وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر-بسكرة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة -
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1978)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر

من إعداد الطالبة :
منهل سعدي

إشراف الأستاذ:
محمد الطاهر بنادي

السنة الجامعية
2013-2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقُلِ اِعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ والْمُومِنُونَ "

التوبة: 105

اهـــداء

الى والديّ العزيزين الذين تعبا من اجل تربيتي وتعليمي

أمي الحنونة « **خديجـــة** » وأبي الكريم « **أحـــمد** »

الى زوجي العزيز « **حـــمزة** » الذي تحمل بصبره معي اتمام هذا العمل

الى أختي « **رقـية** » وإخوتي: **يوسف** و**عبد المنعم** و**عبد الرحيم**

الى أخي وصديقي: ابن عمتي « **مهـــدي** »

الى ابنة خالي البشوشة « **أميمة** »

الى صديقاتي المخلصات **رتيبة** و**سارة** اللتان قدمتا لي يد المساعدة في بحثي

الى معلمي الذي كان بمثابة أبي الثاني « **دف ابراهـيم** »

الى أستاذي الودود « **رمـاني** »

الى كل عائلتي وأصدقائي الذين لا يتسع المكان لذكرهم

مـــنهل

شكـــر وعـرفـان

اشكر الله عز وجل على أن وفقني في بحثي هذا

أتوجه بالشكر الى الأستاذ المشرف **بنادي محمد الطاهر** الذي كان عونا لي

بنصائحه وتوجيهاته

وأتوجه بالشكر الخالص الى أمي وأستاذتي **ارماضنة خديجة**

الى الأستاذ الذي ساعدني كثيرا **مباركي فاتح**

الى السيد المجاهد **أحمد زديرة** عضو المجلس الوطني للمجاهدين

كما اخص بالذكر كافة اساتذة التاريخ بجامعة محمد خيضر بسكرة

وفي الأخير أشكر كافة عمال المكتبة الوطنية بالجزائر

مقدمة

ان قضية بناء الدولة الجزائرية ليست وليدة الاستقلال بل تعود الى ايام الاستعمار، فمنذ بيان أول نوفمبر 1954 ومرورا بميثاق طرابلس وكل مواثيق الثورة التحريرية من بعد، كان هدفها الأول هو بناء دولة جزائرية حديثة التي انتظرها الشعب طويلا لأنها ستغير ملامح المجتمع بعد أن دمر الاستعمار وشوه البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما شهدت الفترة الاولى من الاستقلال مناوشات سياسية، فبعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان وبدأ تنفيذها في 19 مارس 1962، قامت دوامة من الصراعات على السلطة بين رجال الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة وهيئة الاركان بقيادة العقيد هواري بومدين تحت غطائه السياسي المتمثل في أحمد بن بلة أحد الزعماء الخمسة التاريخيين، وسميت هاته الأزمة بأزمة صيف 1962، والتي كادت أن تؤدي الى حرب أهلية بين الإخوة الجزائريين.

ومع بدايات شهر سبتمبر 1962 دخلت قوات جيش الحدود الغربية والشرقية الى الجزائر العاصمة، والتي قادها العقيد هواري بومدين وصديقه أحمد بن بلة، وبدأت حوارات المكتب السياسي مع قادة ولاية الجزائر من أجل وقف اطلاق النار، وفعلا تم ذلك في 05 سبتمبر 1962، وبعدها جرت الانتخابات الرئاسية في 20 سبتمبر1962، وأصبح بن بلة أول رئيس للحكومة الجزائرية المستقلة وعُين بومدين وزيرا للدفاع بها.

ورثت الجزائر مع بدايات حكم بن بلة وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا نتيجة مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي حطم ودمر البلاد، فكان على حكومة بن بلة مواجهة هذا الوضع وإيجاد الحلول لها بشكل سريع، لكن ازداد هذا الوضع سوءا بتوقف النشاط الاداري والاقتصادي بسبب هروب المعمرين الأوروبيين، ونتيجة لهذه الظروف الصعبة فُرضت على بن بلة سياسات وحلول آنية وسريعة التي أدت الى غياب ما يعتبره البعض استراتيجية بناء الدولة واقتصادها، ولكن كانت محاولاته من أجل كسب القاعدة الشعبية، وفعلا تم ذلك كما اصبحت كل السلطات تقريبا بين يديه ماعدا السلطة العسكرية التي كانت بيد بومدين الذي توسعت هو أيضا سلطته بصفته نائب ثاني للرئيس، وقد تفطن بن بلة الى هيمنة بومدين على الجيش فأراد أن يحد منها، وهنا بـدأت الصـراعات بـين الطرفين وكانت نتيجتها قيام بومدين بالانقلاب على بن بلة في

19 جوان 1965 واستلامه للسلطة في الجزائر من 1965 والى غاية وفاته سنة 1978.

أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية:

- البحث في الجانبين الايجابي والسلبي للرئيس هواري بومدين قبل وأثناء حكمه للجزائر، بسبب اختلاف الرؤى حول شخصيته، فأردت أن أبحث عن الانجازات التي قام بها للدولة الجزائرية.
- الرغبة في التعرف على شخصية بومدين وكيفية وصوله الى حكم الجزائر.
- الرغبة في معرفة علاقته بمقتل العقيد محمد شعباني.
- تناول معظم دراسات تاريخ الجزائر المعاصر في قسم التاريخ ببسكرة لفترة الاستعمار الفرنسي دون التطرق الى ما بعد الاستقلال على الرغم من الاحداث الهامة التي جرت آنذاك.

ب- الأسباب الموضوعية:

- أهمية موضوع الدراسة والذي يتناول فترة حكم مهمة في تاريخ الجزائر بأوضاعها السياسية والاقتصادية، وخاصة الثورتين الصناعية والزراعية.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تشمل أوضاع الجزائر في عهد الرئيس بومدين.
- معرفة النهج السياسي والاقتصادي الذي اتبعه بومدين وكيف كانت نتائجهما على تطوير البلاد وإعادة مكانتها الدولية.
- التطرق الى أسباب ظهور الحركات المعارضة لبومدين، وطريقة هذا الأخير في مواجهتها.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية دراستي لهذا الموضوع باعتبار أن فترة حكم الرئيس بومدين هي مرحلة انتقالية فاصلة عن الفترة الاستعمارية، ومرحلة أساسية في نشأة وتكوين دولة الجزائر الحديثة.

- ابراز دور الرئيس بومدين في مساعدة الشعب الجزائري في المجالين السياسي والاقتصادي، من أجل تطويره وكيفية القضاء على مخلفات الاستعمار الفرنسي.
- محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة في نشر الوعي التاريخي والوقوف على أهم الأحداث التاريخية في مسيرة بناء الدولة الجزائرية.

اشكالية الموضوع:

بعد انقلاب العقيد بومدين على الرئيس بن بلة، قام بترأس مجلس الثورة الذي كان السلطة الحاكمة للبلاد والذي أكد أن الاستمرار على نفس النهج الذي اتبعه بن بلة من شأنه أن يؤدي الى فقدان الثقة بين المواطن والدولة والتي ستصبح عُرضة للتدخل الأجنبي، ولقطع الطريق امام القوى الخارجية قام رئيس مجلس الثورة وأعضاء حكومته بوضع سياسات جديدة للدولة الجزائرية وإيجاد الحلول المناسبة لمحو آثار التخلف الاقتصادي والاجتماعي الموروث من الحقبة الاستعمارية، ولاسترجاع الجزائر سيادتها وهيبتها الدولية، وكل هذا من أجل بناء دولة عظمى لا تزول بزوال الرجال.

فطرحت حول هذا الموضوع الاشكال التالي: الى أي مدى كانت مساهمة الرئيس هواري بومدين وتأثيره في تطورات الاوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر أثناء فترة حكمه من 1965 الى 1978؟

وللإجابة على هذا الاشكال وضعت مجموعة من التساؤلات تتمثل فيمايلي:

1-من يكون هواري بومدين؟ وفيما تمثل دوره في أحداث الجزائر من الثورة الجزائرية والى غاية انقلابه على الرئيس أحمد بن بلة؟

2-كيف كانت الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية في فترة حكم الرئيس بومدين؟ وماهي أهم الحركات المناهضة لحكمه؟

3-فيما تمثلت السياسة الاقتصادية التي وضعها الرئيس بومدين؟ وكيف كانت نتائجها على الدولة الجزائرية؟

عرض الموضوع:

وللإجابة على هذه الاشكالات قسمت الموضوع الى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

مقدمة: وفيها عرض للموضوع من جوانبه المختلفة.

الفصل الأول: سلط فيه الضوء على هواري بومدين قبل توليه حكم الجزائر، حيث تضمن ثلاث عناصر، أولا نشأة بومدين "محمد بوخروبة" وتعليمه، ثانيا ذكر أهم الاحداث التي شارك فيها بومدين أثناء الثورة التحريرية حيث احتوى على كيفية التحاق بومدين بالثورة ورئاسته لهيئة الأركان، وأسباب نشوب الصراع بين بومدين والحكومة المؤقتة والتي أدت الى أزمة صائفة 1962، اما العنصر الثالث فكان اهم الاحداث التي جرت لبومدين بعد الاستقلال وتمثلت في علاقته بمقتل العقيد شعباني وانقلابه على الرئيس بن بلة، وختمت الفصل بدراسة وفاة بومدين.

الفصل الثاني: تطرقت فيه الى الاوضاع السياسية للجزائر من 1965 الى 1978، بداية بالسياسة الداخلية التي طبقها بومدين وتضمنت مراحل بناء الدولة الجزائرية ومكانة حزب جبهة التحرير الوطني في حكومة بومدين، اضافة الى دراسة الاجهزة والهيئات الادارية كالبلدية والولاية والمنظمات الجماهيرية، كما تناول الفصل دراسة ميثاق ودستور 1976 من حيث محتواهما ونتائجهما، أما العنصر الثاني فذكرت أهم الحركات المعارضة لبومدين وهما نوعان معارضة حزبية ومعارضة شخصية، ثم العنصر الثالث تطرقت فيه الى السياسة الخارجية وعلاقة الجزائر مع بعض دول العالم العربية والغربية.

الفصل الثالث: دار حول الأوضاع الاقتصادية للجزائر خلال 1965-1978، وضم أربع عناصر أولها السياسة الاقتصادية التي اتبعها بومدين، ثانيا دراسة الثورة الصناعية من خلال المخططات التنموية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية، أما العنصر الثالث فهو الثورة الزراعية وتضمن محتوى ميثاقها ونتائجها، والعنصر الرابع تناول السياسة المالية والتجارية التي اعتمد عليها بومدين.

وفي النهاية وضعت خاتمة حاولت فيها الوقوف عند أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة.

منهج البحث:

اعتمدت من خلال دراستي للموضوع على ثلاث مناهج هي:

- المنهج التاريخي الوصفي، فبحكم أن الموضوع تاريخي كان لزاما عليّ اعتماد هذا المنهج لتقرير الأحداث والوقائع التاريخية.
- المنهج التحليلي وتمثل في دراسة وتحليل الدور الذي لعبه بومدين في مختلف الأحداث التي مرت عليه قبل وأثناء حكمه للجزائر وصولا الى تحليل السياسة والنهج الاقتصادي الذي اعتمد عليهما.
- المنهج المقارن واستعملته في مقارنة العلاقات التي ربطت الجزائر مع بعض دول العالم، بالإضافة الى مقارنة الآراء التي طرحها القادة التاريخيون المعاصرون لبومدين.

مصادر ومراجع الموضوع:

من أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في انجاز هذا البحث:

أولا المصادر: وأهمها كتاب رحلة أمل واغتيال حلم للكاتب محمد الصالح شيروف، اضافة الى مجموعة من المذكرات الشخصية منها مذكرات الشاذلي بن جديد تحت عنوان مذكرات الشاذلي بن جديد، ومذكرات لخضر بورقعة بعنوان شاهد على اغتيال الثورة، ومذكرات الطاهر زبيري بعنوان نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان. الى جانب مجموعة من الكتب منها كتاب في الثورة وعن الثورة وبالثورة حوار مع بومدين للكاتب لطفي الخولي، وكتاب جهود السنوات العشر والميثاق الوطني 1976 التي صدرت من طرف الجمهورية الجزائرية. فكل هذه المصادر ساهمت في في اثراء البحث.

ثانيا المراجع: ومن بينها كتاب بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام للكاتب عمار بومايدة، وكتاب رابح عدالة بعنوان هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، وكتاب رابح لونيسي بعنوان رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، وكتاب الطاهر بن خرف الله بعنوان السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري.

أما الرسائل الجامعية فاعتمدت على مذكرة اشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962-1988 لإسمهان تمغارت، ومذكرة مستقبل النظام السياسي الجزائري لبوضياف محمد.

وبالنسبة للمصادر والمراجع باللغة الأجنبية فهي:

-Boulsane Abdelkader, Les Gouvernements de L'Algerie 1962-2006
-Taleb Ibrahimi Ahmed, Mémoire d'un Algérien, Tome2

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع وخاصة بالنسبة لعنصري اعدام العقيد شعباني و الحركات المعارضة لبومدين.
- وجود تضارب في الآراء حول شخصية بومدين فمنهم من يؤيد سياسته ومنهم من يعارضه فيها، أي غياب الموضوعية.
- لقد كانت فترة الدراسة لهذا الموضوع قصيرة مما تعذر عليّ التعمق بشكل كبير في بحثي، لأنه يدرس فترة زمنية طويلة وأحداث مهمة وكثيرة في تاريخ الجزائر.

ومع ذلك فقد حاولت تجاوز هذه الصعوبات من خلال توجيهات كل من ساعدني في البحث، سائلة المولى عز وجل أن يستفيد من بحثي هذا كل طالب علم.

الفصل الأول

هواري بومدين قبل توليه حكم الجزائر

1- نشأة هواري بومدين "محمد بوخروبة"

1-1-مولده ونشأته

1-2-تعليمه

2-بومدين وأحداث ثورة نوفمبر 1954 وصولا للاستقلال

2-1-التحاقه بالثورة

2-2-رئاسته لهيئة الاركان

2-3-صراع بومدين مع الحكومة المؤقتة

2-4-أزمة صائفة 1962

3-بومدين بعد استقلال الجزائر

3-1-علاقته بمقتل شعباني

3-2-الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة 19 جوان 1965

3-3-وفاته

محمد بوخروبة او كما عرف في مسيرته الثورية باسم هواري بومدين، نبع من أعماق الريف الجزائري حيث كان ميلاده ونشأته الاجتماعية، وكذا ما صادفه من تحديات في شبابه طالبا للعلم، حيث سنتحدث عن رحلته الى مصر وتحديدا الجامع الأزهر، كما سنتناول التحاقه بالثورة التحريرية "أول نوفمبر 1954"، وكان ذلك بالولاية الخامسة، بالإضافة الى مراحل ارتقاءه في المناصب القيادية وصولا الى تعيينه قائدا لهيئة اركان جيش التحرير عام 1959 وصراعه مع الحكومة المؤقتة الجزائرية وأزمة صائفة 1962.

أما بعد استقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962، فسأتطرق الى علاقة العقيد بومدين بمقتل العقيد شعباني، ثم قيادته للتصحيح الثوري أو انقلاب 19 جوان 1965 على الرئيس أحمد بن بلة ومعرفة اسباب الانقلاب ونتائجه، وصولا في الأخير الى وفاة الرئيس هواري بومدين وطرح الآراء التي تقول أنه قتل.

1- نشأة هواري بومدين "محمد بوخروبة"

1-1-مولده و نشأته:

ولد محمد بوخروبة يوم 23 أوت 1932[1] بدوار بني عدي بلدية عين لحساينية سابقا هواري بومدين حاليا، غرب مدينة قالمة (15كم) ، يعود أصل عائلته الى عرش ورزدالين بالعوانة ولاية جيجل و جذورها عربية أصيلة تمتد الى جمهورية اليمن حاليا[2].

هواري بومدين من عائلة فلاحية فقيرة أبوه يدعى الحاج ابراهيم بوخروبة (توفي سنة 1967) وأمه تدعى تونس بوهزيلة (توفيت سنة 1984)[3]، وله شقيقان عبد الله والسعيد، وأربع شقيقات الزهرة، العارف، يمينة، عائشة، وله عم واحد يدعى الطيب بوخروبة وعمة واحدة تدعى الحميدة عقيلة بوخروبة[4].

---

[1] هناك اختلاف في تاريخ ميلاد بومدين، فهناك مصادر تقول أنه ولد ما بين عامي 1923 و1932، والسيرة الرسمية تقول أنه ولد يوم 23 اوت 1932. (ينظر:عمار بومايدة، بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص16).

[2] محمد الصالح شيروف، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 23.

[3] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص15.

[4] محمد الصالح شيروف، هواري، المصدر السابق، ص 23.

نشأ بومدين نشأة دينية تحت رعاية والديه، وكان جده عبد الله يشتغل بتعليم القرآن الكريم، وبذلك عاش بومدين بأرض الأجداد بين أحضان الطبيعة التي يغلب عليها الطابع الجبلي.

تزوج سنة 1973 من السيدة أنيسة التي كان أبوها من أصل جزائري وأمها من أصل سويسري و كانت تشتغل محامية[1].

اتخذ محمد بوخروبة الاسم الثوري "هواري بومدين" وهو مشتق من كلمتين الأولى "سيدي الهواري" الولي الصالح بمدينة وهران أما الثانية "بومدين" فهو ولي المسجد الكبير بتلمسان بسيدي بومدين[2].

1-2-تعليمه :

بدأ محمد بوخروبة تعليمه لدى الكُتَاب لحفظ القرآن الكريم و كان عمره 4 سنوات، وعند بلوغه سن السادسة التحق بالمدرسة الفرنسية ألمبير سابقا محمد عبده حاليا بمدينة قالمة، وقد كان قبل ذهابه للمدرسة على الساعة الثامنة يلازم الكتاب من طلوع الفجر الى الساعة السابعة والنصف صباحا، وأيضا عند خروجه على الساعة الرابعة من المدرسة، مما جعله يختم القرآن الكريم في العاشرة من عمره[3].

في سنة 1949 توجه بومدين الى معهد الكيتانية[4] بمدينة قسنطينة المتواجد بساحة سوق العصر (بوهالي السعيد حاليا) وذلك لمتابعة دراسته الاكمالية حتى سنة 1952، وقد تميز التلميذ من بين رفاقه بالذكاء والذاكرة القوية وبحثه في أمور التاريخ[5]، وبحلول سنة 1951 نظم محمد بوخروبة رحلة الى القاهرة للتمدرس ، وأخبر صديقة محمد الصالح شيروف بها، واشترط عليه أن يكون السفر سرا دون علم أوليائهما لأنهما سيرفضان، ورغم فقره فقد باع

---

(1) عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 16-20.

(2) رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز، ترجمة: فاطمة الزهراء قشي- محمد الأخضر الصبيحي، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص29.

(3) يحي ابو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة، دار النشر للنشر والتوزيع، [د.ب]، 2003، ص23.

(4) يعد فرعا للزاوية الحملاوية الموجود مقرها بدائرة التلاغمة ولاية ميلة حاليا، وهي مدرسة لها انتماء فكري للحركة الوطنية. (ينظر: محمد الصالح شيروف، هواري، المصدر السابق، ص24).

(5) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 388-389.

كل ما يملك من متاع (فراش، أثاث، كتب) من أجل الرحلة[1].

استغرقت الرحلة ثلاثة اشهر ونصف بحيث عبرا تونس وليبيا فالقاهرة مشيا على الارجل خوفا من الوقوع بين ايدي رجال الأمن، ووصل الرجلان مدينة القاهرة يوم 15 فيفري 1952 والتحقا بجامع الأزهر[2]، وكان بوخروبة مثابرا في حضوره حلقات ودروس الجامع ، كما التحق بالثانوية الخديوية التي تقع بقلب القاهرة وتعلم اللغة الانجليزية بها اضافة الى اتقانه اللغة الفرنسية[3].

اهتم الطالب بوخروبة بجميع العلوم، فقد كان شغوفا بكتب الفكر والأدب والسياسة، وعُين عضوا بالهيئة الادارية لفرع الطلبة الجزائريين بمكتب رابطة المغرب العربي بالقاهرة، الذي كان تحت اشراف حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ودامت اقامته بمصر أربع سنوات[4].

2- بومدين وأحداث ثورة نوفمبر 1954 وصولا للاستقلال

2-1-التحاقه بالثورة:

عند اندلاع الثورة المسلحة في اول نوفمبر 1954، استقبل بومدين خبر اندلاعها بفرح كبير وأصبح يتابع اخبارها باهتمام مع تفكيره في العودة الى الوطن والانضمام لها[5].

اتصل بومدين بالسيد احمد بن بلة رئيس المكتب العسكري للثورة بالقاهرة وطلب منه الحاقه بالثورة ولبى الاخير رغبته، فالتحق بومدين بإحدى الثكنات العسكرية بمصر وبدأ الحصص التدريبية على السلاح تحت اشراف خبراء عسكريين مصريين وتعلم منهم تقنيات حرب العصابات[6].

---

(1) عبد الناصر، "حوار مع السيد محمد الصالح شيروف"، **جريدة الشروق**، ج1، العدد 4241، الجزائر، 2013، ص10.

(2) جامع الازهر: بناه جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي عام 260هـ/873م، يعتبر أكبر واقدم جامعة اسلامية، وقد ظل الازهر دوما ملاذا لعلوم الدين معقلا للغة العربية، ومن أهدافه تخريج علماء لتدريس علوم الدين واللغة العربية. (ينظر: محمد العيد مطمر، الرئيس، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص25).

(3) عبد الناصر، "حوار مع السيد محمد الصالح شيروف"، **جريدة الشروق**، ج2، العدد 4242، الجزائر، 2013، ص 15.

(4) محمد العيد مطمر، الرئيس، المرجع السابق، ص ص 28-29.

(5) بشير بلاح، تاريخ، المرجع السابق، ص 390.

(6) محمد الصالح شيروف، هواري، المصدر السابق، ص ص 111-112.

مع بداية 1955 التحق بومدين بصفوف الثورة قادما من القاهرة مع ست طلبة جزائريين[1] على متن باخرة دينا[2]، التي كانت محملة بالأسلحة المتوجهة الى جيش التحرير الوطني، ورست الباخرة في منطقة الناظور قرب الحدود المغاربية مفرغة حمولتها هناك.

كُلف بومدين في البداية بجلب الاسلحة من الحدود وتدريب المجاهدين على استعمال السلاح ونصب الكمائن، وعند انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 أصبح عبد الحفيظ بوصوف قائدا للولاية الخامسة وهي ناحية وهران بعدما كان عقيدا بالجيش التحريري وعين بومدين نائبا له[3]. وبعد استشهاد القائد محمد العربي بن مهيدي[4]، عين بوصوف في مكانه كرئيس لجنة التنسيق والتنفيذ[5] بتونس سنة 1957، وبهذا رقي بومدين الى رتبة عقيد وتولى قيادة المنطقة الخامسة وعمره لا يتجاوز 25 سنة، مقيما لمركز قيادته بمدينة وجدة على الحدود الجزائرية المغربية[6].

أنشأ بومدين نظام محكم من المخابرات العسكرية رفقة مجموعة من قيادي الثورة، وفتح ورشات لتدريب افواج من الشباب المتعلمين في آليات الاتصال والبث والاستقبال المعلوماتي، بالإضافة الى اقامة مركز للتنصت، وبهذا أصبح بومدين على علم بكل ما يجري في الولايـــات الاخرى ودول الجوار وحتى أوروبا[7].

---

[1] ستة طلبة هم: محمد شنوت، عبد العزيز مشري، علي مجاري، محمد الصالح عرفاوي،حسين محمد، محمد عبد الرحمن. (ينظر: رابح عدالة، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر،2013، ص05).

[2] باخرة دينا: وهي هدية الملك حسين عاهل الاردن الى زوجته الاولى دينا عبد الحميد لزواجها منه، وقد وضعته تحت تصرف الثورة الجزائرية. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص18).

[3] محمد العيد مطمر، الرئيس، المرجع السابق، ص33.

[4] محمد العربي بن مهيدي: ولد عام 1923 بعين مليلة، ناضل بصفوف حزب الشعب وأصبح من كوادر تنظيمه المسلح، اعتقل عام 1945، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل وقائد منطقة وهران التي تخلى عن قيادتها لبوصوف، حيث عين عضوا في القيادة العليا لجبهة التحرير، اعتقل يوم 23 فيفري1957 واستشهد تحت التعذيب. (ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص ص 191-192).

[5] لجنة التنسيق والتنفيذ: أقرها مؤتمر الصومام وتمثل هيئة اركان الحرب، ولها السلطة المطلقة في مراقبة المنظمات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، ومكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة، ولها خمسة أعضاء هم: عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، محمد العربي بن مهيدي، سعد دحلب. (ينظر: محمد العيد مطمر، الرئيس، المرجع السابق، ص34).

[6] سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص27.

[7] عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص19.

ولكن تعرض بومدين لكثير من المتاعب عند قيادته الولاية الخامسة التي تعود اسبابها لسرعة ارتقائه في المناصب، والتي علق عليها البعض بأنها كانت بسبب ممارسة جهوية وخاصة من طرف بوصوف الذي ينحدر من نفس منطقة بومدين وتحديدا ولاية ميلة، والسبب الثاني هو نقل قيادة الولاية الخامسة الى وجدة بالمغرب الأقصى، وتمثلت هذه المتاعب في تمرد الشهيد بوزيدي محمد الملقب بعقب الليل وكذلك تمرد النقيب الزبير وقد ادى تمردهما الى تصفيتهما، ثم تمرد مجموعة من النقباء والملازمين الذين بلغ عددهم 53 ضابط واصفين بومدين بغير الكفء وقيادته للعمليات العسكرية من خارج الجزائر، لكن هذا التمرد لم ينجح في ازاحة بومدين وجماعته[1].

عند وصول الجنرال ديغول[2] الى الحكم بفرنسا سنة 1958 قام بتطبيق خطي شال وموريس المكهربين على الحدود الشرقية والغربية وبذلك اعيد تنظيم جيش التحرير الوطني من طرف قيادة الثورة، فأنشأت قيادتين للأركان الاولى على الحدود الشرقية تضم الولاية الاولى الأوراس والولاية الثانية الشمال القسنطيني والولاية الثالثة منطقة القبائل ويرأسها محمدي السعيد[3] ومقرها غاديماو، وقيادة الأركان الثانية على الحدود الغربية تضم الولاية الرابعة الجزائر العاصمة والولاية الخامسة وهران والولاية السادسة الصحراء، ويرأسها هواري بومدين بمساعدة العقيدين سي سليمان[4] والصادق دهيلس ومقرها وجدة[5].

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص158.

[2] الجنرال ديغول: ولد في 22 نوفمبر 1880 تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912, شارك في الحربين العالميتين 1و2، برز كشخصية وبطل عسكري مقاوم، اسس الجمهورية الخامسة الفرنسية عندما كانت الثورة في عامها الرابع. (ينظر: عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، الجزائر،[د.ت]، ص120).

[3] محمدي السعيد: من مواليد 1912 بضواحي الاربعاء بمنطقة القبائل، ضابط صف بالجيش الفرنسي والتحق بالاستخبارات الألمانية، افرج عنه سنة 1952، انضم لجيش التحرير سنة 1954، عضو في المجلس الوطني للثورة وعين مسؤول التنظيم العسكري، عضو في المكتب السياسي، وزير للمجاهدين في حكومة بن بلة. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص172).

[4] سي سليمان: اسمه أحمد قايد من مواليد 1921 بتيارت، مناضل في صفوف الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، والتحق بالثورة في 1955، في 1957 أصبح نقيب في جيش التحرير ثم مساعد قيادة الأركان، شارك في مفاوضات ايفيان. (ينظر: نفسه، ص167).

[5] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص160.

2- 2-رئاسته لهيئة الاركان:

في 19 سبتمبر 1958 تم الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس[1] والتي هدفها التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، وقد واجهت هاته الحكومة العديد من المشاكل اثر انشائها أهمها:

1- قادة الولايات في الداخل اعتبروا انشاء هاته الحكومة دون استشارتهم خرقا للقانون ولا يتماشى مع نصوص مؤتمر الصومام 20 اوت 1956[2].

2- تم رفض تكوين لجنة العمليات العسكرية (قيادتي الاركان الشرقية والغربية) من طرف قادة الولاية الثانية لان قيادة الحكومة المؤقتة لا تعيش في الداخل اي أنها بعيدة عن ميدان الثورة وبذلك لا تملك المعطيات لإعطاء الاوامر[3].

3- تقديم محمد الامين دباغين[4] استقالته كوزير للخارجية بعد ستة اشهر من تشكيل الحكومة بسبب الصراعات داخل الحكومة ومضايقته أثناء القيام بمهمته وتدخل الغير فيها.

4- انشقاق الحكومة المؤقتة بسبب وجود تكتلات بها، فكل وزير أحاط نفسه برجال حزبه القديم[5].

---

[1] فرحات عباس: من مواليد 24 اكتوبر 1899 بالطاهير ولاية جيجل، مناضل في صفوف حركة الشباب الجزائري بزعامة الامير خالد، من دعاة الادماج والمساواة، أحد أهم ناشطي حركة احباب البيان والحريات، عضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، ترأس الحكومة المؤقتة بين 1958 و1961 وقدم استقالته في 1963، اعتقل في 1964 ووضع تحت الاقامة الجبرية، توفي في 23 ديسمبر 1985. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص ص 158-159).

[2] عقد مؤتمر الصومام بوادي الصومام وترأس جلساته عبان رمضان مع اسناد الامانة للعربي بن مهيدي، استعرض خلاله النقائص والسلبيات التي رافقت انطلاق الثورة وانعكاساتها، اسفرت جلساته عن تحديد الاطر التنظيمية السياسية والعسكرية والاجتماعية والفكرية وطور العلاقة بين اجهزة العمل الثوري. (ينظر: عمر سعد الله، "الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني" **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، عدد 14، الجزائر، 2006، ص ص 47-48).

[3] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص ص 14-15.

[4] محمد الامين دباغين: من مواليد 1917 بشرشال، رفض الامتثال لقانون التجنيد الاجباري وتعرض للسجن سنة 1943 وبعد الافراج عليه اصبح رئيس حزب الشعب، كان من المعارضين لمصالي الحاج، القي القبض عليه سنة 1954 وعند اطلاق سراحه التحق بالمجلس الوطني للثورة ثم لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957، اصبح وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة سنة 1958، بعد الاستقلال عاد لممارسة مهنة الطب في مدينة العلمة. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص148).

[5] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، الطبعة الثانية، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص309.

ونتيجة لهذه الاوضاع المتدهورة والصراعات بين الداخل والخارج عجزت الحكومة المؤقتة عن تسيير الاحداث مما اضطر بعض القادة العسكريين الى عقد اجتماعهم، وتمت دعوة العقداء العشر[1] في اواخر شهر جويلية 1959 بتونس[2]، وكان الغرض من هذا الاجتماع الدعوة الى الاصلاح وتشكيل قيادة جديدة تشرف على تسيير الدولة، وبعد 94 يوما انتهى الاجتماع وقد تخللته الكثير من الانقطاعات نتيجة الخلافات والصراعات خاصة بين أعضاء الحكومة المؤقتة والقادة العسكريين التي ادت الى رفع الجلسات بضعة ايام[3].

وفي الاخير اتفقوا على تكوين مجلس الثورة CNRA، مهمته وضع استراتيجية جديدة للثورة الجزائرية وضم هذا المجلس القادة العسكريين في الداخل وممثلي فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني وممثلي الجبهة في تونس والمغرب[4].

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماع في 16 ديسمبر 1960 بطرابلس ليبيا، وامتد الى غاية 20 جانفي 1960، ونتج عن هذا الاجتماع عدة قرارات أهمها:

- اعادة تشكيل الحكومة المؤقتة وذلك بإبقاء فرحات عباس رئيسا لها.
- تعيين كريم بلقاسم[5] وزيرا للخارجية بدلا من القوات المسلحة.
- انشاء لجنة وزارية للحرب CIG محل وزارة القوات المسلحة، يرأسها كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال.
- تكوين هيئة الاركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد هواري بومدين، ويساعده

---

[1] العقداء العشر هم: بن طوبال، بوصوف، كريم بلقاسم، عبيدي الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، علي كافي قائد الولاية الثانية، محمد يزوران قائد الولاية الثالثة، سليمان دهليس قائد الولاية الرابعة، بودغن بن علي قائد الولاية الخامسة، هواري بومدين قائد جيش الحدود الغربية، محمدي السعيد قائد جيش الحدود الشرقية. (ينظر: سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص ص 28-29).

[2] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص16.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص147.

[4] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص16

[5] كريم بلقاسم: ولد في 14 سبتمبر 1922 بتيزي وزو، التحق بحزب الشعب الجزائري في خريف 1954 عندما تم تسريحه من الجيش الفرنسي، اصبح مسؤولا لولاية جرجرة وكان من الستة التاريخيين المفجرين للثورة، عين في لجنة التنسيق والتنفيذ، كان رئيس الوفد الجزائري في اتفاقيات ايفيان مارس 1962، حكم عليه بالإعدام في 7 افريل 1969، وجد ميتا بأحد فنادق ألمانيا. (ينظر: محمد عباس، ثوار....عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص 107-108).

الرائدين علي منجلي[1] وسي سليمان وعز الدين زراري.

- عين محمدي السعيد وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة بعد ان كان قائدا للقوات الشرقية[2].

ومنذ هذا الاجتماع لم يعد للحكومة المؤقتة فعالية مباشرة على جيش التحرير من خلال اللجنة الوزارية لشؤون الحرب، والتي يتوجب عليها هي نفسها ان تمر بقيادة هيئة الاركان لكي تطلع على أخبار الجيش، ووجدت الحكومة أنها فقدت شيئا فشيئا صلاحيتها القديمة في قضايا الجيش[3].

وفور تعيين بومدين قائدا لهيئة الاركان عمل جاهدا على تنظيم وتطوير الجيش وذلك بتدريبهم تدريبا عصريا وتجنيد الشباب واختيار اطارات جيش التحرير الوطني من المثقفين[4]، وركز اهتمامه في تكوين جيش الحدود مستعينا بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وقد استهان بهم على تنفيذ مخططهم في السيطرة على الجيش، ومن هؤلاء الفارين محمد زرقيني وسليمان هوفمان ومحمد بوتلة الذين اشرفوا عل المكتب التقني لجيش الحدود، بالإضافة الى حمو بوزادة ومصطفى شلوفي اللذان أشرفا على مصلحة التسليح، وبسبب ما سبق ذكره فقد اسندت الى الفارين المراكز الحساسة في قيادة هيئة الاركان[5].

كما قام بومدين بتكديس السلاح في الحدود الشرقية والغربية وعدم توزيعها على الولايات الداخلية وفق تقرير سي لخضر بورقعة مسؤول جهاز الاتصال والأخبار في الولاية الرابعة الذي رفعه الى الحكومة المؤقتة الجزائرية في 1960، وهذا ما يفسر شهادة عبان رمضان[6]

---

[1] علي منجلي: من مواليد 1922 بسكيكدة، انخرط في صفوف الحركة الوطنية لحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، باندلاع الثورة انضم الى صفوف الولاية الثانية، ثم عضو في القيادة العامة لجيش التحرير، وعضو في مجلس الثورة، بعد الاستقلال انتخب عضوا في الجمعية التأسيسية، توفي في 14 افريل 1998. (ينظر: رشيد بن يوب: دليل، المرجع السابق، ص ص 177-178).

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع، المرجع السابق، ص148.

[3] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص476.

[4] محمد العيد مطمر، الرئيس، المرجع السابق، ص37.

[5] عبد الحميد براهيمي، في اصل المأساة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص ص 47-48.

[6] عبان رمضان: ولد عام 1920 بمنطقة القبائل، اهتم بالنضال منذ 1945 واعتقل سنة 1950 وهو مناضل في حزب الشعب، التحق بعد اطلاق سراحه بجبهة التحرير الوطني التي اصبح احد مفكريها، اكسبته سياسته عداء بن بلة وبوضياف وكريم بلقاسم وبوصوف، استدرج الى كمين له بالمغرب حيث تم خنقه في ديسمبر 1957 بأمر من بوصوف. (ينظر: محمد حربي، الثورة، المرجع السابق، ص189).

في احدى رسائله لأحمد بن بلة المسؤول عن التموين بالأسلحة في الخارج قائلا: "لماذا تمنعون عن ارسال السلاح لنا نحن في الوسط والشمال القسنطيني، هل لأننا قبائل"، وبرر بومدين عملية تكديس الاسلحة الى مشاكل التجنيد الكبيرة التي يلاقيها في المنطقة الغربية لأنها ضعيفة وقليلة[1].

2- 3- صراع بومدين مع الحكومة المؤقتة:

بقيت قيادة الأركان تنتظر مساعدات الحكومة المؤقتة التي وعدتها بها سواء كانت مالية أو بشرية، لكن هاته الإعانات لم تصل مما أدى إلى بداية التوتر بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير[2].

كانت الحكومة المؤقتة منشغلة بنشاطها الدبلوماسي مهملة الجوانب العسكرية للثورة وبدلا من أن تنفق المال في شراء السلاح كانت تقوم برحلاتها إلى مختلف أنحاء العالم، فأصبحت هيئة الأركان ترى موظفي الحكومة المؤقتة بيروقراطيين أكثر منهم مناضلين[3]، ولهذا السبب تخلى بومدين ومساعديه عنها وشرعوا في تجنيد الطلبة واللاجئين في الجيش[4].

وفي هذه الوضعية المتوترة وقع حادث كان هو سبب الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وذلك في 21 جوان 1961 حيث تمكن جيش التحرير من إسقاط طائرة فرنسية (ف-84) بالأراضي التونسية. وتم أسر الطيار الفرنسي من طرف هيئة الأركان، وطلبت الحكومة التونسية تسليمه حالا وبدون شروط وإلا فإنها ستضطر لغلق الحدود ومنع عربات جيش التحرير من التحرك في الأراضي التونسية وقطع التموينات[5]، فتدخلت الحكومة المؤقتة وأمر فرحات عباس تسليم الطيار للحكومة التونسية ولكن بومدين ومساعديه رفضوا اللأمر[6]، لأن الطائرات الاستكشافية للجيش الفرنسي كانت تخترق يوميا الحدود التونسية وألحقت أضرار

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص ص 162-164.

[2] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص17.

[3] سليمان الشيخ، الجزائر، المصدر السابق، ص476.

[4] سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص31.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص499.

[6] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص288.

بالغة بجيش التحرير الوطني. ولفك النزاع تدخل بن طوبال[1] وبوصوف[2] وتحدثا مطولا مع بومدين مستخدمي حجة أن الثورة في خطر وأن الإخوة التونسيين سيعلنون في وسائل الإعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة عن الحكومة المؤقتة[3]، وعند خروجهما من مقر القيادة رافقهما العقيد بومدين ووافق على إطلاق سراح الطيار الفرنسي وعاد إلى مقر القيادة والدموع في عينيه، وأعلن عن استقالته من القيادة العامة لهيئة الأركان وقدم بيان 15 جويلية 1961 لرئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس شرح فيه أسباب استقالته[4] والتي تتمحور في :

- الفساد والطمع الذي انتشر بين عناصـــــر الحكومة المؤقتة.
- التلاعب بالأموال بين الوزارات، ويعني بذلك الباءات الثلاث فقد كانوا من جهة يشرفون على هيئة الأركان ومن جهة يشغلون وظائف أخرى، فكريم بلقاسم وزير الخارجية، وبوصوف وزير الاتصالات والتسليح، بن طوبال وزير الداخلية.

وبهذا اتهم بومدين الطاقم الحكومي بالانحراف عن قرارات مؤتمر طرابلس والسعي إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، وقد أبدى الرئيس فرحات عباس رفضه للاستقالة كي لا ينتشر خبر الصراع والخلاف[5].

وبعد استقالة أعضاء قيادة الأركان بومدين وقايد أحمد وعلي منجلي توجهوا إلى ألمانيا حيث التقوا بأحد كبار المسؤولين في فدرالية فرنسا السيد عمر بوداود وطرحوا عليه الأزمة[6]، كما قام هواري بإرسال عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لإطلاع السجناء الخمس[7] على الوضع

---

[1] لخضر بن طوبال: ولد سنة 1923 بميلة، انضم الى حزب الشعب ثم المنظمة الخاصة، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني، عين وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة ثم وزير للدولة في الحكومة الثالثة، بعد الاستقلال فضل الابتعاد عن السياسة. (ينظر: حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص ص 308-309).

[2] عبد الحفيظ بوصوف: من مواليد 17-08-1926 بميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1941، كان من بين أعضاء مجموعة 22 التي اقرت الثورة ، تم تعينه قائدا للولاية الخامسة وانشأ المركز الاول لتكوين المختصين في الارسال سنة 1956 والمدرسة الاولى للإطارات سنة 1957. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص54).

[3] سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص31.

[4] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص17.

[5] محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والآمال، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص ص 572-573.

[6] عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق، ص500.

[7] السجناء الخمس هم: أحمد بن بلة، حسين آيت احمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط. (ينظر: رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص19).

القائم بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، وبعدها عاد العقداء الثلاث وبوتفليقة من الخارج واستقروا بالمغرب الأقصى.

بعد فشل المفاوضات بين فرنسا والحكومة المؤقتة في "لوقران" من 20 إلى 28 جويلية 1962 بطرابلس وخلال الاجتماع قام علي منجلي وقايد أحمد بشن هجوم على الحكومة المؤقتة وخاصة على كريم بلقاسم، لأنهم قاموا بإضعاف هيئة الأركان وإهمالها[1]، أما فرحات عباس هوجم من طرف بن يوسف بن خدة[2] مستغلا الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان المتمثل في توحيد جيش الداخل والحدود تحت قيادة بومدين ومنجلي وقايد أحمد وبذلك ظهر بن خدة كرجل وطني قادر على محاورة هيئة الأركان وكذلك من الجماعة اليسار التي لا ترضخ لمطالب فرنسا ومنفذ للثورة من الخلافات الموجودة بداخل الحكومة المؤقتة[3].

في نهاية الجلسة قُرر تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا جديدا للحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس وأعيد العقيد بومدين إلى منصبه قائدا لهيئة الأركان[4] وعين سعد دحلب[5] وزيرا للخارجية خلفا لكريم بلقاسم الذي أصبح وزيرا للداخلية. لكن بعد الاجتماع كشف بن خدة عن حقيقته وبدأ بمواجهة هيئة الأركان وقام بتعين موسى بن أحمد رئيسا لها، وفي يوم 27 سبتمبر 1961 أعطى بن خدة أوامر إلى قادة ولايات الداخل بعدم إجراء اتصالات مع هيئة الأركان متهما اياها بعرقلة العمل العسكري وإخلالها بالسلام في الجزائر[6].

---

[1] حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص232.

[2] بن يوسف بن خدة: ولد في 20 فيفري 1923 بالمدية، انخرط بالحركة الوطنية في 1939، انتخب عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم أمينا عاما لها، انضم للثورة في 1955، بعد مؤتمر الصومام عين عضوا أساسيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة في 1958 ثم رئيسا لها في 1961، بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية، توفي يوم 04 فيفري 2003. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 28-29).

[3] عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق، ص ص 501-502.

[4] حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص 232.

[5] سعد دحلب: ولد سنة 1910 بالجنوب، ناضل بصفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالثورة في 1955، كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1956 ثم وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة، شارك في مفاوضات ايفيان 1962. (ينظر: محمد حربي، الثورة، المرجع السابق، ص193).

[6] عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق، ص502.

2-4- أزمة صائفـــــة 1962:

اجتمع المجلس الوطني للثورة من 22 الى 27 فيفري 1962 بطرابلس للتصويت على قرار وقف إطلاق النار وكانت نتيجة التصويت 45 بنعم و4 بلا، وهؤلاء الأربعة هم قادة هيئة الأركان بومدين ومنجلي وسي سليمان، والرائد مختار بزيزم، وذلك لرفضهم طلب فرنسا والمتمثل في حل جيش التحرير الوطني ودخول أفراده كلاجئين من تونس واستبدالهم بقوات محلية من الجيش الفرنسي، فبدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية يوم 07 مارس 1962، وترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم الذي وقع الاتفاقيات يوم 18 مارس 1962 وذلك بعد إلغاء طلب حل الجيش الوطني الشعبي، وبهذا تحقق وقف إطلاق النار بين قوات الثورة الجزائرية والقوات المسلحة الفرنسية يوم 19 مارس 1962[1].

بعد هذه المفاوضات خرج القادة الخمس من السجن، فقامت هيئة الأركان بدعوتهم إلى مقرها بوجدة لمشاركتهم في احتفال وقف إطلاق النار، وطرح قادة هيئة الأركان لأحمد بن بلة[2] موضوع الأزمة التي بينهم وبين الحكومة المؤقتة[3]، فتحالف بن بلة مع هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة، وبهذا اكتسب بومدين غطاء سياسي له مكانة للتغلب على الحكومة المؤقتة وتهيئة الأوضاع للاستيلاء على السلطة بعد الاستقلال[4].

قام بن بلة وقادة هيئة الأركان بإرسال طلب إلى مكتب المجلس الوطني للثورة لإقامة اجتماع للمجلس ، ولكن رفض طلبهم لسببين هما:

1- أنه بعد المصادقة على اتفاقيات ايفيان لم يعد هناك مبررات لعقد اجتماع خارج التراب الوطني.

2- أن القانون الأساسي لمجلس الثورة ينص على عقد اجتماع استثنائي إما بطلب الحكومة

---

(1) سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص34.

(2) أحمد بن بلة: ولد في 25 ديسمبر 1918 بمغنية على الحدود المغاربية، شارك كمجند في الحرب العالمية الثانية، في 1946 انضم الى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في 1947 مسؤول المنظمة السرية في منطقة الغرب ثم مسؤولها على المستوى الوطني في 1949، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1956، شكل أول حكومة بعد الاستقلال. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص120).

(3) رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص19.

(4) عبد الحميد براهيمي، في أصل، المصدر السابق، ص58.

المؤقتة أو من ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وبعد عدة محاولات ومشاورات مع أعضاء الحكومة المؤقتة، وافقوا على عقد الاجتماع[1].

عقد المؤتمر بمدينة طرابلس الليبية في 27 ماي 1962 إلى غاية 07 جوان 1962، وتضمن جدول الأعمال دراسة نقطتين هما:

1- إعداد برنامج سياسي يحدد سياسة بناء الجزائر الجديدة، وعرف بميثاق طرابلس ويعد أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة، وقد صادق المجلس الوطني للثورة بالإجماع على هذا الميثاق، وأهم بنوده:

أولا: اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام سياسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

ثانيا: تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي.

ثالثا: تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني الشعبي يتبنى سياسة الحزب الواحد، ورفض التعددية الحزبية.

2- انتخاب قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني[2].

وعند البدء في مناقشة النقطة الثانية أصبح الجو متوترا داخل المؤتمر، وظهر تياران مختلفان لكل منهما مؤيدون من أعضاء المجلس الوطني للثورة:

التيار الأول: يرأسه بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة ويدعمه الباءات الثلاثة وهم كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، وبعض قادة ولايات الداخل، حيث اعتبروا انفسهم القيادة الشرعية للبلاد الى حين الاستقلال، ثم تُجرى انتخابات شعبية لاختيار القيادة الجديدة.

التيار الثاني: تزعمه قادة هيئة الأركان والزعماء الخمس ما عدا بوضياف[3] الذي تمسك بشرعية المؤسسات القائمة الى غاية الاستقلال إضافة إلى بعض القادة الولايات في الداخل.

---

[1] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص19.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، الجزائر، 1991، ص ص 247-248.

[3] محمد بوضياف: ولد يوم 23 جوان 1919 بمسيلة، جند سنة 1943 ثم اصبح مسؤولا لحزب الشعب الجزائري بمنطقة برج بوعريريج، في 1947 كلف ببناء المنظمة الخاصة (os)، كان من مجموعة 22، القي عليه القبض أثناء اختطاف الطائرة سنة 1956 حتى الاستقلال، كان معارضا لمجموعة تلمسان رافضا المواجهة المسلحة. (ينظر: محمد بوضياف، الجزائر...الى أين؟، ترجمة: محمد بن زغيبة ويحيى الزغودي، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992، ص05).

وعند التصويت فازت قائمة بن بلة ب33 صوت مقابل 31 صوت لقائمة كريم بلقاسم إلا أن هذه النتيجة لم تمنح الشرعية القانونية لقائمة بن بلة، لأن قوانين مجلس الثورة تنص على ضرورة الحصول على ثلثي الأصوات أي 46 صوت على أساس أن عدد أعضاء المجلس هو 69 عضوا[1].

وهنا قامت مناوشات بين الأعضاء وتدنى مستوى النقاش فقام السيد محمد بن يحيي[2] بصفته رئيس المكتب للدورة بالإعلان عن رفع الجلسة، وفي يومي 06 و07 جوان 1962 انسحبت الحكومة المؤقتة من المؤتمر وعادت إلى تونس مع مؤيديها من أعضاء المجلس الوطني للثورة[3]، ويبرر بن خدة أسباب انسحابه، بعجز المجلس عن إتخاد أي قرار للموافقة على المكتب السياسي، وتجنبا للفراغ السياسي، والحفاظ على تواجد الحكومة المؤقتة[4].

أما بالنسبة لأعضاء مجلس الثورة الذين لم يغادروا المؤتمر قاموا بإعداد محضر للتنديد بموقف رئيس الحكومة بن خدة والموالين له. وبعد المشاورات لأعضاء المجلس، قاموا بانتخاب مكتب سياسي جديد لجبهة التحرير الوطني يضم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر[5]، رابح بيطاط[6]، حسين آيت أحمد[7]، محمدي السعيد، الحاج بن علة. وقد وافق بوضياف على الانضمام إليهم بعدما أكد له خيضر أن المكتب المنتخب سيكون مؤقت بينما

---

[1] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الحزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص26.

[2] محمد الصديق بن يحي: من مواليد 1932، مناضل بالحركة الوطنية، عضو مسؤول في الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، عضو في المجلس الوطني للثورة منذ 1956، أمين عام للحكومة المؤقتة ومساعد رئيس الحكومة بين 1958-1962، توفي يوم 3 ماي 1982. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص130).

[3] عمار قليل، ملحمة، المصدر السابق، ص252.

[4] سعد دحلب، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص173.

[5] محمد خيضر: من مواليد 13 مارس 1921 بالجزائر، أصله من بسكرة، انخرط بصفوف نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب، كان من بين الزعماء الخمس الذين اختطفت فرنسا طائرتهم، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1957، اغتيل بألمانيا في 04 جانفي 1967. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 36-37).

[6] رابح بيطاط: من مواليد 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو في المنظمة السرية، مسؤول عن الولاية الرابعة، عين نائبا لرئيس أول حكومة مستقلة، عين وزيرا للدولة سنة 1965، توفي يوم 10 أفريل 2000. (ينظر: نفسه، ص37).

[7] حسين آيت أحمد: من مواليد 20 اوت 1926 بمنطقة القبائل، انخرط بحزب الشعب في 1943، عضو في المكتب السياسي للحزب، مسؤول عن المنظمة الخاصة سنة 1947-1949، عضو المجلس الوطني للثورة في 1956، اعتقل بعد اختطاف الطائرة، بعد الاستقلال عين نائبا في الجمعية التأسيسية، عارض بن بلة وهذا أدى الى اعتقاله ولكنه هرب الى الخارج. (ينظر: نفسه، ص111).

يجتمع مجلس الثورة لتكوين مكتب سياسي جديد[1].

وبهذا بدأت الأزمة تعرف منعرجا خطيرا بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، هذه الاخيرة التي سعت إلى نقل الصراع على السلطة من الخارج إلى الداخل، لتتفوق على هيئة الأركان المدعمة من طرف المكتب السياسي بكسب الداخل إلى جانبها[2]، ونظرا لهاته الظروف المليئة بالصراعات، اجتمع قادة الولايات الثانية والثالثة والرابعة وفدراليتي فرنسا وتونس، يومي 24 و25 جوان 1962 بزمورة[3]وتبنى الحاضرون عدة نصوص في نهاية الاجتماع. وأهم القضايا التي طرحوها:

- الانشقاق داخل الحكومة قد مس سلطتها وسيادتها.
- الأزمة المفتوحة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.
- غياب السلطة الفعلية جعل الولايات تتصرف بمفردها.
- التنديد بتمرد هيئة الأركان التي هدفها الاستيلاء على السلطة، والتي اعتبرها المجتمعون بأنها قد حُلت وجُردت من صلاحيتها رسميا منذ صيف 1961 لأنها قامت بتقديم مذكرتها للاستقالة[4].

واتفق الحاضرون في الأخير على قرارين أساسين هما:

- إنشاء لجنة التنسيق بين الولايات تكون مهمتها المحافظة على وحدة البلاد.
- تقديم نداء موجه إلى كل أعضاء الحكومة المؤقتة ليحافظوا على وحدتهم إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية وذلك للحفاظ على وحدة البلاد ومصالح الأمة[5].

إضافة إلى قيام الحاضرين بإرسال رسالة إلى الولايات التي لم تحضر الاجتماع وأعلنت فيها بأن المجتمعون سيكون موقفهم حيادي اتجاه أعضاء الحكومة المؤقتة، كما وجهوا وفدا إلى

---

[1] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص21.

[2] ابراهيم لونيسي، الصراع، المرجع السابق، ص32.

[3] زمورة: بلدة واقعة في مفترق الطرق بين الولاية الاولى الأوراس، والولاية الثانية قسنطينة، والولاية الثالثة القبائل. (ينظر: محمد تقية، الثورة، المصدر السابق، ص588).

[4] نفسه، ص ص 588-589.

[5] علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، ترجمة: الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2002، ص73.

تونس في 27 جوان 1962، الذي استقبل من طرف أعضاء من الحكومة المؤقتة وهم بن خدة، بن بلة، خيضر، كريم بلقاسم، وأبلغوهم بالقرارات المتخذة، وكانت نتيجتها انسحاب خيضر من الاجتماع وإعلان استقالته وتَبعه بن بلة الذي رحل إلى مصر[1].

وفي 30 جوان 1962 أُقيلت هيئة الأركان من طرف الحكومة المؤقتة، واعتبرت هيئة الأركان هذا القرار غير شرعي بحجة أن المجلس الوطني للثورة هو الذي لديه الحق في إقالتها، ورُفض القرار من طرف بن بلة[2]. فقررت الحكومة التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاث لهيئة الأركان: بومدين، منجلي، سي سليمان، وتجريدهم من رتبهم، اضافة الى رفض كل أمر صادر من هؤلاء الضباط السابقين ومن يدور في فلكهم[3].

بعد الإعلان عن استفتاء استقلال الجزائر في 03 جويلية 1962، دخل بن خدة الى الجزائر العاصمة أما بن بلة فدخل الى تلمسان، والتحق به كل من العقيد بومدين وفرحات عباس، وبعدها تم الاعلان عن تشكيل المكتب السياسي في 22 جويلية 1962 المُشكل من خيضر، بن بلة، بيطاط، بوضياف، محمدي السعيد، آيت احمد وقد أعترف بن خدة بسلطة هذا المكتب معلنا نقل السلطات والصلاحيات من الحكومة المؤقتة إلى المكتب السياسي[4]، وقد حرص بن خدة على أن لا تبدأ مواجهات دموية بين الجزائريين، وهذا يوم 28 جويلية 1962.

وأمام هذه المجموعة تشكلت مجموعة أخرى عُرفت بمجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم، بوضياف وآيت أحمد، الذين رفضوا الاشتراك في المكتب السياسي بدعم من محمد أولحاج[5] قائد الولاية الثالثة القبائل الكبرى[6].

وبعد المواجهات بين المكتب السياسي والولاية الثالثة وافقت الأخيرة على تشكيلة المكتب

---

[1] علي هارون، خيبة، المصدر السابق، ص ص 76-77.

[2] محمد تقية، الثورة، المصدر السابق، ص590.

[3] علي هارون، خيبة، المصدر السابق، ص83,

[4] محمد تقية، الثورة، المصدر السابق، ص ص 596-599.

[5] محمد اولحاج: اسمه الحقيقي آكلي مقران، من مواليد 1917 بتيزي وزو، التحق بالثورة مع اندلاعها وأصبح ملازم ثم نقيب في 1957 ثم رائد، بعد استشهاد عميروش في 1959 خلفه على رأس الولاية الثالثة ورقي الى رتبة عقيد عام 1960، وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة، توفي في 2 ديسمبر 1972. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 29-30).

[6] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص122.

بشرط استبدال محمدي السعيد بكريم بلقاسم، وبالنسبة للولاية الرابعة كانت محايدة في قرارها واقترحت تكوين مكتب سياسي يضم قادة الولايات كلها، أما باقي الولايات فقد وافقت على تشكيلة المكتب[1] .

وبعد هاته الأحداث أعلن محمد خيضر تعيين السعدي ياسف مسؤولا للمنتخبين في إطار لجنة الحزب للجزائر الكبرى، إضافة إلى تأجيل الانتخابات إلى أجل غير معروف، وهنا ثارت الولاية الرابعة على هذا القرار ورفضت بعض الأسماء التي وضعت ضمن قوائم الدوائر الواقعة تحت إشرافها[2]، وأعلنت عن وضع قواتها في حالة طوارئ، وفي 29 أوت 1962 حدث أول صدام بين عناصر السعدي ياسف الموالية للمكتب السياسي وقوات الولاية الرابعة، أسفر عنه سقوط 13 قتيلا، ونتيجة لهاته الأحداث أعلن بن بلة في 03 سبتمبر 1962 الزحف على العاصمة[3]، وحوصرت من طـــــرف :

- ✓ قوات الولاية الثانية بقيادة العربي ورابح بلوصيف .
- ✓ قوات الولاية الأولى بقيادة الطاهر زبيري[4].
- ✓ قوات الولاية السادسة بقيادة شعباني .
- ✓ قوات الولاية الخامسة بقيادة عثمان.

الذين قاموا بالزحف على الجزائر العاصمة، وشبت معارك بين الإخوة الجزائريين، وهنا حطت طائرة نزل منها بن بلة حاملا معه أمرا بوقف إطلاق النار من الجهتين، فتوقف القتال في 06 سبتمبر 1962 وخرجت الجماهير الجزائرية بـاكية رافضة لقتال الأشقاء مرددة شعار"سبع سنين بركات" أي سبع سنين من الحرب تكفي.وفي 20 سبتمبر 1962 تم انتخاب المجلس التأسيسي

---

(1) ابراهيم لونيسي، الصراع، المرجع السابق، ص ص 41-46.

(2) من بين الاسماء التي اثارت احتجاج الولاية الرابعة:عبد الرحمن فارس والشيخ محمد خير الدين، لأنهما ليسا من المنطقة. (ينظر: محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص883).

(3) نفسه، ص ص 883-884.

(4) الطاهر زبيري: من مواليد 14 افريل 1929 بسوق أهراس، انخرط بصفوف حزب الشعب في 1950 ثم بالثورة التحريرية، عين قائدا لولاية الاوراس سنة 1960، في انقلاب 19 جوان 1965 كان أول من دخل على بن بلة وأعلمه بأنه لم يعد رئيسا، وعين بعدها قائدا لهيئة الأركان ولكنه انقلب على بومدين الذي انتصر عليه ففر الى تونس. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 30-31).

يرأسه فرحات عباس، وفي 29 سبتمبر 1962 عين المجلس أحمد بن بلة رئيسا للحكومة، وبومدين وزيرا للدفاع[1].

3- بومـــدين بعــد استقلال الجزائر

3-1- علاقته بمقتل شعباني:

نشبت بعد استقلال الجزائر العديد من الصراعات ومن بينها صراع العقيد محمد شعباني[2] مع السلطة والذي عرف بالتمرد لكن في الحقيقة هو مكيدة ذهب ضحيتها أحد ضباط الجزائر المخلصين.

لقد كان لشعباني العديد من الأسباب أدت به إلى بداية المناوشات مع السلطة خاصة مع الرئيس أحمد بن بلة ووزير الدفاع هواري بومدين، ومن أهم هذه الأسباب:

- عدم قبول شعباني لسرعة إصدار قرار حل جيش التحرير الوطني واستبداله بجيش الوطني الشعبي[3]، وإسناد المراكز الحساسة في وزارة الدفاع إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، الذي كان يعتبرهم شعباني خطرا حقيقيا على الجزائر[4]، وهنا بدأ اختلاف الآراء بين شعباني وبومدين الذي قال :"تصفية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والذين التحقوا بالثورة يعني أننا سنضطر إلى الاعتماد على الخبرات العسكرية الأجنبية في تأهيل الجيش، وهذا ما يجعل أسرارنا العسكرية مكشوفة للأجانب، لذلك فالأولى أن نستعين بهؤلاء الضباط الذين لا ينكر احد بأنهم جزائريون جادون في تأطير الجيش وتأهيله خاصة أنهم يخضعون للقانون الجزائري"[5].

---

(1) لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، تقديم: الفريق سعد الدين الشاذلي، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 105.

(2) محمد شعباني: اسمه الحقيقي الطاهر شعباني، من مواليد 04 سبتمبر 1934 بأوماش بسكرة، سنة 1950 انضم لمعهد عبد الحميد بن باديس، مع اندلاع الثورة أصبح كاتب مساعد لسي الحواس بمنطقة الصحراء ورقي لمرتبة ملازم، في أفريل 1958 اصبح ضابط أول، في 1954 عين على رأس المنطقة الثالثة من الولاية السادسة التي ترأسها بعد استشهاد سي الحواس، حكم عليه بالإعدام يوم 03 سبتمبر 1964. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 32-33).

(3) الهادي أحمد درواز، العقيد محمد شعباني الأمل والألم، دار هومة، الجزائر، 1999،ص93.

(4) الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929-1979، تحرير: عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص206.

(5) الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تحرير: مصطفى دالع، الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 56.

- اعتراض شعباني لطريقة معاملة السلطة للمجاهدين وعائلات الشهداء، فلم يهتم الوظيف العمومي بوضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية وهم غير قابلين للترسيم ولا العمل في مؤسسات الدولة[1].
- عدم تلبية شعباني أمر بن بلة وبومدين في توحيد قواته ضد منطقة القبائل، للقضاء على المتمردين وتصفيتهم والذين يمثلون منظمة "FFS"[2]، مبررا أنه لا يعلم خفايا كواليس السلطة لهذا القرار، وأن لا يكون طرفا في إزهاق أرواح إخوانه الجزائريين[3] .
- أعلن بن بلة قرار رئاسي في 04 مارس 1964 ومن ضمن ما جاء فيه للولاية السادسة هو إنهاء صلاحيتها ونقلها من بسكرة إلى ورقلة، وعين عمار ملاح قائدا لهاته الناحية بدل العقيد شعباني الذي أُمر بالالتحاق بالمكتب السياسي[4]، وأداء مهامه كنائب لقائد الأركان مع الطاهر زبيري وبومدين، لكن شعباني عصى أوامر بن بلة الذي اتصل متوددا إليه: "تعالى بقربي لنتعاون" أي ليتعاونوا في خدمة البلاد، فرد عليه شعباني: "أنت طمأنتني كثيرا في بعض الأمور لكنك بقيت تتصرف بتصرف السياسيين المتعفنين".

ونتيجة لكلامه غضب بن بلة وأمر بومدين بالإعداد للقبض على شعباني وأصدقائه من الجنود[5]، وفي يوم 01 جويلية 1964 تم اعتقال أصدقاء شعباني: محمد الشريف خير الدين، السعيد عبادو، والطاهر جغابة، وهذا كتهديد لتسليم شعباني نفسه للسلطة، ولكن لم يتم ذلك[6].

---

[1] الهادي أحمد درواز، العقيد، المرجع السابق، ص93.

[2] **FFS** : الجبهة الشعبية للقوات الاشتراكية، ترأسها آيت أحمد بالمنطقة الثالثة القبائل سنة 1963، ضمت 16 عضوا ومن أهم أهدافها تحذير المواطن من الاستغلال السياسي للسلطة، ووضع حد لفوضى الحكم وتنقية الجيش الوطني الشعبي من عملاء فرنسا، ولكن النظام أطلق عليهم أنهم جماعات بربرية ترغب في فصل منطقة القبائل عن باقي الوطن. (ينظر: لخضر بورقعة، شاهد، المصدر السابق، ص ص 134-136).

[3] نفسه، ص 140.

[4] محمد العيد مطمر، العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 186-187.

[5] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص ص 57-58.

[6] محمد العيد مطمر، العقيد، المرجع السابق، ص188.

وبعدها بدأت العمليات العسكرية تنفذ لإلقاء القبض على العقيد شعباني، واتجه الجيش نحو الناحية الرابعة، يقول الشاذلي بن جديد[1]: "اتصل بي بومدين هاتفيا وكان إلى جانبه الرئيس بن بلة أخبرني أن هذا الأخير يطلب مني احتلال مركز قيادة الناحية الرابعة..... فكلفت بالإشراف على العملية والتنسيق بين القوات المشاركة فيها ورافقني في هذه المهمة نائبي من الناحية الخامسة محمد عطاليـية"[2]. أما الطاهر زبيري يقول في مذاكرته :"أن الرائد عبد الله بلهوشات هو الذي قاد العمليات العسكرية لمحاصرة بسكرة"[3].

قبل وصول القوات العسكرية لمدينة بسكرة تم إبلاغ شعباني بالأمر فخرج متجها إلى مدينة بوسعادة، أما جنوده الذين بقوا ببسكرة سلموا أنفسهم للقوات العسكرية دون مقاومة[4]، وفي يوم 01 جويلية 1964 وصل شعباني لمدينة بوسعادة وأختبئ بجبل بوكحيل، وكان معه صديقيه حسين الساسي والجيلالي سليم، إضافة الى عناصر من الفيلق 16 التابع لولاية بوسعادة الذين كانوا يحرسونه[5].

بعد أربعة أيام في الجبل احتاج شعباني للدواء لأنه كان يشكو من داء في معدته، إضافة إلى الورق المستعمل في سحب المناشير التي أراد أن يوجهها إلى الشعب للرد على المزاعم والتهم التي وصفته بها السلطة، فكلفوا شابا من المنطقة، الذي اتجه للمدينة ووجدها محاصرة بالجنود، فذهب الى الصيدلية لشراء الدواء وبعدها إلى المكتبة لشراء الورق والحبر، فطلب منه صاحب المكتبة أن يعود لاحقا وأبلغ عنه الأمن الذين ألقوا عليه القبض، فاعترف الفتى بأنه مرسل من قبل القوات المتواجدة في الجبل وتم القبض على شعباني ليلة 07 جويلية 1964[6].

---

[1] الشاذلي بن جديد: من مواليد 14 أفريل 1929 بعنابة، التحق بالتنظيم العسكري لجبهة التحرير سنة 1954 ثم التحق بالجيش، في سنة 1958 رقي الى رتبة نقيب، بعد الاستقلال عين قائدا للناحية الخامسة (القطاع القسنطيني)، سنة 1964 عين على رأس الناحية الثانية وهران، في 1978 كلف بتنسيق شؤون الدفاع الوطني، بعد وفاة بومدين انتخب رئيسا في 07 فيفري 1979، ترك السلطة في 1992. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 44-45).

[2] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص208.

[3] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص59.

[4] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص201.

[5] محمد العيد مطمر، العقيد، المرجع السابق، ص190.

[6] نصر الدين مصمودي، دور ومواقف العقيد محمد شعباني في الثورة وفي مطلع الاستقلال 1954-1964، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009، ص132.

نقل العقيد ورفقائه إلى سجن سيدي الهواري بوهران، وظلوا من 07 جويلية إلى 02 سبتمبر 1964 للتحقيق معهم وإعداد ملفات محاكمتهم، وتولى هذه المهمة الضابط محمد تواتي الذي كان من الضباط الفرنسيين الفارين، واختار بن بلة محمد زرطال رئيسا للمحكمة وهو قاضي مدني، وطلب من بومدين أن يقترح باقي أعضاءها، فأختار: الشاذلي بن جديد، الرائد عبد الغني، عبد الرحمان بن سالم، أحمد دارية، أحمد بن شريف، سعيد عبيد[1].

دامت المحاكمة أكثر من 12 ساعة، وُجهت فيها لشعباني العديد من التهم أهمها:

* عصيانه لأمر عسكري، وهو مقاتلة قوات تمرد آيت أحمد "FFS".
* رفض شعباني إدماج بعض ضباط جيش الحدود الى قيادته.
* قتله للقومية بعد الاستقلال.
* محاولة إنفراده بالصحراء[2].

وفي الأخير نطق القاضي بحكم الإعدام على العقيد شعباني، أما صديقيه الجيلالي سليم وحسين السياسي فوضعوا تحت الإقامة الجبرية[3]، وكان الحكم قاسي جدا، يقول الشاذلي بن جديد: "كلفنا سعيد عبيد بصفته قائدا عسكريا للناحية العسكرية الأولى أن يتصل ببن بلة ليخفف الحكم على شعباني ولكن بن بلة رفض التماسهم وأصر على تنفيذ حكم الإعدام وقوله بأنه حكم غير قابل للاستئناف"[4]. طلب من شعباني الرد على الحكم فكانت كلمته: "إني أطلب من الله والشعب الجزائري أن يغفر لي لأني كنت من المساهمين والمساعدين لهذه الفئة الظالمة في الحكم"، وأوصى محمد الشريف خير الدين خيرا لأمه[5].

وفي 03 سبتمبر 1964 أعدم العقيد محمد شعباني مع طلوع الفجر بحضور أعضاء المحكمة، وبعد الإعدام دفن في مكان مجهول. وفي عام 1984 أعيد دفن شعباني بمقبرة الشهـداء "العـالية"، وهذا بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة التحررية وبطلب من الرئيس

---

[1] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص ص 60-61.

[2] الهادي أحمد درواز، العقيد، المرجع السابق، ص101.

[3] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص ص 60-61.

[4] الشاذلي بن جديد، مذكرات، المصدر السابق، ص211.

[5] الهادي أحمد درواز، العقيد، المرجع السابق، ص101.

الشاذلي بن جديد[1].

أما بالنسبة للمستفيد من إعدام شعباني فهناك أراء تقول بأن كلا من بومدين وبن بلة مستفيدان، فبومدين أراد التخلص منه باعتباره أكبر عدو له في الجيش، لأنه أشد منافسيه ولديه الجرأة والطموح، وكان يعتبره مثقفا أفضل منه فهو من تلاميذ مدرسة عبد الحميد بن باديس، إضافة للتخلص من التحالف الذي كان بين بن بلة وشعباني ضده[2]، وفي هذا الشأن يقول بومدين: "أن بن بلة كان يحرض شعباني على التمرد ضد نظام الجيش ووحدته العضوية ..... وكان يدعو شعباني إلى فيلا جولي بحجة تسوية موضوع التمرد، ولكنه في الحقيقة كان يزيد في زرع الفتنة بيننا"، ويقول أيضا أن بن بلة هو المسؤول عن إعدام شعباني فرغم الأصدقاء الذين طلبوا منه التخفيف عن الحكم إلا أنه أصر على تنفيذه[3].

ويقول الطاهر زبيري في مذكراته أنه عندما ذهب إلى بن بلة للتكلم معه حول حكم الإعدام والالتماس له، انتفض بن بلة وقال: "انتهى الأمر، حكمت المحكمة ونفذ الحكم، ولابد أن نعطي المثال في الصرامة، فالناس تفتقد غياب الطاعة والنظام"[4]، أما الرئيس أحمد بن بلة فقد اتهم الجيش بقتله، مبررا أنه ليست له فائدة من إعدام شعباني[5].

3-2- الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة 19 جوان 1965

3-2-1-أسباب الانقلاب:

تعود فكرة التخطيط الفعلي للإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة الى 10 أفريل 1964، عند انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث أظهر بن بلة نواياه الحقيقية في التحضير للإزاحة بالعقيد بومدين والجيش الوطني الشعبي، لأنهم أصبحوا يشكلون خطرا عليه[6]، فأقدم على عدة أعمال لتحقيق رغبته، وهي:

---

[1] محمد العيد مطمر، العقيد، المرجع السابق، ص196.

[2] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص ص 63-66.

[3] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع البومديني الاسلامي، الجزائر، 1975، ص80.

[4] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص67.

[5] الهادي أحمد درواز، العقيد، المرجع السابق، ص102.

[6] ابراهيم لونيسي، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد، دار هومة، الجزائر، 2012، ص15.

- اقتراح بن بلة خلال المؤتمر انشاء ميليشيا شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية، وهدفه من هذا الاقتراح هو تكوين جيش خاص به ليتحرر من قبضة وزير الدفاع بومدين، وقد عارض هذا الاخير الاقتراح بحكم أن تعدد الجيوش يؤدي الى نشوب حروب أهلية[1].

- عندما سافر بومدين الى موسكو يوم 09 ماي 1965 لتمثيل الجزائر في احتفالات شعبية[2]، انتهز بن بلة الفرصة وقام بتعيين الطاهر زبيري قائدا لهيئة الاركان العامة دون استشارة وزير دفاعه[3]، وكان هدفه من هذا العمل خلق صراع بين زبيري وبومدين داخل الجيش، وهذا سيُضعف المؤسسة العسكرية، إلا أن بومدين كان أذكى من بن بلة في تعامله مع الحادثة حيث سعى الى اكتساب زبيري الى صفه، كما اقدم بن بلة على ارسال وفد رسمي آخر لتمثيل الجزائر في تلك الاحتفالات فاعتبر بومدين هذا اهانة له[4] .

- عمل بن بلة على تفكيك جماعة بومدين المسماة بجماعة وجدة، فقام بدفع أحمد مدغري[5]على التنحي من وزارة الداخلية، وقايد أحمد من وزارة السياحة، وقلص صلاحيات الشريف بلقاسم في وزارة التوجيه الوطني، وقام بالانفراد بالحكم في عدة مناصب وهي رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، الأمين العام للحزب، وزارة الداخلية، وزارة الأنباء والإعلام، وزارة المالية لتكون أموال الدولة كلها تحت يده.

- استغلال بن بلة سفر بومدين الى القاهرة لتمثيل الجزائر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية لمساندة القضية الفلسطينية، وقام بالإقدام على تنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية[6].

---

[1] ابراهيم لونيسي، الصراع، المرجع السابق، ص126.

[2] احتفالات ذكرى تأسيس الجيش الأحمر السوفياتي الموافقة ل 09 ماي. (ينظر: ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص17).

[3] الشاذلي بن جديد، مذكرات، المصدر السابق، ص212.

[4] ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص18.

[5] أحمد مدغري: من مواليد 23 جويلية 1934 بسعيدة، التحق بالثورة بالولاية الخامسة برتبة رائد، بعد الاستقلال عين واليا على تلمسان ثم وزيرا للداخلية، دخل في خلافات مع بن بلة فاستقال من منصبه، شارك في انقلاب 19 جوان 1965 وأصبح عضو في مجلس الثورة ووزير للداخلية، توفي يوم 10 ديسمبر 1974 في ظروف غامضة. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص173).

[6] لطفي الخولي، عن الثورة، المصدر السابق، ص ص 105-106.

رفض بوتفليقة[1] طلب بن بلة، مبررا انه ليس من صلاحيات الأخير اقالته من منصبه، فبوتفليقة عضو في المكتب السياسي وبهذا يعود القرار للمكتب، كما قام بالاتصال ببومدين الذي عاد بسرعة الى الجزائر[2]، واعتبر قرار بن بلة هذا النقطة التي افاضت الكأس، وقرر الاجتماع بجماعته: الطاهر زبيري، بوتفليقة، شريف بلقاسم، قايد أحمد، مدغري، وبعد دراسة الأوضاع والقيام بمشاورات مع أحمد محساس وبشير بومعزة[3]، تقرر الاطاحة بالرئيس بن بلة[4].

3-2-2- أحداث الانقلاب:

بعد الاجتماع الذي أقيم بين بومدين وجماعته، كلف أحمد مدغري و بوتفليقة وشريف بلقاسم وقايد أحمد بتحرير بيان 19 جوان 1965 الذي يبرر الانقلاب (ينظر الملحق رقم 01 ص107). وكلف كل من: الطاهر زبيري، العقيد عباس، عبد الرحمن بن سالم، سعيد عبيد، عبد القادر مولاي شابو، أحمد دراية، بتنفيذ اعتقال بن بلة، فقاموا بالتوجه الى مسكن هذا الأخير في ليلة 19 جوان 1965 على الساعة الثانية صباحا ودخلوا الغرفة التي كان بها، فقال لهم: "أعتقد أن هناك حادث خطير"، فأجابه زبيري:"سي أحمد عندك عدة دقائق كي تلبس وتتبعنا دون مقاومة"، وهنا أدرك بن بلة بأن أمره انتهى[5]. قام الجماعة باقتياده الى وزارة الدفاع، ثم أخذوه الى قرية بنواحي البليدة وعزلوه عن العالم الخارجي بسجنه في غرفة صغيرة داخل ثكنة عسكرية.

أما الأحداث التي وقعت بالجزائر، فعشية 19 جوان قام بومدين بنشر الجيش والدبابات

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة: المدعو عبد القادر، ولد في 2 مارس 1937 بوجدة، التحق بالثورة في 1957، عين عضوا في هيئة قيادة العمليات العسكرية بناحية الغرب ثم ضمن قيادة الأركان العامة ثم مجاهدا بالجبهة الصحراوية، بعد الاستقلال عين في المجلس التأسيسي ثم وزيرا للشباب والسياحة، وعين وزيرا للخارجية في عهد بومدين، انتخب رئيسا للجزائر في 15 أفريل 1999. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 46-47).

[2] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص147.

[3] بشير بومعزة: ولد سنة 1927 بخراطة، انضم لحزب الشعب ثم الى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم انضم الى حزب جبهة التحرير الوطني، بعد الاستقلال عين وزيرا للعمل، وفي حكومة بومدين اختلف معه واختار المنفى، عاد الى الجزائر بعد وفاة بومدين، عين في عهد زروال سنة 1988 رئيسا لمجلس الأمة. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص71).

[4] ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص19.

[5] سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص ص 62-63.

في جميع المناطق تخوفا من أي مظاهرات، وفعلا قام الشعب بمظاهرات بسيطة واعتقل عدد قليل من المتظاهرين الذين نددوا بهذا الانقلاب[1]، وقام بومدين في نفس اليوم بالظهور عبر شاشة التلفزيون ليخبر المواطنين بما حدث ويعلمهم أسباب قيام الجيش بالانقلاب وأهدافه[2].

3-2-3- مبررات الانقلاب وأهدافه:

لقد برر بومدين انقلابه على الرئيس بن بلة قائلا: "ان أحمد بن بلة وقع في العديد من الأخطاء التي كشفها مجلس الثورة"، وأهم هذه الأخطاء:

- عدم تكوينه لحزب ثوري يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة على اساس اشتراكي حقيقي.
- حصر حريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات وأسباب، فعند سقوط بن بلة كانت السجون تحوي 2500 سجين، الذين قام بومدين بإطلاق سراحهم.
- بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدتهم، واستخدامها لأغراضه الشخصية السياسية[3].
- احتكار السلطة لنفسه أي كان يطبق الحكم الفردي على مؤسسات وصلاحيات الوطن.
- السماح للأجانب بالتغلغل داخل مؤسسات الدولة ووضعهم كمستشارين له، الذين حاولوا طمس مقومات الشخصية الوطنية وأولها الاسلام.
- ابعاد المجاهدين عن مؤسسات الدولة وزرع الصراع بين حزب جبهة التحرير الوطني والجيش، وخلق الفوضى داخل مؤسسة الجيش وزرع الفتن وتكوين التكتلات العسكرية.
- اتخاذ بن بلة لقرارات عشوائية في تجمعات شعبية[4].

أما بالنسبة لأهداف الانقلاب التي أعلنها مجلس الثورة فتمثلت فيما يلي:

- العمل على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر، بجمع جميع المناضلين لأن لهم الحق

---

[1] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم: علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص ص 73-74.

[2] ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص20.

[3] لطفي الخولي، عن الثورة، المصدر السابق، ص ص 88-89.

[4] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص ص 151-152.

جميعا في المساهمة لبناء الجزائر.

- عزل كل السياسيين مُدعي الزعامة التاريخية عن تخريب ثورة وحياة الشعب الجزائري، والوقوف ضد كل من يقوم بالزعامة الفردية.
- بناء الجزائر بناءا اشتراكيا حقيقيا[1]، وتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته.
- بناء حزب ثوري قائم بذاته يضم كل الطاقات من المناضلين ولا يحل مكان الدولة ولا يصبح تابعا لها، ويقوم هذا الحزب ببناء النظام الاشتراكي والديمقراطية الاشتراكية.
- العمل وفق خطة علمية واسعة لنشر التعريب في جميع مجالات مؤسسات الدولة[2].
- اقرار مبدأ القيادة الجماعية.
- احترام المجلس الوطني والدستور والحزب، والعمل على نشر الأمن والسهر على سير المؤسسات والمرافق العامة[3].

3-2-4- نتائج الانقلاب:

بنجاح عملية الانقلاب التي أسماها بومدين "التصحيح الثوري" أي تصحيح مسار الدولة للسير في الطريق الذي وضعته الثورة الجزائرية وتطبيق الحكم الجماعي وليس الفردي، نصب بومدين نفسه رئيسا لمجلس الثورة والحكومة الجزائرية، كما قررت المجموعة الانقلابية تجميد وإلغاء دستور 1963، وميثاق الجزائر 1964، وأصدرت في 10 جويلية 1965 أمرا يتضمن تأسيس الحكومة بناءا على بيان 19 جوان 1965 ريثما يتم المصادقة على الدستور، ويعتبر مجلس الثورة هو صاحب السيادة[4].

---

[1] اشتراكيا حقيقيا: أي الاشتراكية التي تستعمل الشعارات الخيالية، وتستهدف الغاء استغلال الانسان لأخيه الإنسان، والاشتراكية في الجزائر ليست أمرا طارئا أو قرارا شخصيا وإنما جزء من حركة الثورة ومبادئها وأهدافها، وهي لا تعادي الدين فهما جزء واحد بلا تناقض. (ينظر: لطفي الخولي، من الثورة، المصدر السابق، ص116).

[2] نفسه، ص ص 114-115.

[3] ابراهيم لونيسي، الصراع، المرجع السابق، ص ص 130-131.

[4] ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص ص 21-22.

3-3- وفاة هواري بومدين:

في صيف 1978 بدأ التعب يظهر على الرئيس بومدين وخاصة في منتصف شهر جويلية 1978، حيث سافر الى أديس بابا عاصمة اثيوبيا لحضور أشغال مؤتمر الوحدة الافريقية وبان عليه التعب الشديد، وعند عودته الى الجزائر عرض عليه رفقائه أن يأخذ فترة من الراحة ولكنه أبى ذلك، وسافر الى دمشق للمشاركة في مؤتمر التصدي والصمود[1] في 20-23 سبتمبر 1978[2]، وأثناء المؤتمر أحس بومدين بوعكة شديدة فاضطر فورا بعد انتهاء الأشغال للعودة الى الجزائر.

عند وصول بومدين الى الجزائر قام الأطباء بمجموعة من التحاليل الطبية له، وأرسلوا ملف التحاليل الى فرنسا في سرية تامة وقاموا بحذف اسم الرئيس بومدين من الملف وكتب اسما آخر، وجاءت التحاليل التي اثبتت أن بومدين مصاب بسرطان المثانة ويجب أن يعالج بالخارج[3]، فاقترح عليه أن يعالج بالولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أو بعض الدول الاوروبية وهي ألمانيا، سويسرا، النمسا، لكن الرئيس فضل العلاج بالاتحاد السوفياتي لأنه بلد كبير وصديق للجزائر، وهذا للاحتفاظ بسر مرضه[4]، وفي 29 سبتمبر 1978 سافر بومدين الى الاتحاد السوفياتي، وفور وصوله الى موسكو نقل الى مستشفى تابع للمخابرات السوفياتية، وبينت التحاليل الطبية أنه لا يعاني من سرطان المثانة بل يعاني من مرض« والدن ستروم walden strom » ويعني تجلط خلايا الدم في المخ[5].

غاب الرئيس بومدين عن الساحة الوطنية لمدة 15 يوم، فانتبهت الصحافة الغربية وخاصة الفرنسية وصحيفتي الرباط والقاهرة، البلدان اللذان كانا على عداء مع بومدين[6]، فقاموا

---

[1] مؤتمر التصدي والصمود: هو مؤتمر عدم الاعتراف باتفاقية كامب ديفيد التي عقدت بين الرئيس المصري أنور السادات مع إسرائيل، وتتضمن معاهدة سلام بين الطرفين، فتقرر نقل مقر الجامعة العربية من مصر الى تونس. (ينظر: رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص77).

[2] نفسه، ص77.

[3] سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص166.

[4] محمد الصالح شيروف، هواري، المصدر السابق، ص132.

[5] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص78.

[6] بسبب مواقف سياسة الجزائر الخارجية تجاه قضيتي الصحراء الغربية وزيارة السادات لتل أبيب. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص231).

بشن حملات كاذبة ضده وضد الجزائر تحمل عناوين مختلفة منها: "انقلاب في الجزائر"، الدبابات في شوارع العاصمة الجزائرية"، "بومدين يكون قد أغتيل"، "بومدين مريض".....[1]، ووسط هذه الاشاعات ظهر بومدين في التلفزة الوطنية يوم 14 اكتوبر 1978، حيث اجتمع بالقادة السوفيات وبحضور أحمد طالب الابراهيمي[2]وزير ومستشار بومدين. وبعدها واصل الرئيس علاجه بالاتحاد السوفياتي، لكن الاطباء عجزوا عن ذلك واخبروا الحكومة السوفياتية أن جهاز مناعة الرئيس في تدهور كبير وقد يؤدي الى وفاته في اية لحظة، وهذا قد يسبب المشاكل لبلادهم ومن الاحسن أن يعود بومدين الى ارض الوطن، وفعلا عاد الى الجزائر في 13 نوفمبر 1978 [3].

في يوم 18 نوفمبر 1978 أصيب الرئيس بومدين بجلطة في الدماغ أدخلته غيبوبة عميقة دامت حوالي أربعين يوما، وفي 27 ديسمبر 1978 على الساعة الثالثة وخمس وخمسين دقيقة توفي بمستشفى مصطفى باشا الجامعي عن عمر لا يناهز 46 سنة[4]، وبعد ثلاثة أيام أقيمت له جنازة رسمية، واصطفت الجماهير لتوديعه، وأقيمت صلاة الجنازة بالمسجد الكبير ونقل جثمانه الى مقبرة العالية[5].

أما سبب وفاته فهناك رأيين، أولهما أنه توفي وفاة طبيعية، اما الثاني انه قتل مسموما، وفي هذا الشأن يقول محمد الصالح شيروف صديق بومدين أنه كان لهذا الاخير كلبين بمنزله أحدهما اسمه عنتر وهو المفضل عند الرئيس لأنه كان يحبه حبا كبيرا وكان دائما ينتظر عودته من العمل لتحيته، فهو يشعر بخطواته عند قدومه فينبطح ارضا باسطا ذراعيه أمامه لشدة الفرح، وفي أحد الايام عاد بومدين الى منزله ووجد عنتر ميتا فأمر خادمه أن يؤخذه الى

---

[1] عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص231.

[2] احمد طالب الابراهيمي: من مواليد 5 جانفي 1932 بسطيف، هو ابن الشيخ البشير الابراهيمي، مناضل في الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، طالب في كلية الطب بباريس، انضم الى فيدرالية جبهة التحرير في مارس 1956، عين ممثلا للحكومة في القاهرة سنة 1962، وفي سنة 1970 اصبح وزيرا للإعلام، وفي 1977 مستشارا للرئيس بومدين، تولى وزارة الخارجية في 1982. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص106).

[3] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص ص 79-80.

[4] محمد العيد مطمر، الرئيس، المرجع السابق، ص95.

[5] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص240.

الطبيب البيطري لتشريحه، وبعد الفحوصات وجد أن سبب الوفاة هو سم تناوله، فقام بومدين بمناداة أخته يمينة قائلا لها: " يمينة، ان عنتر مات وكشف التقرير الطبي أنه تناول سما فأرداه قتيلا ومن وضع السم لعنتر سيضعه الي انا لاحقا يا يمينة"، اي انه كان يعرف ما يُدبر له[1].

والذي كان وراء مقتله فهناك العديد من الأعداء، وأولهم الموصاد الاسرائيلي والمخابرات الأمريكية، لأن بومدين كان معارضا للسياسة الأمريكية حليفة إسرائيل، لكن الغريب في الامر أن المقربين لبومدين ورفقائه عم بينهم الصمت، وهذا يعتبر لغزا محيرا ويفتح الشكوك أمام حقيقة اغتيال أو وفاة عادية، وهذا اللغز مستمر الى يومنا هذا[2].

ومجمل القول رغم البيئة التي نشأ فيها هواري بومدين فقد تجاوز الصعاب وحافظ على دراسته بالجزائر وصولا الى مصر، فقد كان طموحا ومثابرا من أجل تحقيق مُراده، وأثناء التحاقه بالثورة أثبت جدارته وأصبح قائدا للأركان، وبرز بقدرته الكبيرة في تنظيم الجيش مستعينا بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي وإنشاء نظام للمخابرات، ولكن كانت له صراعات عديدة مع الحكومة المؤقتة أدت به الى القيام بتحالف مع أحمد بن بلة باعتباره أحد الزعماء التاريخيين والذي أصبح أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال وعين بومدين وزيرا للدفاع، ولكن هذا التحالف لم يدم طويلا وبدأت الصراعات بين الطرفين وانتهى بانقلاب 19 جوان 1965 ونتيجته عزل بن بلة وصعود بومدين الى السلطة.

---

[1] محمد الصالح شيروف، هواري، المصدر السابق، ص ص 130-131.

[2] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص83.

الفصل الثاني

الأوضاع السياسية للجزائر

خلال 1965-1978

1-السياسة الداخلية للجزائر في عهد بومدين

1-1- بدايات تكوين الدولة

1-2- حزب جبهة التحرير الوطني

1-3- الأجهزة والمنظمات الجماهيرية

1-4- تطبيق سياسة التوازن الجهوي

1-5- جهازي البلدية والولاية

1-6- ميثاق ودستور 1976

2-الحركات المعارضة لهواري بومدين

2-1-الأحزاب المعارضة له

2-2- المعارضة الشخصية له

3-السياسة الخارجية للجزائر في عهد بومدين

3-1-علاقة الجزائر مع المعسكرين الشرقي والغربي

3-2- علاقة الجزائر مع فرنسا

3-3- علاقة الجزائر مع الوطن العربي والقضية الفلسطينية

3-4- علاقة الجزائر مع المغرب العربي

3-5- علاقة الجزائر مع افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

3-6- علاقة الجزائر مع حركة عدم الانحياز

نفذ بومدين انقلابه على الرئيس بن بلة متهما اياه بالاستبداد واحتكار السلطة وزرع الفوضى بالجزائر، ولهذا بعد رئاسته لمجلس الثورة والحكومة قرر تجميد كل ما انبثق عن سياسة بن بلة ووضع سياسة داخلية وخارجية جديدة.

بالنسبة للسياسة الداخلية تم تكوين مجلس للثورة والحكومة الجديدين مع تطبيقه لسياسة التوازن الجهوي عن طريق جهازي البلدية والولاية وهذا ليثبت لامركزية الحكم بالجزائر، ومنه سندرس النهج السياسي الذي تبناه بومدين وكيفية تطبيقه، كما سنتناول كيفية تعامل السلطة مع المنظمات الجماهيرية، وإعلان ميثاق ودستور 1976، وذكر أهم الحركات المعارضة لبومدين. أما السياسة الخارجية فسنبرز نشاط العلاقات الجزائرية مع الخارج ونتيجتها على الجزائر

1-السياسة الداخلية للجزائر في عهد بومدين

1-1- بدايات تكوين الدولة:

بعد انقلاب 19 جوان 1965 على الرئيس بن بلة، أعلن المجلس الوطني للثورة أنه الممثل الأعلى لسيادة الدولة الجزائرية، ويتكون من 26 عضوا وهم:

- مجموعة وجدة التابعة لبومدين، وهي أهم مجموعة تتمثل تشكيلتها في: عبد العزيز بوتفليقة، قايد أحمد، شريف بلقاسم[1]، أحمد مدغري، وقائد الأركان الطاهر زبيري.
- قادة النواحي العسكرية، قائد الناحية الأولى البليدة: سعيد عبيد[2]، قائد الناحية الثانية وهران: الشاذلي بن جديد، قائد الناحية الثالثة بشار: صالح سوفي، قائد الناحية الرابعة قسنطينة: عبد الله بلهوشات.

---

[1] شريف بلقاسم: من مواليد 10 جويلية 1930 بعين البيضاء، مناضل وممثل الحركة الطلابية الجزائرية، عضو في الاتحاد العام للطلبة المسلمين، التحق بجيش التحرير في الولاية الخامسة، مسؤول عن منطقة تلمسان، بعد الاستقلال عين وزير التوجيه في حكومة بن بلة في سبتمبر 1962 وعضو في اللجنة المركزية للحرب سنة 1964 ثم عضو في مجلس الثورة، وفي سنة 1968 اصبح وزير المالية والتخطيط. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص156).

[2] سعيد عبيد: اصله من مدينة سدراتة ولاية سوق أهراس، من مواليد 10 ديسمبر 1933، عمل موظفا ببنك كريدي ليوبين، التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالولاية الأولى، عين عضوا لقيادة منطقة الحدود الشرقية 1958، عين نائب قائد الناحية الجنوبية بالحدود الشرقية في 1960، اثناء الاستقلال قائد الناحية العسكرية الأولى. (ينظر: نفسه، ص170).

- قادة الولايات التاريخية أثناء الثورة وهم: محمدي السعيد قائد الولاية الثالثة القبائل، محمد أولحاج قائد الولاية الأولى الأوراس، يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة الجزائر، صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية الشمال القسنطيني، عثمان بن حدو قائد الولاية الخامسة الغرب الجزائري.
- قائد أكاديمية شرشال العسكرية محمد الصالح يحياوي.
- مدير الأمن الوطني أحمد دراية.
- الامين العام لوزارة الدفاع الوطني عبد القادر شابو. وقائد الدرك الوطني أحمد بن شريف.
- أعضاء من قادة الأركان: عبد الرحمن بن سالم، أحمد بوجنان، الطيبي العربي، علي منجلي.
- عضوان سياسيان مدنيان: أحمد مهساس وبشير بومعزة.

قام المجلس الوطني للثورة[1] بتجميد دستور 1963 وإبطال كل المؤسسات المنبثقة منه[2]، كما ألغى المجلس الشعبي أو البرلمان والذي عوض في 06 نوفمبر 1968 بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، يضم مدراء المؤسسات الاقتصادية الكبرى ويدرس توزيع الميزانية ومراقبة صرفها، يبلغ عدد أعضاءه 177 عضوا، وكان المقصود من تشكيله تقديم القضايا المتعلقة بالأجور والأسعار، وبالمقابل ليس لديه الحرية المطلقة اذ يعمل في حدود وتحت رئاسة الوزير المكلف بالتخطيط[3].

قام مجلس الثورة بإصدار أمر 10 جويلية 1965 لتحديد مهام السلطات كمايلي:

- **مجلس الثورة:** مهمته مراقبة الحكومة والقيام بالتغييرات عليها، وهو وراء كل التنظيمات الحزبية، عمل على تقديم الحكومة الجديدة في 13 جويلية 1965 وإنشاء الأمانة التنفيذية مكان

---

[1] المجلس الوطني للثورة: يعتبر الهيئة العليا للثورة وهو الذي يخط سياسة جبهة التحرير الوطني وصاحب الاختصاص للتقرير في مستقبل الجزائر، ووحده الكفيل بوقف القتال أثناء الثورة، وقد كان بمثابة برلمان الشعب الجزائري. (ينظر: عبد المالك مرتاض، دليل، المرجع السابق، ص ص 75-76).

[2] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص ص 132-186.

[3] عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص64.

المكتب السياسي في 17 جويلية 1965[1]، وأصبح المجلس هو جهاز سلطة الدولة بينما الحكومة هي جهاز إدارة الدولة، فهو الذي يتخذ الاجراءات وينفذها لوحده دون عرضها على الحكومة، ومن بينها لائحة 26 أكتوبر 1966 الذي يتضمن التسيير الذاتي واللامركزية الجماعية وهما البلدية والولاية، وقرارات قانونية كتحديد تاريخ الانتخابات البلدية وإنشاء لجان لإعداد قوائم المرشحين[2].

ولكن مع مرور السنين بدأ المجلس بالتقلص، أولا برحيل علي مهساس وبشير بومعزة، محاولة انقلاب الطاهر زبيري التي أدت الى عزله، وحتى جماعة وجدة الذين ساعدوا بومدين في وصوله الى السلطة قام بتفكيكهم، ففي ديسمبر 1972 جرد قايد أحمد من وظيفته كمسؤول في جبهة التحرير الوطني، وفاة أحمد مدغري في ظروف غامضة سنة 1973 وحسب الرواية الرسمية قيل أنه انتحر، عزل وزير الدولة شريف بلقاسم عام 1975، وبهذا بقي رجل واحد من جماعة وجدة وهو عبد العزيز بوتفليقة، وفي عام 1975 لم يبق في المجلس سوى 12 عضوا من أصل 26 عضوا[3]، وانفرد بومدين بالسلطة لوحده لإلقاء الأحكام والأوامر التي تخدمه[4].

الحكومة: يرأسها رئيس مجلس الثورة هواري بومدين، وتمارس مهامها تحت رقابة مجلس الثورة والذي هو السلطة التنفيذية والتشريعية وذلك عن طريق الأوامر والمراسيم، فكل ما يصدر كأمر هو تشريعي أما التنفيذي فيأتي في اطار المراسيم، كما تقوم الحكومة بالمصادقة على المعاهدات الدولية بالأوامر الموجهة إليها[5]، وقد عدلت الحكومة الجزائرية ثلاث مرات:

- الحكومة الأولى 10 جويلية 1965: أعاد بومدين تشكيل الحكومة فقام بتعيين مجلس وزراء يترأسه هو، وغالبية أعضاء مجلس الوزراء ليسوا أعضاء في مجلس الثورة لكن الوزارات

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خطب الرئيس بومدين 1965- 1970، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1970، ص45.

(2) الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، ج2، دار هومة، الجزائر، ص94.

(3) بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص ص 41-42.

(4) نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص134.

(5) اسمهان تمغارت، اشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962-1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002، ص66.

الرئيسية ذات السيادة يتحكم فيها أعضاء مجلس الثورة المقربين لبومدين وهم: أحمد مدغري، بوتفليقة، محساس، بومعزة، قايد أحمد[1].

قام بومدين في الحكومة الجديدة باستحداث وزارة المالية والتخطيط برئاسة قايد أحمد، وزارة المجاهدين برئاسة بوعلام بن حمودة، وتشكيل قسم وزاري يشرف على بعض النشاطات القطاعية، كقطاع الصحة والأشغال العمومية والإعلام وألغيت وزارة الاصلاح الإداري والوظيف العمومي وأوكلت مهامها لوزير الداخلية مدغري، اضافة الى اسناد صلاحيات النقل الى وزير البرية والاتصالات، كما أقيمت تعديلات جزئية للحكومة ما بين 1965 و1969 تمثلت في:

- ✓ الغاء وزارة السكن وإعادة هيكلتها وتعويضها بوزارة الاشغال العمومية، يرأسها علي بن يحيى عبد النور في 04 أفريل 1966، ثم وزعت صلاحياتها بين وزارة الداخلية ووزارة الاشغال التي اصبح اسمها وزارة الاشغال العمومية والبناء في 19 ماي 1966.
- ✓ انتقال علي بن يحيى عبد النور من وزارة الاشغال العمومية والبناء الى وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، وخلفه علي محساس في 22 سبتمبر 1966.
- ✓ اسناد النشاطات المتعلقة بالنقل لوزير الدولة رابح بيطاط في 27 سبتمبر 1966.
- ✓ اقالة بشير بومعزة من وزارة الاعلام وتعويضه بمحمد بن يحيى في 22 أكتوبر 1966.
- ✓ تعيين أحمد مدغري كوزير للمالية والتخطيط مقابل تعيين قايد أحمد على رئاسة حزب جبهة التحرير الوطني في 14 ديسمبر 1967.
- ✓ تعيين شريف بلقاسم في منصب وزير المالية والتخطيط، وتنازل علي يحيى عن منصبه للطيب العربي كوزير للفلاحة والاصلاح، وعوض سعيد معزوزي عبد العزيز زرداني في وزارة الشؤون الاجتماعية في 07 مارس 1968.
- ✓ تعيين العياشي ياكير على رأس وزارة التجارة خلفا لنور الدين دلسي في 13 جوان 1969[2]. (ينظر الملحق رقم 02 ص109)

---

[1] مصطفى هميسي، كيف تحكم الجزائر؟ من بربروس الى بوتفليقة، دار هومة، الجزائر، 2011، ص269.

[2] abdelkader boulsane, les gouvernement de l'algerie 1962-2006, edition houma, alger , 2007, pp 65.67.

- الحكومة الثانية 21 جويلية 1970: تم فيها اضافة تعديلات وهي اضافة دائرة وزارية جديدة مختصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، شهدت هاته الحكومة استقرارا واضحا تخللته بعض التغييرات وهي:

✓ عين السعيد آيت مسعودان وزير للبريد والمواصلات خلفا للسيد محمد قاضي الذي توفي في 18 ديسمبر 1972.

✓ عين العقيد عبد الغني بن أحمد وزيرا للداخلية خلفا لأحمد مدغري الذي توفي في 20 ديسمبر 1974.

✓ تنحي شريف بلقاسم عن منصبه كوزير للدولة، والغي المنصب في 16 جويلية 1975.

✓ تعيين عبد المالك تمام وزيرا للمالية خلفا للسيد اسماعيل محروق في 14 فيفري 1976[1]. (ينظر الملحق رقم 03 ص111).

- الحكومة الثالثة 23 أفريل 1977: بعد انتخاب بومدين كرئيس للجمهورية في 11 ديسمبر 1976 متحصلا على نسبة 99,38٪ من التصويت، قام بإعلان حكومة جديدة في 23 أفريل 1977، والتي لوحظ عليها التوسع الى 24 وزارة وإنشاء منصب وزير مستشار رئيس الجمهورية عهده أحمد طالب الإبراهيمي، ودخول 15 شخصية جديدة للحكومة[2]. وأهم شيء تولي رئيس الجمهورية بومدين مهمة وزارة الدفاع الوطني، وبهذا فإن هاته الحكومة تخدمه بحيث قام بتعزيز صفوفه وإبعاد خصومه[3]. (ينظر الملحق رقم 04 ص113).

رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء: يتمتع رئيس مجلس الثورة بكل السلطات السامية للدولة، فهو أيضا رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، القائد العام للقوات المسلحة، قائد الأركان، والأمين العام للحزب، فبومدين مسيطر على كل المناصب الاستراتيجية باسم مجلس الثورة، وهذا ما دعم سلطاته واتخاذه للقرارات وعدم قبوله لأي معارض حتى من داخل المجلس، خاصة مع سيطرته على وزارة الدفاع أي أنه سيطر على الجيش ككل، وهذا لن يسمح لأي من

---

(1) الطاهر بن خرف الله، النخبة، المرجع السابق، ص97 .

(2) abdelkader boulsane, les gouvernement, op.cit, p 76.

(3) الطاهر بن خرف الله، النخبة، المرجع السابق، ص103.

معارضيه بالتحرك والنجاح في محاولات انقلابهم[1].

1-2- حزب جبهة التحرير الوطني:

بعد استرجاع السيادة الوطنية في سنواتها الأولى كانت تعتبر جبهة التحرير الوطني بأنها تنظيم يجمع قيم الكفاح الوطني وهو الذي يضفي الشرعية على السلطة، وتم تحويل الجبهة الى حزب سياسي في أفريل 1964[2]، ولكن بعد انقلاب 19 جوان 1965 قام بومدين بإبعاد الحزب تماما عن التدخل في شؤون الدولة والإدارة وألغيت جميع تنظيماته المركزية، رغم تصريحات بومدين بأن من أسباب الانقلاب هي كون الحكم أصبح فردي ودفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة[3].

كما أكد بومدين على ضرورة اعادة تعيين هيئات حقيقية وأكثر فعالية للحزب، ففي 17 جويلية 1965 عوض المكتب السياسي بالأمانة التنفيذية، التي ترأسها شريف بلقاسم والعضوين محمد اولحاج ويوسف الخطيب وصالح بوبنيدر والطيبي العربي، لكنهم اكتشفوا أنهم لا يملكون اي دور في جهاز الحزب فانسحبوا منه ومن عضويتهم في مجلس الثورة، مما يدل على أن الحزب لم تكن له أي أهمية في هاته الفترة[4]، فلم تمنح له أي فرصة للمشاركة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وكان يعتمد عليه اعتمادا شكليا وتنحصر أعماله في اعداد القوائم الانتخابية والإشراف على بعض الحملات بالشرح والتوعية، كحملات البلدية والولاية[5].

في 10 ديسمبر 1967 عين بومدين قايد أحمد مسؤولا عن الحزب، الذي سعى ليعيد مكانة الحزب بالعودة الى مبدأ أولوية الحزب على الدولة، والدعوة الى ضرورة وضع المناصب العليا والقيادية في مؤسسات الدولة للمناضلين[6]، وهذا تنفيذا لقول بومدين: "ان الحزب هو

---

(1) اسمهان تمغارت، اشكالية، المرجع السابق، ص ص 66-67.

(2) ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص 25.

(3) سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص 106.

(4) رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص210.

(5) سعيد بوالشعير، النظام، المرجع السابق، ص107.

(6) ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص ص 30-31.

سلطة توجيه وتخطيط ورقابة اما الدولة فهي آلة تنفيذ لهذا التخطيط في ضوء التوجيه والرقابة"[1].

باءت محاولات قايد أحمد بالفشل نظرا للعراقيل التي وضعت في طريقه، فقد شرع معارضوه وأولهم أحمد مدغري[2]، بالقول أن صفة مسؤول حزب تتناقض والقيادة الجماعية لمجلس الثورة، فقد اصبح يتمتع بمكان متميز عن باقي اعضاء مجلس الثورة، وان رئيس الدولة هو الذي يجب ان يترأس الحزب، وهذا ادى الى استقالة قايد احمد في 20 ديسمبر 1972، وهناك رأي يقول ان سبب استقالته هو خلافه مع بومدين حول ميثاق الثورة الزراعية[3].

ومع صدور ميثاق 1976 الذي تأكدت فيه أولوية الحزب على الدولة، دعى بومدين الى تحويل حزب جبهة التحرير الوطني الى حزب طلائعي[4] لبناء مجتمع اشتراكي، وأن مؤتمره يعد الهيئة العليا الذي يصادق على قوانين الحزب الأساسية ويرسم السياسة العامة للثورة وينتخب قادته[5].

وتعود فكرة بومدين في تغيير نظرته تجاه الحزب الى سببين هما:

- لأنه كان يعتقد أن عناصر الحزب من الاستقلال والى غاية 1975 كانت موالية لبن بلة وبعدها الى الطاهر زبيري وبعدها الى قايد أحمد، ولما تم تطهيره من العناصر التي تختلف معه أعاد الاعتبار للحزب.
- ضعف مجلس الثورة نتيجة تقلص عدده مما تطلب وضع قيادة جديدة، ووفاة أحمد مدغري أديا الى هذا التحول لأنه كان ضد قيام الحزب.

---

[1] لطفي الخولي، عن الثورة، المرجع السابق، ص146.

[2] هدف أحمد مدغري هو اعطاء الاولوية للإدارة على حساب الحزب الذي يجب أن يتحول الى احدى المؤسسات التابعة لجهاز الدولة. (ينظر: ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص36).

[3] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص210.

[4] حزب طلائعي هو تنظيم يضم مناضلين غير منتمين الى السلطة وتساعد القيادة على تحقيق المشروع الذي سطرته الثورة وهو الاشتراكية، وحزب جبهة التحري الوطني مفتوح لكل أبناء الثورة وحلفائها من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين وحرفيين وتجار صغار، ويقوم الحزب بمهمة تشييد الاشتراكية في اطار القيم الوطنية العربية الاسلامية. (ينظر: سعيد بوالشعير، النظام، المرجع السابق، ص116).

[5] نفسه، ص ص 116-117.

فحُضر مؤتمر الحزب وعين محمد الصالح يحياوي مسؤول تنفيذي لجهازه في 14 نوفمبر 1977، وكلفه بومدين بمهمة بناء فعلي للحزب[1]، ونجح يحياوي في تنشيطه وتفعيله وذلك بعقد المؤتمرات لمختلف المنظمات الجماهيرية، وشرع في تنصيب المحافظين الجدد[2].

1-3- الأجهزة والمنظمات الجماهيرية:

تعتبر هاته الأجهزة همزة وصل بين السلطة والشعب، فهي تقوم بجذب المواطنين داخل التنظيمات من أجل ابقائهم تابعين للدولة، وكلها موضوعة تحت رقابة الحزب[3]، ومن أهم التنظيمات نذكر:

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين: نشأ هذا الاتحاد في 24 فيفري 1956 وساهم بإشراك الجماهير في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، وقد تم الاهتمام باتحاد العمال بعد 19 جوان 1965 من خلال مشاركتهم في التشييد الاشتراكي، وتكوين مجالس العمال التي يستطيعون بها ممارسة حقوقهم تحت رقابة السلطة[4].
- الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات: لقد أولى بومدين اهتماما كبيرا بالمرأة، وبعد تصحيح 19 جوان 1965 وفر لها كل الظروف لتأسيس اتحاد وطني لتربية الجماهير في اطار أهداف الثورة[5]، يقول بومدين: "نحن نؤمن بحقوق المرأة لأننا عشنا معها في ميدان الكفاح في الجبال والوديان.....ان المرأة الجزائرية التي أكدت وجودها عبر مراحل التاريخ يجب عليها أن تعمل وتكد وتجتهد وتناضل من أجل تدعيم وجودها، في مرحلة البناء والتشييد وبناء المجتمع الجزائري....وليس هناك أي عائق يمنعها من التقدم إلا أنه ينبغي أن تحافظ على أصالتها وشخصيتها وكرامتها"[6].

---

(1) رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص ص 116-117.

(2) ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص57.

(3) اسمهان تمغارت، إشكالية، المرجع السابق، ص72.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، [د.ت]، ص ص 15-16.

(5) نفسه، ص17.

(6) عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص93.

▪ الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية: تم في عهد بومدين الاهتمام بفئة الشباب، وانعقدت الندوة الوطنية الخاصة بهم في ماي 1975 ومنه تم تنظيم الاتحاد الذي ركز على عنصرين أساسين:

- توفير الظروف المواتية لازدهار الشباب الجزائريين وإعدادهم للعمل على مسؤولية التنمية.
- تقديم الوسائل لهم حتى يشتركوا في حياة البلاد السياسية وكافة مهام التشييد الاشتراكي[1].

كانت نسبة الشباب في عهد بومدين تفوق 57٪ من تعداد السكان وكلهم دون 40 سنة، ولهذا سطر لهم التعليم المجاني وفتح لهم أبواب الجامعات والتكوين، وفي 1969 أقر بومدين الخدمة الوطنية لكل الشباب مهما كان مستواهم التعليمي والاجتماعي، ومدتها 24 شهرا[2].

1-4- تطبيق سياسة التوازن الجهوي:

قرر بومدين اعتماد سياسة التوازن الجهوي لأول مرة بعقد اجتماعات لمجلس الوزراء في الولايات، ودشن هذه السياسة بأول اجتماع لمجلس الوزراء في أكتوبر 1966 بولاية ورقلة، والتي أدت الى نجاح كبير في محو الفوارق الجهوية من خلال اعتماد برامج مالية خاصة لكل ولاية، وأثمرت هذه السياسة في توزيع الثروة بعدل على المواطنين، وأصبحت البلاد ورشة حقيقية في جميع نواحي التنمية[3].

يشمل التوازن الجهوي تطبيق المساواة في التنمية بين مختلف مناطق البلاد والتوصل الى تشابه في طريقة العيش بين كل المواطنين، ويتم هذا بالتوزيع السليم للتعمير واستدراك الانخفاض الداخلي للسكان الذين يشعرون بالتهميش مما يؤدي الى إخلاء جهات واسعة من البلاد، اضافة الى توفير ظروف الانتاج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وانتشار التصنيع على مستوى الحقول والأرياف للتوازن بين الصناعة والزراعة، وهذا أدى الى انخفاض موجات الهجرة الداخلية مع بداية 1971، اضافة الى اللامركزية الادارية والخدمات الزراعية والصناعية وإنشاء المساكن الجماعية في المدن المتوسطة، مما أدى الى نجاح السياسة بتطبيق قانون

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص20.

(2) عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 87-103.

(3) نفسه، ص122.

البلدية والولاية[1].

كما تحدث الميثاق الوطني عن سياسة التوازن الجهوي: "هي سياسة تضمن لكل المواطنين نفس نوعية الحياة، وذلك بفضل انشاء المستشفيات وتوسيع المنشآت الصحية وبناء المساكن وتشييد القرى، وتعميم الكهرباء ومضاعفة المواصلات الهاتفية، وتقريب الادارة من المواطن.... بما تتيحه للجميع من ظروف مماثلة في المعيشة.... كما تؤدي الى التخفيض من التنقلات الداخلية للسكان...."[2].

1-5- جهازي البلدية والولاية:

عمد بومدين الى تطبيق مبدأ اللامركزية، فبدأ في بناء مؤسسات الدولة انطلاقا من القاعدة وأصدر قانون البلدية في 18 جانفي 1967 ثم قانون الولاية في 23 ماي 1969[3].

تتميز البلدية بمجلس شعبي بلدي منتخب باقتراح من الحزب لمدة أربع سنوات ويقوم بإدارة الشؤون الداخلية للبلدية عن طريق برنامج خاص بها[4]، وبالنسبة للمنتخب يشترط ألا تكون له سوابق عدلية، وأن يكون يسكن البلدية منذ ستة أشهر على الأقل، وسنه يتجاوز 23 سنة، وألا يكون يحتل مركزا اداريا لا يتفق مع مسؤوليات عضو المجلس الشعبي البلدي، اضافة الى النزاهة والالتزام والكفاءة[5].

تعتبر البلدية الشرط الأول في بناء الدولة وبداية الاصلاح المؤسساتي، وقد اكتسبت استقلالا ذاتيا وقانونيا وماليا واقتصاديا، وهدفها الرئيسي هو زيادة مشاركة السكان المحليين في التنمية الاقتصادية العامة[6].

اما الولاية فجهازها الاساسي هو المجلس الشعبي الولائي، ينتخب من طرف الحزب لمدة خمس سنوات، وبالنسبة للمنتخبين يخضعون لنفس شروط المرشحين للمجالس الشعبية البلدية،

---

(1) الطاهر بن خرف الله، النخبة، المرجع السابق، ص ص 132-133.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص ص 125-126.

(3) نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص 121

(4) بنجامين ستورا، تاريخ، المصدر السابق، ص43.

(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص36.

(6) عبد العالي دبلة، الدولة ، المرجع السابق، ص65.

يقوم مجلس الولاية بتسطير برنامجه والتنسيق بين البلديات، ويساعده في ذلك المجلس التنفيذي برئاسة الوالي الذي تعينه الحكومة، والذي يتمتع بدور استراتيجي في الولاية، اضافة الى الوصاية المالية والإدارية للبلديات[1].

يختص المجلس الشعبي الولائي بدراسة جميع المشاكل المتعلقة بالولاية، فهو يصوت على الميزانية ويتصرف فيها ويملك حرية وضع منهاج عمله، ويتكفل ببناء عدد من المشاريع منها: المدارس، المساكن الشعبية والسياحية والرياضية والتكوين المهني، وعلى كل مؤسسات النشاط الاقتصادي.

أصبحت الجزائر في عهد بومدين تشمل 31 ولاية و691 بلدية، اضافة الى 160 دائرة والتي هي جهاز وسيط يربط بين الولاية والبلدية، وظيفتها تنسيق أعمال الادارة وكل نشاط يصدر على مستوى البلديات، وجاء مرسوم انشاء الدائرة في 02 جويلية 1974[2].

مع هذا فإن البلدية والولاية كانتا تتمتعا باللامركزية نظريا فقط، ففي الواقع ليست لديهما الحرية الكاملة في تنفيذ المشاريع التي ترجع الى الوزارات المختصة[3]، فالمجالس المحلية كانت مجردة من أي قوة ومهمتها الرئيسية تعبئة الجماهير الشعبية، وجس نبض مسيرتها قصد معرفة مجرى تطلعات الشعب ومدى تفاعلهم مع القيادة الثورية، وهذا يعني زيادة سيطرة الدولة على المجتمع وجعله تابعا لها وبالتالي زيادة قوتها وسلطتها[4]، اي أن الاعضاء المنتخبين سواء في البلدية أو الولاية كانوا يمارسون دور الوساطة مع الشعب وليس دور التمثيل بهم، وهذا لسببين أولا ان اختيارهم ووضعهم في قوائم المترشحين يأتي من طرف السلطة، وثانيا أن التمثيل الحر للشعب لم يكن متوفرا حينها[5].

ومن بين الأمور المتناقضة أيضا، وضعية الوالي الذي يحتكر السلطة ويشتغل وكأنه رئيس مجلس الثورة على مستواه، وهـو أكثر أهمية من غيـره وهذا نتيـجة ازدواجية وظيفته، فهو

---

(1) بنجامين ستورا، تاريخ، المصدر السابق، ص43 .
(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص ص 38-39.
(3) عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص67.
(4) نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص ص 124-125.
(5) عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص68 .

ممثل الولاية باعتبارها جماعة محلية لامركزية، وممثل للدولة، وبالتالي يخضع لسلطة مركزية، وهكذا تظهر حقيقة اللامركزية[1].

1-6- ميثاق ودستور 1976:

1-6-1- ميثاق 1976:

ان المشروع التمهيدي لهذا الميثاق الذي يعد مصدر لسياسة الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني، كان موضوع نقاش أمام مجلس الثورة ومجلس الوزراء وأمام الشعب قبل طرحه للاستفتاء، فقد تواصلت المناقشات على مستوى المجلسين معا على مدى أسبوعين من 16 فيفري الى 3 مارس 1976[2].

اختار بومدين لوضع الميثاق كل من: وزير التعليم العالي محمد الصديق بن يحيى لصياغة الجزء الخاص بالمسألة السياسية، وزير الصناعة والطاقة بلعيد عبد السلام لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الاقتصادية، مصطفى الأشرف لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الثقافية، رضا مالك لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الإيديولوجية، وأضيف لهم وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة لصياغة الجزء الخاص بالسياسة الخارجية، اما بومدين فكان يوجه الأعمال بإعطاء الكلمة في بداية كل جلسة[3].

في 26 أفريل 1976 نشرت مسودة الميثاق الوطني، ونظمت حملة حوارات في الأحياء وأماكن العمل في المدينة والريف، ونقلت بعض النقاشات والطروحات في أجهزة الاعلام المختلفة، لكن هذا النقاش وان بدا أنه حر الى أنه في حقيقته موجه، فقد منع الكثير من اعطاء آرائهم، ولم يطرأ على النص الأولي سوى القليل من التعديلات[4]. بعدها عُرض نص الميثاق على استفتاء شعبي يوم 27 جوان 1976 ونال نسبة 98,51٪ من الأصوات، وأصبح هذا النص هو الوثيقة الايديولوجية لسياسة الأمة وقوانين الدولة[5].

---

(1) مصطفى هميسي، كيف، المرجع السابق، ص282.

(2) Ahmed Taleb Ibrahimi, Mémoire d'un Algerien, Tome 2, Editions Casabah, Alger, 2008, p418.

(3) رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص 194.

(4) بنجامين ستورا، تاريخ، المصدر السابق، ص 45.

(5) رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص 195.

يحتوي الميثاق الوطني على مقدمة وسبعة أبواب، صيغت في 280 صفحة بلغة العربية، ركزت المقدمة على مفهوم الدولة الاشتراكية ومعايير نجاحها، اضافة الى الفصل الاول تحت عنوان "بناء المجتمع الاشتراكي" الذي درس اعطاء الشرعية للاختيار الاشتراكي في الجزائر، وأنها لا تبتعد عن الدين الاسلامي فهي منبثقة من صميم الاسلام[1]، والاشتراكية في الجزائر ترمي الى تحقيق ثلاثة أهداف:

- ✓ دعم الاستقلال الوطني.
- ✓ اقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.
- ✓ ترقيه الانسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها[2].

وعنوان الباب الثاني "الحزب والدولة"، ويحدد النظام السياسي للجزائر بأنه يقوم على نظام الحزب الواحد، ويتولى الحزب توجيه ومراقبة سياسة البلاد ولا يجوز ان يحل الحزب محل الأجهزة الإدارية، اما الدولة فهي دولة اشتراكية تتدخل في جميع النشاطات الاقتصادية، وتطوير الطاقة الإنتاجية، وتضمن الرقي الاجتماعي والثقافي، وتعمم التعليم والصحة لكل المواطنين، كما تستند الدولة على مبدأ الديمقراطية التي تضمن للشعب ممارسة الحكم بواسطة المجالس الشعبية البلدية والولائية، وتحقق مبدأ اللامركزية[3].

تضمن الباب الثالث المصادر الكبرى لبناء الاشتراكية، والتي تتلخص في خمسة محاور وهي الثورات الثلاث الصناعية والزراعية والثقافية، بالإضافة الى التوازن الجهوي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات. اما الباب الرابع فخصص للدفاع الوطني وتحديد دور الجيش الشعبي الوطني في الدفاع عن سلامة البلاد وحدودها، والمساهمة في تنميتها وتشييد مجتمع جديد[4].

درس الباب الخامس السياسة الخارجية للجزائر التي يجب أن تكون مرآة للسياسة الداخلية، وتستهدف خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته، مع السهر على أمنه والدفاع

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص 196.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص27.

[3] نفسه، ص ص 76-78.

[4] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص 198.

عن السيادة الوطنية، وتضمن البابين السادس والسابع موضوع التنمية واتجاهاتها الرئيسية وأهدافها، بالنسبة لاتجاهاتها فهي التنمية التي تؤدي الى الاستقلال الاقتصادي والرقي الاجتماعي، اما وسائل تحقيقها أي التمويل فيعتمد في البداية على المحروقات والثروات المعدنية وهذا قبل نجاح الثورة الصناعية والزراعية، التي أصبحت مصدر للمال الذي يحقق الاستقلال عن الخارج. كما تم تحديد أهداف التنمية من خلال تحديث الزراعة وتوسيعها والتقدم في التصنيع بإقامة الصناعات الثقيلة كالتعدين والميكانيك والكهرباء، اضافة الى الاهتمام بطرق المواصلات وخاصة السكك الحديدية[1].

وبهذا يؤكد الميثاق الوطني على بعث السيادة الوطنية وبناء الاشتراكية، مكافحة التخلف، بناء اقتصاد حديث ومزدهر، التفطن للأخطار الخارجية، وهذا يُكَون دولة معززة وليس دولة تسير نحو الإفلاس، فالميثاق يطمح الى دمج السياسة والاقتصاد والدين، فالإسلام يعد دين الدولة والدولة تحدد المنتوج السياسي والاقتصادي[2].

1-6-2- دستور 1976:

ان النظام الجزائري طيلة مدة 1965-1976 لم يكن له دستور مكتوب خلافا للتقاليد الدولية، اذ كانت المرجعية تعود الى مجلس الثورة المسيطر عليه من طرف بومدين، أو بعض النصوص القانونية والمراسيم والأوامر، لكن النظام أراد أن يكمل أركان الدولة بإضافة طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم[3].

تم الاعلان عن دستور 1976 الذي تم الاستفتاء الشعبي عليه يوم 19 نوفمبر 1976، وطُبق في 22 نوفمبر 1976، ويتألف من 199 بند وهو يحدد ستة وظائف: السياسية، التشريعية، القضائية، التنفيذية، التأسيسية، الرقابية، كما يؤكد على واحدية حزب جبهة التحرير الوطني وواحدية الترشح لمنصب رئيس الجمهورية يوم 10 ديسمبر 1976[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص ص 171-200.

[2] بنجامين ستورا، تاريخ، المصدر السابق، ص ص 45-46.

[3] عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص72.

[4] Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, p424.

كما أن الدستور يمنح الطابع القانوني على أهداف الميثاق الوطني، أي أنه يكمله مثل الخيار الاشتراكي، ويحدد طرق تحمل المسؤوليات داخل أجهزة الدولة وأسلوب تنظيم المجتمع والسلطة[1]، وأعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة 6 سنوات باقتراح من مؤتمر الحزب[2]، وحددت المادة 111 من الدستور صلاحيات الرئيس الأخرى وهي:

- يمثل الدولة داخل البلاد وخارجها.
- يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.
- يحمي الدستور.
- يتولى القيادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية.
- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني.
- يقرر طبقا للميثاق الوطني ولأحكام الدستور، السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي، ويقوم بقيادتها وتنفيذها.
- يحدد صلاحيات أعضاء الحكومة طبقا لأحكام الدستور.
- يسهر على تنظيم القوانين والتنظيمات.
- يعين الموظفين المدنيين والعسكريين طبقا للقانون.
- له الحق في اصدار العفو وحق الغاء العقوبات أو تخفيضها، وكذلك حق ازالة كل النتائج القانونية ايا كانت طبيعتها.
- يمكن له أن يعمد لاستفتاء الشعب في كل القضايا ذات الاهمية الوطنية.
- يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين للخارج ويلغي مهامهم.
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها وفقا لأحكام الدستور[3].

نجد أن الرئيس يقوم بكل الوظائف السياسية والتنفيذية بحيث يعين الوزراء المسؤولين أمامه، يحق له اعلان حالة الطوارئ والحرب والتجنيد، وفي المجال القضائي يحق له اعادة

---

[1] نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص122.

[2] اسمهان تمغارت، اشكالية، المرجع السابق، ص77.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976، ص ص 79-80.

النظر في أحكام القضاء، بالإضافة الى انه يرأس المجلس الأعلى للقضاء[1]. كما يستطيع التحكم في الوظيفة الدستورية بحيث لا يمكن لأي هيئة أن تطالب بمراجعة أو تعديل الدستور، فالمسألة منحصرة في شخصه وان احتاج الى ثلثي أعضاء المجلس الذين لا يسعهم إلا الموافقة بحكم ارتباطهم بالحزب، فالرئيس يشغل منصب الأمين العام للحزب ولهذا لا يمكنهم معارضته، فبإمكانه حل الحزب اذا رفضوا المصادقة على أوامره[2].

الى جانب صلاحيات رئيس الجمهورية تؤسس المادة 126 من الدستور "المجلس الوطني الشعبي" اي البرلمان، لإتمام نظام المجالس البلدية والولائية، وتم انتخاب المجلس في 25 جويلية 1977، واختير رابح بيطاط رئيسا له، ويتكون المجلس من 20 نائبا[3]. منح الدستور للمجلس الشعبي السلطة التشريعية، فالنظام يعتبره وسيلة لتحقيق الديمقراطية مثل المجالس المحلية، لكن في الحقيقة ان الاعضاء المترشحين في انتخاباته لا يتم اختيارهم إلا بعد موافقة الحكومة، كما أن الوظيفة التشريعية للمجلس لا تمارس إلا في حدود لكي يبقى الرئيس هو الهيئة التي تُنفذ، فالمجلس يخضع للحزب الذي بدوره يخضع لقيادة رئيس الهيئة التنفيذية والذي هو رئيس الجمهورية، مما يرجعنا الى نفس وضعية حكم بن بلة "الحكم الفردي"، اي ان دستور 1976 لا يطبق مبدأ الفصل بين السلطات[4].

---

[1] اسمهان تمغارت، إشكالية، المرجع السابق، ص78.

[2] محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص58.

[3] بنجامين ستورا، تاريخ، المصدر السابق، ص47.

[4] اسمهان تمغارت، إشكالية، المرجع السابق، ص ص 79-80.

2- الحركات المعارضة لهواري بومدين.

2-1-الأحزاب المعارضة له: من أهمها:

❖ الحركة الديمقراطية الثورية MDR: كان كريم بلقاسم من بين المعارضين لبومدين خاصة بعد انقلاب 19 جوان 1965، وأسس حركته السياسية "الحركة الديمقراطية الثورية" سنة 1967، ومن أهم أهدافها الاطاحة بنظام الحكم في الجزائر والعمل على تطهير صفوف جيش التحرير الوطني من عملاء فرنسا، وبناء الجزائر المستقلة، ولكن لو تدم هذه المعارضة كثيرا فقد تمت تصفية بلقاسم سنة 1970 بفندق بألمانيا من قبل المخابرات الجزائرية[1].

❖ منظمة المقاومة الشعبية ORP: ضمت هذه المنظمة مجموعة من الشيوعيين ظهرت معارضتهم ضد نظام 19 جوان 1965، أنشأها عبد الحميد بن الزين[2]، ومن بين قيادي المنظمة: محمد حربي، بشير حاج علي، حسين زهوان، ولكن قامت السلطات بحل الحزب فأنشأ مكانه حزب "الطليعة الاشتراكية" في جانفي 1966، لكنه بقي تحت الرقابة من طرف الشرطة ولم يتمكن من التعبير عن نفسه، وانحصرت أعماله في توزيع المناشير والجرائد أو في الحركة الجمعوية والكتابات الحائطية[3].

2-2- المعارضة الشخصية لنهج بومدين:

❖ محاولة انقلاب الطاهر زبيري: كان الطاهر زبيري قائد الاركان العامة صديقا لبومدين فهو الذي طبق انقلاب 19 جوان 1965 على بن بلة وساعد بومدين في ارساء حكمه، ولكن بعدها تنساه النظام الذي لم يمنحه منصب في الجيش الوطني الشعبي، فالعقيد شابو الذين كان من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[4] عين في منصب الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني.

---

[1] لخضر بورقعة، شاهد، المصدر السابق، ص ص 190-195.

[2] عبد الحميد بن الزين: من مواليد 27 أفريل 1926 بالقبائل، انخرط كمناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1948، مسؤول في الكنفدرالية العامة ثم الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1953، التحق بجبهة التحرير بعد 1954، ترأس تحرير جريدة Alger républician بين 1962-1965. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص ص 125-126).

[3] الطاهر بن خرف الله، النخبة، المرجع السابق، ص167.

[4] أطلقت هذه التسمية على الجزائريين الذين كانوا مجندين شكل دائم وعن طواعية داخل وحدات الجيش الفرنسي خلال فترة الاحتلال ، والذين التحقوا بثورة التحرير وخاصة بعد 1958. (ينظر: الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص167).

من الأسباب التي أدت بالزبيري الى الانقلاب هو تعيين بومدين للضباط الفارين في مناصب سامية في الجيش الوطني على حساب المجاهدين الحقيقيين الذين كافحوا من أجل الاستقلال، أما السبب الثاني تمثل في تجاوز بومدين مبدأ القيادة الجماعية لشؤون الدولة وانفراده بتسييرها، وأصبح الشعب ينعت زبيري وجماعة الانقلاب قائلين: "عزلتم بن بلة بحجة أنه كان دكتاتوريا ولكنكم نصبتم شخصا أكثر منه دكتاتورية"[1].

شرع زبيري للقيام بالتحضيرات من أجل الانقلاب فأمر قادة ثلاثة فيالق تحضير أنفسهم وجنودهم وآلياتهم للتحرك، وبدأ الزحف في منتصف ليل 13 الى 14 ديسمبر 1967 نحو قيادة الناحية العسكرية الأولى البليدة[2]، وكانت هذه الفيالق قادمة من المناطق التالية:

- فيلق قادم من المدية بقيادة الملازم معمر قارة.
- فيلق قادم من مليانة بقيادة الملازم عبد السلام مباركية.
- فيلق قادم من الأصنام مكون من دبابات بقيادة الملازم العياشي حواسنية[3].

تجمعت الفيالق الثلاث ما بين مدينة العفرون غربا وجسر بورومي شرقا، وكانت تضم نحو 1500 مقاتل ونحو 30 دبابة وعربة مدرعة، وعندما أرادت القوات تجاوز الجسر فوجئت بتكديس السيارات والشاحنات المدنية وغلقت الجسر، وفي الجهة المقابلة تواجدت قوات الدرك والوحدات العسكرية الموالية لبومدين بقيادة كل من زرقيني وهوفمان، ولم يكن يفصل القوات على مدينة البليدة سوى 10 كلم[4]. لم تدم المعركة طويلا وتوقفت المناوشات دون غلبة حاسمة لأحد الطرفين الى أن وصلت طائرتان عسكريتان الى أرض المعركة وبدأتا تلقيان القنابل عشوائيا، ولم تسلم من دمارها حتى القوات النظامية نفسها وبهذا فر الجنود والضباط تاركين ورائهم سياراتهم وآلياتهم ودباباتهم والتجأوا الى الغابات والأودية المحيطة بالمنطقة[5].

---

[1] وردة بوجملين، "حوار مع العقيد الطاهر زبيري"، **جريدة الشروق**، العدد 4248، الجزائر،جانفي 2014، ص15.

[2] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص233.

[3] لخضر بورقعة، شاهد، المصدر السابق، ص174.

[4] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص ص 239-240.

[5] لخضر بورقعة، شاهد، المصدر السابق، ص ص 179-180.

اثناء هذا التمرد قام سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى بتفقد قواته وتفاجأ لأمر التحاقها بمعسكر زبيري وحزن لذلك كثيرا خاصة أن رجال بومدين اتهموه بالعمل لفائدة زبيري، وفي ذروة الحزن انتحر سعيد عبيد بمكتبه[1]. يقول زبيري: "سعيد عبيد ابن منطقتي كان يحب التقرب مني، اذكر انه لم يكن معي في تلك الاحداث التي قدتها ضد الرئيس الراحل هواري بومدين بنسبة مئة بالمائة ولكنه لم يكن ضدي، ولكنه أحب أن يطبق النظام"[2].

من بين الاسباب التي أدت الى فشل الانقلاب:

- افتقاد التمرد عنصر المفاجئة نظرا لبعد القوات عن البليدة والعاصمة مسافة 200 كم، ووجود جواسيس وسط قوات زبيري.
- قيام الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بمنع تزويد الفيالق الخاضعة لسلطة زبيري بالوقود والذخائر لأنهم كانوا على رأس مديريات التموين ووزارات الدفاع.
- تكديس جسر برومي الذي يعد المنفذ الوحيد نحو البليدة بالسيارات المدنية والشاحنات أدى الى شل حركة تقدم القوات.
- هطول الأمطار بغزارة والأرض كانت موحلة بمنطقة العفرون.
- استخدام بومدين للطيران كان مؤثرا في مجريات المعركة، فقد كان يسعى من أجل القضاء على زبيري وقواته.
- تفرق الرجال من حول زبيري بمجرد خسارة أول جولة.

وفي الأخير يقول زبيري: "ان حركة 14 ديسمبر 1967 لم تكن يوما محاولة انقلاب عسكري كما يعتقد الكثيرون لأننا ببساطة لم نكن نسعى للإطاحة ببومدين من السلطة وإنما كان هدفنا الاساسي هو الضغط عليه لإعادة الشرعية للبلاد". وبعد هذه الأحداث تمكن زبيري من الهروب الى منطقة الأوراس، وبعدها الى المنفى بتونس[3].

---

[1] خالد نزار، مذكرات، المصدر السابق، ص82.

[2] وردة بوجملين، حوار، المصدر السابق، ص15.

[3] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص ص 248-251.

❖ معارضة قايد أحمد: انتقل قايد أحمد الى معارضة الرئيس بومدين سنة 1972 بعد أن عملا معا في هيئة الأركان العامة ومجلس الثورة، ومن بين الأسباب التي أدت الى معارضته:

- أراد تجسيد فكرة أن الشعب صاحب السيادة وأن حزب جبهة التحرير الوطني هو المسؤول على قيادة البلاد وليس مجلس الثورة، وهذا يعارض فكرة بومدين[1].

- عدم تحمله السلطة الشخصية لبومدين أي حكمه الفردي الذي تم الاطاحة ببن بلة بسببه[2].

- رفضه مشروع الثورة الزراعية، لان الفلاحين وجدوا صعوبة كبيرة في تطبيق قوانينها نتيجة تعقدها وعدم فهمها، اضافة الى عدم تعود الفلاحين على التعاونيات الانتاجية وتعاونيات التسويق، ففقدوا صلتهم بالأرض ولم يستفدوا من ثمار جهدهم ولم يوفروا الاكتفاء الذاتي الغذائي، لكن بومدين صمم على ابقاء الثورة الزراعية، ونتيجة لمعارضة قايد أحمد أمر بنفيه[3].

❖ المعارضة السياسية: حاول بعض السياسين القدماء العودة الى الساحة وهم: فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، حسين لحول[4] ومحمد خير الدين، الذين أصدروا بيانين سياسيين في أفريل 1976 ينتقدون فيهما سياسة بومدين التي اعتبروها شيوعية، كما اتهموه بالسعي لإثارة حرب مع الأشقاء في المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية، وهو نفس موقف حزب الثورة الاشتراكية والذي كان مؤيدا لهم، لكن آلت المبادرة الى الفشل حيث قضى عليها بومدين في بدايتها ووضع المعارضين تحت الاقامة الجبرية بحكم سنهم، وصودرت بعض أراضي محمد خير الدين، وتم تأميم صيدليتي فرحات عباس وبن خدة[5].

---

[1] ابراهيم لونيسي، حزب، المرجع السابق، ص ص 32-34.

[2] الطاهر بن خرف الله، النخبة، المرجع السابق، ص173.

[3] الشاذلي بن جديد، مذكرات، المصدر السابق، ص ص 240-241.

[4] حسين لحول: من مواليد 17 ديسمبر 1917 بسكيكدة، مناضل في صفوف حركة نجم شمال إفريقيا، رئس تحرير جريدة الأمة ومسؤول فرع حزب الشعب بالجزائر العاصمة، عضو اللجنة العسكرية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومن أكثر المعارضين لسياسة مصالي الحاج، التحق بجبهة التحرير عام 1955، تولى ادارة مؤسسات حكومية بعد الاستقلال. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص ص 170-171).

[5] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص206.

❖ المعارضة الإسلامية: رفضت سياسة بومدين الاشتراكية واعتبرتها إلحادا، ومن ضمن المعارضين عبد اللطيف سلطاني، ومحفوظ نحناح[1] الذي أسس جماعة الموحدين التي كانت وراء أعمال تخريبية ضد مصالح النظام بقطع خطوط الهاتف بالمقر الرئاسي، وقد حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة. ركزت هذه المعارضة الاسلامية على الجانب الديني كما وزعت مناشير في البلاد سنة 1974 تندد بابتعاد بومدين عن تعاليم الإسلام وتطالب بانتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا للبلاد على أساس مبادئ الإسلام[2].

❖ المعارضة الأمازيغية: ركزت على المطالبة بضرورة استكمال مقومات الهوية الوطنية، أي اخذ الاعتبار بالأمازيغية والعربية والإسلام مع بعض، وبدأت هذه الحركة بتوزيع مناشير وكتب ومجلات صادرة في أغلبها عن الاكاديمية البربرية التي أسسها محند أعراب بسعود[3] بباريس سنة 1966، وقد عانى هو والكثير من مؤسسي الأكاديمية من تشويه النظام لتاريخهم وسمعتهم، كما سجن بسعود وهو بفرنسا سنة 1978 وبعدها انتقل الى بريطانيا، وعاد الى الجزائر في 01 نوفمبر 1997[4].

---

[1] محفوظ نحناح: من مواليد 1942 بالبليدة، اشتغل استاذا لمدة 25 سنة ثم اهتم بالسياسة، انتقد النهج الاشتراكي لبومدين، حكم عليه بالسجن 15 سنة قضى منها 4 سنوات وأطلق سراحه في 1980، واصل نشاطه المعارض في صفوف التيار الاسلامي وأسس مع محمد بوسليماني جمعية الاصلاح والإرشاد عام 1989، وتحولت الجمعية الى حركة حماس في نهاية ماي 1991. (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص181).

[2] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص207.

[3] محند أعراب بسعود: ضابط في جيش التحرير، من المعارضين غداة الاستقلال، عضو مؤسس لجبهة القوى الاشتراكية سنة 1963، اختار باريس كمنفى وملجأ للمعارضة، مؤلف كتابي "الهوية المؤقتة"، "سعداء هم الشهداء الذين لم يروا شيئا". (ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص105).

[4] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص207.

3- السياسة الخارجية للجزائر في عهد بومدين

اهتمت الجزائر في عهد بومدين بالدفاع عن القضايا العادلة في العالم، وكانت السياسة الخارجية للجزائر تهدف الى:

- ✓ الدفاع عن الاستقلال الوطني واستعادة الهوية الوطنية.
- ✓ رفض كل أنواع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وإلغاء قواعدها العسكرية.
- ✓ نبذ سياسة التكتل والأحلاف العسكرية.
- ✓ التضامن الفعال مع حركات التحرر الوطني.
- ✓ المساهمة في محاربة التخلف ووضع حد لسيطرة الاقتصاد الأجنبي[1].

كما ان اهتمام بومدين بالسياسة الخارجية اكسبه شعبية في داخل الجزائر التي كانت ضعيفة بفعل الانقلاب وماضيه الثوري والتاريخي المجهول لدى الجزائريين، ومنذ تدخله أثناء العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية سنة 1967 بإرساله وحدات عسكرية الى مصر بدأت شعبيته تنتشر في الداخل والخارج[2].

3-1- علاقة الجزائر مع المعسكرين الشرقي والغربي:

كانت للجزائر علاقات وطيدة بالاتحاد السوفياتي في المجال العسكري فهو الذي كان يزود الجيش الجزائري بالعتاد والأسلحة والمدربين العسكريين والأساتذة، إلا أن هاته العلاقة لم تتخطى مبدأ الحياد وعدم الانحياز للنظام الشيوعي[3]. يقول بومدين: "اثبتت التجارب وخاصة في اوقات الشدة، وعلى الرغم مما يكون هناك خلافات حول بعض وجهات النظر، أنه صديق حقيقي"[4]. أما العلاقات الاقتصادية كانت ضعيفة فلم تتجاوز التبادلات التجارية نسبة 10٪[5].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص47.

[2] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص ص 232-233.

[3] نفسه، ص236.

[4] لطفي الخولي، عن الثورة، المصدر السابق، ص199.

[5] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص237.

اما بالنسبة لعلاقات الجزائر بالولايات المتحدة الامريكية كانت جيدة وخاصة على الصعيد الاقتصادي، فبرغم من قطع العلاقات معها بسبب حرب 1967 فإنها اعيدت سنة 1974، وقد حافظ بومدين على هاته العلاقات الى درجة عقد اتفاقية مع شركاتها سنة 1969 والتي تنص على بيع الجزائر سنويا 10 مليار م^3 من الغاز الطبيعي المميع للولايات المتحدة الامريكية لمدة 25 سنة مقابل حصولها على التكنولوجيا الخاصة بالبترول، وقد وصلت العلاقات التجارية مع البلدان الغربية الرأسمالية 80٪[1].

3-2-علاقة الجزائر مع فرنسا:

كان اعتقاد الرؤساء الفرنسيين بدءا من ديغول، بأن رئيس الجزائر بعد الاستقلال سيكون أول الزائرين الى فرنسا على غرار كل رؤساء المستعمرات الفرنسية الذين منحوا الاستقلال وارتبطوا بفرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، لكن بعد مرور عشر سنوات من استلام بومدين الحكم تأكدوا بأن بومدين عنيد ولن يزور فرنسا، ومن ثم جاءت زيارة الرئيس الفرنسي ديستان جيسكار في 10 أفريل 1975 كمحاولة لاختبار معتقداته بأن "الجزائر ستظل فرنسية"[2].

منذ تولي بومدين حكم الجزائر عمل على إزالة كل مخلفات الاستعمار الفرنسي وتحرير البلاد في جميع المجالات، فقام بتفكيك المواقع التجريبية للقنابل النووية بعين ايكر ورقان وبشار عام 1967، واسترجاع قاعدة المرسى الكبير عام 1968، وإجلاء قاعدة بوسفر الجوية عام 1970، كما تم تخفيض حجم الخمور الموجهة الى السوق الفرنسية الى النصف سنة 1968 ثم تم قطعها في سبتمبر 1970 مما أدى الى نقص في مدخولات الدولة، وقام بتأميم الشركات البترولية الفرنسية بنسبة 51٪ ومنابع الغاز بنسبة 100٪، وفي المقابل تعويض الشركات المعنية بتزويد السوق الفرنسية بالبترول والغاز على أساس الأسعار المعمول بها في السوق العالمية[3].

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص237.

[2] عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص208.

[3] Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, pp 396-397.

وبهذا كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتخللها بعض المشاكل خاصة في المجال الاقتصادي، لأن الجزائر كانت تابعة لفرنسا اقتصاديا، وكان رد فعل فرنسا على قرارات بومدين خفض عدد العمال الجزائريين المرخص لهم التوجه لفرنسا، ورفض بعث متعاونين فرنسيين للجزائر خاصة في مجال التعليم[1]، وانخفضت نسبة المساعدات الفرنسية من مليار فرنك فرنسي سنة 1963 الى 200 مليون سنة 1968[2].

اما على الصعيد السياسي ساءت العلاقات بسبب وقوف فرنسا الى جانب المغرب بعد نشوب قضية الصحراء الغربية سنة 1975، وبهذا فإن الجو العام للعلاقات الجزائرية الفرنسية ظل ثقيلا وباردا تقريبا، إلا في بعض الأحيان أثناء الزيارات الفرنسية للجزائر سواء من طرف الوزراء أو الرئيس جيسكار شخصيا[3].

3-3- علاقات الجزائر مع الوطن العربي والقضية الفلسطينية:

قضية فلسطين تعتبر في نظر الرئيس بومدين القضية المركزية للعرب، وأن الشرق الاوسط لا يمكنه أن يعيش في سلام إلا بحل هذه القضية، ففلسطين بالنسبة لبومدين هي قلب العرب، وإسرائيل هي داء السرطان فكان يحذر من انتشار ذلك الداء، وكان صاحب المقولة الشهيرة "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"[4].

في يوم 05 جوان 1967 شنت اسرائيل هجوما غادرا على بلدان من المشرق العربي وهي: مصر، سوريا، الأردن، العراق، مستهدفة القوات العربية الجوية (طائرات) والبرية (دبابات)، فأعلن بومدين قائلا: " شعبنا مستعد لكي يشارك بجميع الوسائل في المعركة المقدسة من أجل تحرير فلسطين"، وقام بإرسال وحدات عسكرية جزائرية الى المشرق العربي لصد العدوان الاسرائيلي[5]، وشملت 47 طائرة حربية وهو كل ما تملكه الجزائر آنذاك، ولم يبق منها إلا 06 طائرات، وقام بحشد القوات الجزائرية المتوجهة الى الجبهة في ثكنة عسكرية وخطب

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص238.

[2] Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, p398.

[3] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص238.

[4] عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 96-108.

[5] Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, p302.

فيهم قائلا: "العدو يتحرش بالجيوش العربية وقد جعلوا اسرائيل خنجرا في قلب الأمة العربية.... وأنتم مجاهدون في سبيل القضية العربية"، وبعدها تحركت القوات الجزائرية بالشاحنات العسكرية وروحهم المعنوية عالية جدا فقد كانوا يتحرقون شوقا لمقاتلة الصهاينة، كما أرسلت الجزائر باخرة محملة بالأسلحة والذخائر العربية ومواد التموين الضرورية للحرب، ونقلت على ظهرها 30 دبابة وثلاثة فيالق[1].

كان هذا القرار ضربة موجعة لأمريكا وطلب السفير الأمريكي بالجزائر مقابلة الرئيس الجزائري بومدين في 06 جوان 1967 وقال له: "ان أمريكا لا تنظر بعين الارتياح لقراركم القاضي بتزويد مصر بالطائرات الحربية الجزائرية"، فأجابه بومدين: " أيها السفير يجب أن تعرف أن الزمن الذي كانت فيه أمريكا تأمر والدول الصغيرة تطيع قد انتهى"[2].

انتهت الحرب بشكل خاطف في ستة أيام بعد تدخل الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نكسة شديدة للعرب فقد تمكنت اسرائيل من مضاعفة مساحة أراضيها على حساب فلسطين[3]. وقام بومدين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ووضع جميع شركاتها تحت رقابة الدولة، ومنع جميع الصادرات اليها بما فيها البترول، وإغلاق ميناء الجزائر في وجه أعداء الامة العربية[4].

وفي 28 سبتمبر 1970 توفي الرئيس المصري جمال عبد الناصر وحزن عليه الرئيس بومدين، وتولى أنور السادات الحكم بمصر، هذا الأخير الذي بدأ يفكر في شن هجوم على إسرائيل، وتم ذلك في 06 أكتوبر 1973 حيث شنت الطائرات المصرية هجوما كاسحا على المواقع الاسرائيلية وأوقعت بها العديد من الخسائر[5]، وأرسلت الجزائر قوة عسكرية كبيرة الى جبهة القتال، واشترى بومدين أسلحة لكل من مصر وسوريا قدرت قيمتها ب200 مليون دولار، كما بعث رسالة الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة منددا فيها بالاعتداءات المتكررة التي

---

[1] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص160.

[2] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص65.

[3] الطاهر زبيري، نصف قرن، المصدر السابق، ص162.

[4] Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, p304.

[5] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص ص 68-69.

تشنها اسرائيل على الأراضي العربية[1].

وخلال سنتي 1977-1978 كثف بومدين جهوده لإيجاد حل للقضاء على الخطر الإسرائيلي، وقام بالعديد من الجولات في الدول العربية والإفريقية لإشعارهم بخطر المخطط الأمريكي الإسرائيلي الهادف الى الهيمنة على المنطقة العربية، ووقف ضد زيارة السادات للقدس عام 1977 للتفاوض مع الإسرائيليين، واعتبر هاته الزيارة اعتراف بإسرائيل، ودعى الى تشكيل جبهة الصمود والتصدي التي جاءت كرد فعل على هاته الزيارة[2]، وعقدت أول قمة لهذه الجبهة بطرابلس في ديسمبر 1977، بمشاركة من الجزائر، ليبيا، سوريا، اليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية حيث قال بومدين: "أنا مؤهل باسم جبهة الصمود والتصدي لكي أعلن بأن الشعب الفلسطيني لم يكلف الرئيس السادات لكي يتحدث بإسمه"[3].

كما قام الرئيس بومدين في 06 مارس 1975 بتسوية الخلاف الحدودي القائم بين العراق وإيران[4]، وتم توقيع اتفاق رسم الحدود، وظلت تلك الاتفاقية التاريخية سارية المفعول حتى بعد وفاته[5].

3-4- علاقات الجزائر مع المغرب العربي:

كان أمل الرئيس بومدين جعل المغرب العربي منطقة سلام واستقرار وحمايته من الخطر الأجنبي، وكان همه أن يقيم علاقات حسن جوار وتعاون سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي من أجل المساهمة في التقريب بين الشعوب بشرط عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيراننا[6]. ويقول بومدين: "المغرب العربي لابد أن يُبنى في يوم من الأيام سواء يبنيه جيلنا أو تبنيه

---

(1) رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص23.

(2) عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 229-230.

(3) Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, pp 324-325.

(4) يعود الخلاف بين ايران والعراق الى فترة الاستعمار البريطاني فهو اول من زرع هذه الفتنة الحدودية عندما وقع اتفاقية سنة 1937 مفادها أن منطقة شط العرب ليست الحدود البحرية بين العراق وإيران، وكانت الحكومات الايرانية ترفض هذا الترسيم، وفي سنة 1969 أعلن العراق بأن شط العرب كله مياه اقليمية عراقية وتصاعدت المناوشات بين البلدين. (ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص191).

(5) نفسه، ص191.

(6) Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, pp 354-355.

الأجيال القادمة.... فمصلحة أبناء المغرب العربي تقتضي أن يتجهوا نحو بناء مستقبلهم وتحتم عليهم أن يعملوا من أجل خلق مجموعة متكاملة منسجمة"[1].

وبهذا أبرمت الجزائر اتفاقيات تعاون مع موريتانيا سنة 1966، أما المغرب وتونس فكانتا في صراعات مع الجزائر حول الحدود، والتي حُلت بالتوقيع على ترسيم الحدود الجزائرية معهما ما بين 1969-1972، كما تم عقد معاهدة للتعاون وحسن الجوار مع تونس وليبيا في فيفري 1969، وفي ديسمبر 1969 اعترفت المغرب رسميا بالجمهورية الموريتانية وهذا تحت الحاح بومدين، فقد كان هو المحفز على جميع المساعي الرامية لبناء المغرب العربي[2].

لكن في عام 1975 اندلعت مشكلة الصحراء الغربية، والتي تمثلت في عودة الاطماع المغربية لاسترداد ما تعتبره أراض تابعة لها، وهذا ما دفع بالجزائر للوقوف في وجهها ودعم شعب الصحراء الغربية، مما أدى الى سباق نحو التسلح لكل من المغرب والجزائر لمواجهة ما يعتبرونه تهديدات وتحرشات على الحدود، ونشبت بينهما معارك سنة 1975[3]، وتمسكت الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[4].

3-5- علاقات الجزائر مع افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية:

على الصعيد الافريقي بذلت الجزائر منذ استرجاع سيادتها جهودا لتحرير الشعوب الافريقية من السيطرة الاستعمارية والعنصرية، كما قامت بمساندة حركات التحرر[5]، ودعت الدول الاستعمارية تطبيق ما جاء في وثيقة حقوق الانسان وميثاق هيئة الامم المتحدة المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وفعلا ساهمت الجزائر بقسط كبير في نيل استقلال أنغولا وغينيا وبيساو وجزر الرأس الأخضر، من الاحتلال البرتغالي، والحفاظ على الوحدة الترابية لنيجيريا والسودان وناميبيا[6].

---

(1) سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص141.

(2) Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, pp 355-356.

(3) رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص236.

(4) Ahmed Taleb Ibrahimi, mémoire, Op.Cit, p358.

(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص50.

(6) رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص61.

في قارة آسيا وقفت الجزائر بجانب قضايا التحرر، فساندت كفاح الهند الصينية (الفيتنام) وكمبوديا ولاوس، ضد الاستعمار وعملت على الاعتراف دوليا بالحكومة الثورية الشعبية لجمهورية الفيتنام وبالحكومة الوطنية الموحدة لكمبوديا[1]، ودعت حكومة الكوريتين الشمالية والجنوبية لوقف اطلاق النار وإيجاد حل سلمي للقضايا المتنازعة عنها، ورحبت بانضمام جمهورية الصين الشعبية الى هيئة الأمم المتحدة في مجلس الأمن وامتلاكها حق الفيتو.

وفيما يخص الصراع الذي كانت تعاني منه دول أمريكا اللاتينية فقد دعت الجزائر المجتمع الدولي للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لفك الحصار الاقتصادي الذي فرضته على كوبا، والكف عن تدخلها في الشؤون الداخلية لدول القارة خاصة الشيلي والأرجنتين، واستكمال التحرر الاقتصادي بالنسبة للبيرو وبناما وفنزويلا[2].

3-6- علاقة الجزائر مع حركة عدم الانحياز:

ان السياسة الحقيقية لعدم الانحياز تندرج في تيار تحرير الشعوب التي لا تزال مضطهدة وضمن سياسة استقلالية وطنية تندرج في تنمية منسجمة لكل الشعوب[3].

كان بومدين يرى أن التعاون يكون مثمرا بين الدول التي كانت مستعمرة اذا خرجت عن الكتل العسكرية والاقتصادية أي المعسكر الشرقي "الاتحاد السوفياتي" والمعسكر الغربي "الولايات المتحدة الأمريكية"، اللذان كانا يعملان على تفرقة الشعوب[4]. وبهذا في سبتمبر 1973 انعقد بالجزائر المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز، والذي اعتبر ناجحا بسبب العدد الكبير الذي حضره من رؤساء الدول والحكومات، فهو أكبر تجمع منذ ظهور الحركة، وأعطى هذا المؤتمر البعد الاقتصادي لها، ودعا الى اعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي المجحف في حق شعوب العالم الثالث، وخاصة في تأميم مواردها الطبيعية وتحديد التعويضات اللازمة على الدول المستعمرة[5].

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص52.

(2) رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص62.

(3) سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص150.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص54.

(5) رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص234.

وقد نجح بومدين في اقناع الحركة بعدم الاكتفاء بالجوانب السياسية ومبدأ الحياد الإيجابي، بل ضرورة توسيع نظامها في جميع الجوانب، ومنها العمل من أجل انشاء منظمة تدافع عن أسعار المواد الأولية، وكان بومدين صوت العالم الثالث في هذا المجال، حيث حمل مطالبه وتطلعاته الى منبر هيئة الأمم المتحدة سنة 1974 والتي خصصت جمعيتها العامة مؤتمرا حول المواد الأولية في أفريل 1974 الذي ألقي فيه مشروع قدرة تحكم البلدان النامية في مواردها الأولية وتشجيع الحوار بين عالمي الشمال والجنوب[1].

من خلال ما سبق نجد أن بومدين اهتم ببناء دولة حديثة لكثرة أعماله، وهذه الإجراءات كانت تهدف الى اقامة دولة قوية لا تزول بزوال الرجال كما كان يكرر دائما. ولكن الجزائر أصبحت تحت قيادة الجيش دون منازع، الذي بدأ يهتم بالمشاكل الإدارية للبلاد وتم السيطرة عليها من قبله، كما أن اللامركزية طبقت نظريا فقط فكل القرارات تأتي من السلطة وكل من يخالفها يعاقب، كما تم تهميش الحزب الوحيد الذي كان يسير البلاد ولم يعد الى عهده إلا بعد اعلان دستور 1976، وكل هذه الإجراءات كان المقصود منها تقوية سلطة النظام وتركيزها في يد الشخص الحاكم بومدين، أي أنه وقع في نفس خطأ بن بلة في الحكم الفردي.

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص235.

الفصل الثالث

الأوضاع الاقتصادية

للجزائر خلال 1965-1978

1-السياسة الاقتصادية التي اتبعها بومدين

2-الثورة الصناعية

2-1-المخططات الاقتصادية الكبرى ونتائجها

2-1-1- المخطط الثلاثي 1967-1969

2-1-2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973

2-1-3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

2-1-4- نتائجها

2-2- التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية

3-الثورة الزراعية

3-1-المحتوى السياسي لميثاق للثورة الصناعية

3-2- نتائجها

4-السياسة المالية والتجارية

4-1- السياسة المالية

4-2- السياسة التجارية

انطلاقا من الأوضاع السيئة التي ميزت الاقتصاد الوطني طيلة سنوات 1962-1965، رأت القيادة الجزائرية التي أتى بها انقلاب 19 جوان 1965 أن تعمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية، وذلك بوضع مخطط لمشروع وطني يخلص البلاد من التبعية والتخلف ويقوم ببناء اقتصاد الدولة الجزائرية، وقد ربط وجود الدولة في عهد الرئيس بومدين بوجود اقتصاد قوي حتى يستجيب لتطلعات الشعب من جهة والتخلص من التبعية الأجنبية من جهة أخرى، وقد سلكت السلطة الحاكمة في ذلك عدة خطوات وإجراءات بداية من المخططات التنموية: المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول، المخطط الرباعي الثاني، وشملت هذه السياسة الثورتين الصناعية والزراعية، بالإضافة الى الاهتمام بالسياسة المالية والتجارية، ولهذا سندرس محتوى السياسة الاقتصادية ونتائجها على اوضاع الجزائر.

1- السياسة الاقتصادية التي اتبعها بومدين:

إن الدولة التي كان بومدين يريد بنائها لا تنحصر في مجتمع سياسي إداري فقط، وإنما يريدها أيضا دولة شعبية واشتراكية تقوم على السواعد والأموال التي ستمثل الدعامة المادية تعكس روح المجتمع الجزائري في تركيبته العربية الإسلامية للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، واستغلال الأغلبية للأقلية، والعمل من اجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.[1]

يرى بومدين استحالة تطبيق النظام الرأسمالي في الجزائر لعدة أسباب أهمها:

- ضرورة تحرير البلاد من الاقتصاد الاستعماري الذي جعل الجزائر تابعة لفرنسا اقتصاديا.
- انعدام بورجوازية وطنية جزائرية بإمكانها الاستثمار في الاقتصاد الوطني.
- انعدام الفائدة للجزائر في حالة سماحها للاستثمار الأجنبي، لأن الشركات الأجنبية الرأسمالية لا تستثمر إلا في استخراج المواد الأولية والطاقوية[2].

إن التنمية الاشتراكية التي اعتمدتها الجزائر هي إستراتيجية وصفت لتحديد الاتجاهات والوسائل اللازمة للمساهمة في تشييد الاشتراكية، كما أن التنمية هي التحرر الاقتصادي،

---

[1] رشيد مصالي، هواري، المصدر السابق، ص ص 57-58.

[2] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص 217.

فالاستقلال الحقيقي يستلزم استقلال اقتصادي المرتكز على استعادة الثروات الطبيعية وعلى تملك وسائل الإنتاج الكبرى، وتوازن المبادلات الخارجية وغيرها، فالمسألة تتعلق بانتهاج تنمية تشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضرورة اعتماد الأمة على نفسها وتجنب الوقوع تحت أي سيطرة[1] .

واعتمدت الدولة على ملكيتها لوسائل الإنتاج، فتمثل السلطة كل المجتمع دون وجود طبقة مميزة فيه، فتصبح وسائل الإنتاج ملكا للمجتمع لتقضي على انقسامه إلى طبقات مالكة وغير مالكة، وبذلك يصبح الإنتاج موجه للصالح العام[2]، أي اعتمد بومدين على تدخل الدولة في عملية البناء الاقتصادي، فتصبح نوعا ما هي الرأسمالي الأكبر، ولهذا أطلق البعض على نظامه صفة "رأسمالية الدولة"[3].

لم يظهر القطاع العام في الجزائر بشكل مميز إلا ابتداء من 1966، فقد نصت اتفاقيات ايفيان على استمرارية نشاط الرأسمالي الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات، كما نصت على إمكانية منح مساعدات فرنسية للتصنيع المسير من قبل الدولة، وكانت التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة آنذاك بالنسبة للمؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك"، قيام الحكومة بمفاوضات مع فرنسا لتعديل اتفاقيات ايفيان في بنودها الخاصة بقطاع المحروقات بحيث تم إنشاء الجمعية التعاونية (ASCOOP) خلفا للجهاز التقني الصحراوي الذي كان لصالح الشركات الفرنسية، وأصبحت بهذا مساهمتها بنسبة 50% فيما يخص عمليات البحث والتنقيب.[4]

كما تم تأميم الشركات المنجمية في 08 ماي 1966، وشركات التأمين الأجنبية، إلى جانب هيمنة الدولة على النظام المصرفي[5].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص ص 174-177.

[2] اسمهان تمغارت، إشكالية، المرجع السابق، ص 93.

[3] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص 217.

[4] اسمهان تمغارت، إشكالية، المرجع السابق، ص 95.

[5] عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص 88.

2-الثورة الصناعية:

تعد الثورة الصناعية أهم ثورة ضمن الثورات الثلاث (الثورة الصناعية، الثورة الزراعية، الثورة الثقافية)، واستند بومدين عل نظرية الصناعة المُصنعة، والتي تقوم بنشر الصناعات الأساسية التي بدورها ستجر إلى صناعات أخرى، فمثلا بدل بيع البترول أو الحديد كمواد خام وبأسعار بخسة، يتم تحويلها محليا إلى مواد صالحة للاستعمال، فالصناعة البتروكيماوية ستؤدي إلى إقامة الصناعة البلاستيكية، وصناعة الحديد والصلب ستؤدي إلى صناعة الآلات والعربات.[1]

يعطي نموذج الصناعات المصنعة الأولوية للقطاع الصناعي وبالأخص الصناعات الثقيلة في عملية التنمية بشكل تعيد فيه هذه الصناعات هيكلة الاقتصاد، حيث تدر أثار الاستقطاب على باقي القطاعات الاقتصادية لأنها تزودها بوسائل إنتاج المواد الاستهلاكية المطلوبة في السوق، فطبقا لهذا النموذج نجد أن كل القطاعات مرتبطة ببعضها، ويتم التداخل بين القطاعات الصناعية، وبين الصناعة والزراعة[2]. (ينظر الملحق رقم:07 ص119).

إضافة إلى استرجاع الموارد الطبيعية وتجديد الأجهزة الموجودة، واستهدفت الثورة الصناعية في إستراتيجيتها تحقيق المهام التالية:

- استثمار الموارد الطبيعية ووضع حد للتخصص في ممارسة الاقتصاديات البدائية التي حاول الاستعمار فرضها على العالم الثالث.
- بناء صناعة للتجهيز وللمواد الأساسية الضرورية لتنمية اقتصادية حقيقية.
- خلق وظائف للتشغيل وترقية العمال تقنيا واجتماعيا وهذا بمضاعفة النشاط الاقتصادي.
- تنظيم المؤسسات الاشتراكية بكيفية تجعل العامل مُنتجا مسؤولا في مؤسسته.
- توفير المنتوجات الضرورية للاستهلاك الوطني عوض استيرادها من الخارج.
- المساهمة في المبادلات التجارية مع الخارج بتصدير المواد المصنعة او نصف المصنعة.

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص 219.

[2] اسمهان تمغارت، إشكالية، المرجع السابق، ص ص 98-99.

- تحديد أسعار المواد الغذائية حتى يتمكن المواطن الجزائري من اقتنائها.
- بناء المصانع عبر أنحاء الوطن وتكوين جيل جديد من الاطارات قادر على التحكم في وسائل الانتاج.[1]

2-1-المخططات الاقتصادية الكبرى ونتائجها

ركزت الجزائر في مشروعها التنموي على عملية التخطيط لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الامة في الاتجاه الذي يتطلبه انجاز اهداف البناء الاشتراكي، ومن بين هذه المتطلبات التراكم ودفع النمو في اتجاه تلبية طلبات الجماهير الشعبية ورقي الامة وتنميتها.[2] والمخطط الاقتصادي الاشتراكي هو مجموعة من القرارات والتدابير توضع من أجل تطبيق مشروع يخص كل الحياة الاقتصادية وله صفة الالزام على الاجهزة الادارية المعنية بتطبيقه[3].

استند بومدين على المخططات الاقتصادية الثلاث وهي المخطط الثلاثي 1967-1969، المخطط الرباعي الأول 1970-1973، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وتعتبر هاته المخططات تنظيم المنظومة الاقتصادية ليشمل جميع دواليب الدولة وتوعية حول الاعمال الواجب القيام بها تماشيا مع مختلف مراحل تنمية البلاد[4].

2-1-1-المخطط الثلاثي 1967-1969:

يوصف هذا المخطط بأنه مخطط اولي أو شبه مخطط وذلك لكونه يقوم بتهيئة الأجواء لوضع المخطط الرباعي الموالي، وكان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9,06 مليار دينار جزائري، أما تكاليف برنامجه فكان تقديرها 19,58 مليار دينار جزائري، والمقصود بهذه التـكاليف هـو ما يقـدر المخطط ان يتطلبه انجاز المشاريع المبرمجة من الاستثمارات وقد كان

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص 171.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص ص 206-207.

[3] اسمهان تمغارت، اشكالية، المرجع السابق، ص 107.

[4] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 331.

توزيع هاته الاستثمارات بين ثلاث مجموعات:

1-الاستثمارات الانتاجية المباشرة كالمنتجات الزراعية والصناعية، خصصت لها 6,79 مليار دج موزعة على: الزراعة 1,88 مليار دج، الصناعة 4,91 مليار دج.

2-الاستثمارات شبه الانتاجية: التجارة، النقل والمواصلات، خصصت لها 0,39 مليار دج.

3-الاستثمارات غير الانتاجية وتتمثل في البناءات السكنية والمدارس والمستشفيات ولمؤسسات الادارية: الطرق، الماء، الكهرباء وغيرها، خصصت لها 2,01 مليار دج[1] .

سمح هذا المخطط بظهور بعض المشاريع الصناعية، خاصة منها الصناعات الثقيلة التي تسمى بالصناعات القاعدية، حيث يلاحظ ان قطاع المحروقات والحديد والصلب والبتروكيماويات والميكانيك قد استحوذت على 45% من مجموع الاستثمارات، وقد بلغت نسبة الانجاز في هذا المخطط 82%[2] ، وتمثلت المشاريع التي انجزت في مركب الحديد والصلب بعنابة والوحدات البتروكميائية بأرزيو، مصنع الجرارات والاسمنت بقسنطينة، ومصانع أخرى للمواد الغذائية عبر انحاء الوطن، ومصنع الانابيب بالمدية[3].

أما بالنسبة للتأميمات ففي 21 ماي 1968 تم تأميم 27 مؤسسة متخصصة في البناءات الميكانيكية والأسمدة ومعدات البناء، وفي جويلية 1968 تم تأميم 12 شركة صناعية للبناءات المعدنية والقرميد والشركة المنجمية والفوسفاتية[4] .

وحث الرئيس بومدين المسؤولين عن القطاع الاقتصادي، القيام برقابة دورية على المنتوجات الوطنية ومعرفة حاجيات السوق الوطنية والعمل على حماية الانتاج الوطني من التدخل الأجنبي، ولمعرفة حاجات مؤسسات القطاع الصناعي من الوسائل واليد العاملة، قام رفقة طاقمه الحكومي بزيارات ميدانية وتحدث مع المسؤولين والعمال عن المشاكل التي تقف

---

[1] محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 166-169.

[2] نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص 126.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص 175.

[4] سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص 269.

أمامهم، وحرص على تحسين نوعية وجودة المنتوجات الصناعية، ولتحقيق هذا الهدف أنشأ في العديد من المؤسسات مخابر تتكفل بالبحث ومراقبة المنتوجات الجزائرية ومقارنتها بالمنتوجات المستوردة من الخارج[1].

2-1-2-المخطط الرباعي الاول 1970-1973:

سجل هذا المخطط اول انطلاقة حقيقية للتخطيط القائم على النمط الاشتراكي، وكان هدفه خلق الشروط المستقبلية لتوفير الشغل لليد العاملة الى غاية سنة 1980، بالإضافة الى استكمال المشاريع المتأخرة عن المخطط السابق وتحقيق مشاريع جديدة[2]، فقامت الدولة بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات، وذلك للتغلب على مشكلات التخلف والفقر وتحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي[3]، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول يبين حجم استثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973

القطـــاعـــات	تكاليف البرامج (مليار دج)	الترخيص المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
1-القطاع المنتج	46,84	17,34	25,79
- الصناعة	37,35	12,40	21,44
- الزراعة	9,49	4,94	4,35
2-القطاع شبه منتج	4,43	1,87	2,60
- التجارة والنقل والمواصلات	4,43	1,87	2,60
3-القطاع غير المنتج	17,27	8,54	7,92
- البنية التحتية الاقتصادية	2,05	1,14	1,21
- البنية التحتية الاجتماعية	15,24	7,40	6,71
مجموع الاستثمارات	28,56	27,25	36,31

المصدر: محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة، المرجع السابق، ص 198.

[1] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص 48.

[2] نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص ص 126-127.

[3] محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة، المرجع السابق، ص 197.

تتمثل البنية التحتية الاقتصادية في الطرق، الماء، الكهرباء وغيرها.....، أما البنية التحتية الاجتماعية فهي البناءات السكنية، المدارس،المستشفيات وغيرها.....

يتضح من الجدول بأن هذا المخطط أطول من المخطط الثلاثي، وحجم الاستثمارات أعلى بكثير من المخطط السابق، اذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات ويعود ذلك بسبب زيادة حجم الاستثمار، لأن الدولة قررت انشاء عدد هام من الصناعات الأساسية، فرع المحروقات وفرع الصناعات الميكانيكية رغبة منها في ارساء قواعد الصناعة الثقيلة التي تساعد المجتمع على توفير التكامل الاقتصادي، اضافة الى الشروع في تطوير قطاع التغذية والنسيج والجلود واقامة مركبات تحويل الحطب والورق وتوسيع صناعة مواد البناء[1].

وفعلا تم تطبيق المخطط الرباعي الاول بشكل جيد ومن أهم انجازاته:

- ✓ تدشين طريق الوحدة الافريقية الرابط بين المنيعة وعين صالح، في 16 سبتمبر 1971 والذي كلف جنود الخدمة الوطنية لإنجازه، ويستهدف ربط الجزائر ببلدان القارة السمراء، ما يسمح للجزائر بتسويق منتجاتها في هذه البلدان[2].
- ✓ وضع الحجر الاساسي لمركب الحافلات بالرويبة في 11 فيفري 1972.
- ✓ انطلاق أشغال انبوب البترول الرابط بين حاسي رمل وأرزيو في 28 مارس 1972، وتدشين الانبوب الرابط بين حاسي رمل وسكيكدة في 14 ماي 1972.
- ✓ تدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار للحديد والصلب ومصنع الاسمدة الفوسفاتية بعنابة في 15 ماي 1972.
- ✓ تدشين مركب سكيكدة لتمييع الغاز في 19 جوان 1972[3]، وهنا قال الرئيس بومدين: "يستطيع الأعداء أن يزعموا أن الثورة الجزائرية لم تنجح، ولكنهم لن يستطيعوا انكار المركبات العملاقة في غرب الجزائر وشرقها"[4].

---

(1) محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة، المرجع السابق، ص ص 198-199.

(2) رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص220.

(3) سعد بن البشير العمامرة، هواري، المرجع السابق، ص 271.

(4) سليمة كبير، الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر، الجزائر، [د.ت]، ص26 .

أما بالنسبة للتأميم، قام الرئيس بومدين في 24 فيفري 1971 بتأميم 51% من أسهم الشركات البترولية الفرنسية، وتأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء بنسبة 100%، وأصبحت الشركات الوطنية هي التي تشرف في البحث والتنقيب ونقل البترول والغاز الطبيعي داخل الوطن وخارجه، وسمح تأميم المحروقات في الرفع من انتاج البترول من 23 مليون طن سنة 1965 الى 50 مليون طن سنة 1975، والغاز الطبيعي من 1,5 مليار م^3 سنة 1965 الى 15 مليار م^3 سنة 1975[1]، وهنا قال الرئيس بومدين: "اعتبر أن معركة تأميم البترول هي أول نوفمبر جديد في الميدان الاقتصادي"[2].

كما تم انشاء شركة وطنية تتكفل بتحويل المواد الطاقوية الخام الى مواد مصنعة، وكان الهدف من اقامة الصناعات التحويلية الخفض من نسبة استيراد الوسائل الانتاجية بالعملة الصعبة، ومن نسبة تدخل اليد العاملة الأجنبية في قطاع المحروقات، والرفع من مستوى الاستثمار. وسمحت هذه الاستراتيجية بتوسيع مساحة الأبحاث والتنقيب، حيث كانت المساحة المخصصة للأبحاث سنة 1965 لا تتجاوز 175 ألف كم^2 لترتفع الى 865 ألف كم^2 سنة 1975، ونتج عن هذه الاشغال اكتشاف أكثر من 20 منبع يحتوي على 500 مليون طن من احتياطي البترول و150 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، وأصبح نصيب الجزائر 75% من البترول سنة 1976 بعد أن كان 11% سنة 1966، أما الغاز الطبيعي وصل الى 72% سنة 1975 بعد أن كان لا يتجاوز 18% سنة 1966، وأصبحت الجزائر في مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم[3].

2-1-3-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

أكد هذا المخطط على استراتيجية التصنيع وترقية العمل التنموي الى مستوى عال، كما استمر في تحقيق أهداف الثورة الصناعية وذلك بتكثيف وتنويع الجهد المبذول خلال

---

[1] رابح عدالة ، هواري، المرجع السابق، ص ص 48-49.

[2] سليمة كبير، الرئيس، المرجع السابق، ص 27.

[3] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص 49.

المخططات السابقة[1]، وتتلخص أهم اتجاهات هذا المخطط في:

- تدعيم وتوسيع التغييرات الاجتماعية أي تجنيد السكان وخاصة العمال في جميع مؤسسات الدولة من مؤسسات الثورة الزراعية ومجالس عمال المؤسسات الاشتراكية والمجالس الشعبية للجماعات المحلية.
- تطوير القاعدة المادية أي يهدف الى تنمية القوى الانتاجية للمجتمع وأهمها الطب المجاني الذي تستفيد منه الطبقات الفقيرة من الشعب، وتوسيع وحدات هياكل التعليم والتكوين، وهذه التغييرات الاجتماعية لها تأثيراتها على الأوضاع المادية كتحفيز العمال.
- التعاون بين دول العالم الثالث وهذا ببناء استراتيجية مشتركة للتعاون الاقتصادي[2].
- كما أعطى المخطط الرباعي الثاني أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشرف عليها وتقوم بانجازها المجموعات المحلية والتي تستهدف تلبية الحاجيات المحلية وتعميم المنتوجات الصناعية الى كل أنحاء التراب الوطني[3].

قدر مجموع الاستثمارات التي خصصت لهذا المخطط 110,22 مليار دج، وهي ضعف الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الأول بأربعة أضعاف، وقسمت هذه الاستثمارات كمايلي:

- الاستثمارات الصناعية 50,73 مليار دج.
- الاستثمارات الزراعية 16,72 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع التوزيع كالمواصلات والتخزين والتجارة 10,5 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية 3,79 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية 28,48 مليار دج[4].

---

[1] نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص 127.

[2] محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة، المرجع السابق، ص ص 257-263.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص 176.

[4] محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة، المرجع السابق، ص 265.

اهتمت الدولة بصفة واضحة في هذا المخطط بتنمية القطاع الصناعي فقد اعتبرته محرك التنمية الشاملة للمجتمع، وهذا بالتركيز على مواصلة الاستثمار في المواد الأولية، خاصة في مجالات الصناعات البتروكيماوية ومواد البناء كالاسمنت وتحويل الخشب والورق والجلود والنسيج، وكان الرئيس بومدين يهدف من هذه الاستراتيجية الصناعية الرفع من الانتاج المحلي وتزويد السوق الوطنية بما تحتاج اليه من منتوجات والتقليص من الواردات[1].

2-1-4-نتائجها:

ان أهم ما نلاحظه فيما يخص هذه المخططات هو تنفيذها للأهداف المعلنة من طرف المخطط الجزائري بغض النظر عن أشكال تجسيدها على أرض الواقع، وتتلخص هذه الاهداف في عدد من النقاط أهمها:

- تحقيق التوجه الداخلي للاقتصاد الجزائري لتحقيق قطيعة مع المخطط الخارجي وذلك من خلال ايجاد منظومة انتاج موجهة لخدمة السوق المحلي وهذا بتوجيه أهم الاستثمارات نحو مواد التجهيز وليس مواد الاستهلاك.
- تحقيق الاهتمام بين مختلف الصناعات، كما جاء في خطاب الرئيس بومدين بالحجار في 15 ناي 1972 قوله: "لقد أظهرت التجربة الجزائرية الشابة بأن بناء الصناعة الثقيلة لم يمنع انشاء صناعات خفيفة، موفرة للتشغيل ومنتجة لمواد الاستهلاك....".
- ادماج الزراعة في الصناعة، فالاولى توفر التقنيات والمعدات والاسمدة التي تساعد على زيادة الانتاجية، كما توفر الزراعة المواد الاولية التي تدخل في الصناعات التحويلية المختلفة[2].

كما ظهرت في عهد بومدين عدة شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية، أهمها: السونطراك الشركة الوطنية للحديد والصلب، السوناكوم شركة الصناعات الميكانيكية، السونيلاك الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، السوناريم شركة البحث في المناجم، وكانت تأخذ هذه الشركات

---

[1] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص 51.

[2] نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص ص 129-130.

الحصة الاكبر في مجال الاستثمارات وقد قدرت عام 1970 ب 35% [1].

وما أن بلغت سنة 1975 حتى أصبح للجزائر 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و19 شركة دولة للخدمات، و8 تنظيمات بنكية ومالية[2]. اما بالنسبة للاستثمارات فقد ارتفعت نسبتها من 49,4 مليار دينار سنة 1967 الى 53,7 مليار دينار سنة 1979[3].

جدول يبين حجم الاستثمارات في الجزائر ما بين 1967-1979 بملايين الدينارات

القطاعات	مخطط 1967-1969	مخطط 1970-1973		مخطط 1974-1977		1978 1979
	الانجاز	الأهداف	الانجاز	الأهداف	الانجاز	الانجاز
الزراعة	1605	4140	4350	12005	8913	3259
الصناعة	4750	12400	20803	48000	63100	66864
مجمل القطاعات	9121	27740	36297	110210	93200	106759

المصدر: نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص 128.

من أهم الملاحظات التي نجدها في الجدول ارتفاع حجم الاستثمارات منذ 1970 فقد تجاوزت في المتوسط 35% الى ان وصلت في سنتي 1978-1979 الى 46%، كما نلاحظ الحجم الهائل من الاستثمارات موجه نحو القطاع الصناعي، حيث كانت النسبة الموجهة لهذا القطاع في المخطط الثلاثي 72% ثم أكثر من 57% في المخطط الرباعي الاول لتصل الى 61% في المخطط الرباعي الثاني، وأخيرا 77% خلال سنة 1979[4].

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص 220.

[2] عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص 89.

[3] نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص 128.

[4] نفسه، ص 128.

وقد سمحت الثورة الصناعية في خلق العديد من مناصب الشغل، فارتفع عدد الوظائف خارج قطاع المحروقات من 65 ألف الى 200 ألف وظيفة، اي نسبة الارتفاع قدرت سنويا ب 12% خلال مدة 1965-1975، وكان التطور ملموسا في القطاعات التالية:

- الصناعة الميكانيكية وفرت 20 ألف منصب شغل.
- الحديد والصلب 14 ألف منصب شغل.
- صناعات الحطب والورق وفرت حوالي 8 آلاف منصب شغل[1].

لكن رغم الأعمال الايجابية التي حققتها الثورة الصناعية إلا أنها تعرضت الى عدة انتقادات أهمها:

- أن الدولة الجزائرية انطلقت في مشروعها الصناعي الذي يخدم العمال وصغار الفلاحين إلا انه اعطى النفوذ للنخب البيروقراطية والتكنوقراطية[2]، التي استطاعت أن تحتل مواقع قيادية، اضافة الى أن مدراء المؤسسات الاقتصادية لم يكونوا مراقبين مما سمح لهم بتكوين ثروات هائلة من تسييرهم لهذه المؤسسات، وعمدوا هم بذاتهم الى تحطيمها، والضغط على الدولة للانتقال الى اقتصاد السوق في منتصف الثمانينات بهدف استثمار هذه الاموال التي نهبوها، كما كان من المنتظر أن يحصل توازن بين سكان الريف والمدينة ولكن ما حدث هو ظهور فروق بين المدن في حد ذاتها فأصبحت الجزائر تحتوي على مدن كبيرة وأخرى صغيرة وهذا أدى الى نزوح سكان الريف الى هذه المراكز الصناعية الجديدة[3].
- اهتمام السياسة الاقتصادية بالصناعات الثقيلة التي لا تدر ربحا على المدى القريب، وتحتاج الى تكنولوجيا عالية جدا وليس للجزائر اطارات كفؤة لذلك مما ربط البلاد تكنولوجيا بالغرب.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص ص 178-179.

[2] البيروقراطية طبقة موروثة من عهد الاستعمار اكتسبت مكانة وسلطة حتى بعد الاستقلال وتتميز بقربها من مراكز اتخاذ القرار لان لها الخبرة في تسيير شؤون البلاد، أما التكنوقراطية أي الصناعيون فهم مخططين ومهندسين ومسيري الشركات الوطنية، وخبراء المالية والطاقة وقد استطاعوا احتلال مواقع مميزة ضمن بورجوازية الدولة لما خول لهم من صلاحيات في تسيير الشؤون الاقتصادية للبلاد. (ينظر: محمد بوضياف، مستقبل، المرجع السابق، ص 102).

[3] محمد بوضياف، مستقبل، المرجع السابق ، ص 102.

- الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة التي أهملت، وهذا أثر سلبا على الزراعة وكمثال على هذا انخفاض انتاج القمح الذي هو الغذاء الرئيسي للجزائريين، ففي 1961 كان انتاجه يصل الى 19,6 مليون قنطار لينخفض الى 16,4 مليون قنطار عام 1967، ثم الى 15,3 مليون قنطار عام 1978، وادى هذا الى ارتفاع كبير لفاتورة استيراد الحبوب التي انتقلت من 7,5 مليون قنطار سنة 1966 الى 22,1 مليون قنطار سنة 1978 اي بثلاث أضعاف.
- ان سياسة بومدين الاقتصادية علمت الفرد الجزائري الكسل والاتكال بدل تقديس العمل والاعتماد على النفس، فلكي يمتص بومدين البطالة والغضب الشعبي عمد الى الحاق الشركات بأعداد من العمال أكبر من احتياجاتها، فولد ذلك عجزا بها، ولم تتمكن من تحقيق أرباح تستثمرها في عملية توسيع ذاتها[1].

2-2- التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية:

وضع ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في 16 نوفمبر 1971، والذي يهدف الى تطبيق أشكال جديدة لتسيير الاقتصاد الوطني ترتكز على المساهمة الحقيقية للعمال وتقضي على بعض التطلعات البيروقراطية والتكنوقراطية، وقد راعت نصوص الميثاق على مطلبين أساسين هما:

- ✓ السماح لمجموع العمال بأخذ زمام الامور في مؤسستهم وهذا بإدماج المسؤولية بين العمال والإطارات.
- ✓ العمل على ترقية العامل فهو انسان يعيش من ثمرة عمله والذي لا يشغل لفائدته عمالا آخرين في نشاطه المهني[2]، وزيادة اندفاعهم في معركة الانتاج وفي عملية القطاع الاشتراكي، وفي تسيير الثروة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد[3].

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص ص 221-223.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص 133.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص 133.

وقد تطرق ميثاق التسيير الاشتراكي الى حقوق وواجبات العمال وأهمها:

- يتساوى العمال في الحقوق والواجبات ويستفيدون من نفس الأجور والفوائد الممنوحة عن نفس العمل.
- يستفيد العامل من جميع الحقوق المتعلقة بالأمن والتأمينات الاجتماعية ومن ضمنها المنح العائلية.
- يكون للعامل الحق في جزء من الأرباح الحاصلة من نشاط المؤسسة.
- يعترف لكل العمال بالحق النقابي، وفي التكوين المهني والترقية الاجتماعية والثقافية.
- يجب على العامل أن يساهم في زيادة الانتاج وأن يسهر على التحسين المستمر للجودة وعلى تحقيق أهداف المخطط[1].

ومن جهة أخرى يجب أن تتسم المؤسسات الاشتراكية بالحرص على تلبية رغبات المتعاملين معها وإرضاء المستهلكين المستعملين لمنتوجاتها والمنتفعين من خدماتها، كما يجب على هاته المؤسسات ان تسير على فكرة أنها هي التي في خدمة الشعب وليس العكس، وان عليها التزامات نحو الجمهور، لان ارضاء رغبات المتعاملين معها يزيد من الاقبال على منتوجاتها، الامر الذي يعمل على استمرارية توسعها وازدهارها[2].

ان الاسلوب الذي اتبعته المؤسسات الاشتراكية في تسييرها هو النظام اللامركزي لأن هذا التسيير يستوجب اعطاء المزيد من المسؤولية للعمال، والمؤسسة هي التي لديها المسؤولية في تسيير وانجاز مخطط التنمية في القطاع الذي تعمل فيه، كما تطبق اللامركزية في العلاقات بين المؤسسة والوحدة، فمهمة المؤسسة هو وضع الهياكل الملائمة لانجاز الاهداف المسطرة وتنسيق نشاط الوحدات ومراقبة تسييرها، أما الوحدات فهي التي تمارس أعمال الإنتاج، ولابد لها من الحصول على الوسائل المادية والبشرية والمالية لضمان أعمالها[3].

---

(1) rebulique algerienne democratique et populaire, gestion socialiste des entreprises commission nationale pour le gestion socialiste des entreprises, alger, 1975, p18 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص 141.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص 225.

وركز ميثاق التسيير الاشتراكي على تكوين:

***مجلس العمال:** ويكون في كل مؤسسة، ينتخب لمدة ثلاث أعوام من طرف مجالس عمال الوحدات التي تتألف منها المؤسسة، ويتكون مجلس المؤسسة أو الوحدة من سبعة اعضاء الى خمسة وعشرين حسب الاهمية العددية لجماعة العمال، وتصدر آراه وتوصياته حول:

- مشروع المخطط لتطوير الوحدة أو المؤسسة في نطاق تحضير المخطط الوطني.
- الحسابات التقديرية لإيرادات ومصاريف المؤسسة أو الوحدة.
- مشاريع البرامج المتعلقة بالنشاط ولاسيما بالإنتاج والتموين والتسويق.
- حساب الاستغلال والميزانية السنوية وتقرير المندوبين للحسابات.

***اللجان الدائمة:** يمكن أن يحدث داخل مؤسسة أو وحدة، لجنة أو عدة لجان دائمة وهي خمس لجان للشؤون التالية: الاقتصادية والمالية والتي تتكفل بدراسة جميع المسائل القابلة للإنتاج والتسيير وتشترك في ابرام الصفقات، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية تتكفل بدراسة المسائل المتعلقة بوضعية العمال الاجتماعية وبتسيير المؤسسات الاجتماعية والثقافية التابعة للمؤسسة، لجنة شؤون المستخدمين والتكوين تتكفل بتوظيف المستخدمين والاهتمام بالفوائد المادية الممنوحة لهم، لجنة شؤون حفظ صحة وأمن العمال وتقترح جميع التحسينات التي تراها مستحبة للمؤسسة، لجنة الشؤون التأديبية تتكفل بإعطاء رأي في كل المسائل المتعلقة بالتأديب التي طرحها المدير، وتتألف اللجان الدائمة من أعضاء يعينهم مجلس العمال.

***مجلس المديرية:** يحدث في كل مؤسسة مجلس مديرية يترأسه المدير العام ويتألف من عدد من النواب المباشرين لهذا المدير ومن ممثلين ينتخبهم مجلس العمال لمدة ثلاث أعوام، ومن أهم أعمال مجلس المديرية: وضع البرامج العامة لنشاط المؤسسة ومشاريع برامج البيع والإنتاج والتموين، وضع مشاريع توسيع نشاطات المؤسسة ومخططات وبرامج استثماراتها، القيام بالمساعدات المصرفية والمالية وحساب الارباح والخسائر، تسوية خلافات المؤسسة[1].

[1] rebulique algerienne democratique et populaire, gestion, op.cit, pp 19-24.

وهكذا نصب الى غاية 25 جوان 1975، 31 مجلسا عُماليا في المؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية، و469 مجلسا في مختلف الوحدات تضم 4 آلاف منتخبا[1].

ولكن تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات تخللته بعض المشاكل، فقد اصبحت بعض اللجان لا تشتغل بصورة منتظمة، ولاسيما لجنة التأديب التي تولدت منها قيود ادت الى نزاعات بين العمال، كما يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية التي هي أهم لجنة في مجال الرقابة الشعبية لا تعتبر ذات اهمية وفعالية، فهي لا تجتمع إلا بصورة استثنائية، وهذا أدى الى صراعات بين مجالس العمال والإدارة في مجال عمل اللجان، فقد كان مدراء المؤسسات يتجاهلون قرارات المجالس وفشلوا في تزويدها بالمعطيات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، واستخدموا اللجان التأديبية لفرض آرائهم[2]. كما صاحب تطبيق التسيير الاشتراكي نقائص تتعلق بالصعوبات في الفهم الصحيح لمكانة العامل في المجتمع، بإسهامه النشيط في عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي ضمن المؤسسة والممارس للإنتاج، إلا انه اعتبر مجرد وسيلة لتسهيل الحصول على المدخول للمؤسسة[3].

ان التسيير الاشتراكي للمؤسسات يشكل أداة صالحة لممارسة الديمقراطية الداخلية، وهذا اذا كان تطبيق مبادئه مُحكما، ولكن ما حدث عكس هذا، فالملاحظ أن القرارات التي تصدر عن مجلس العمال لا يمكن تطبيقها إلا بعد المصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة فهذا الاخير هو الجهاز المحوري والأساسي في عملية التسيير واتخاذ القرارات، وفي مجلس الادارة نجد أن المدير هو المهيمن لأنه يتمتع بسلطات أوسع من بقية أعضاء المجلس الذين يقوم بتعيينهم وبإمكانه أن يعزلهم وتوقيف المجلس، كما لديه اتصال مباشر بأجهزة الدولة العليا[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص 228.

[2] سليمان الرياشي وآخرون، الازمة، المرجع السابق، ص ص 340-341.

[3] عبد اللطيف بن آشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص ص 470-476.

[4] سليمان الرياشي وآخرون، الازمة، المرجع السابق، ص ص 342-344.

لقد أدى سوء التسيير الى حدوث العديد من الاضرابات العمالية، نذكر منها:

- رفض عمال موانئ الجزائر، بجاية، وهران، عنابة، بتاريخ 8 ماي 1977 تفريغ البواخر التي تنتظر دورها، وتدخلت الشرطة لإرغامهم على العمل ولكن دون جدوى، وهذا أدى الى تدخل الرئيس بومدين للتحاور مع المضربين.
- اضراب عمال المخابز في الجزائر العاصمة في أول يوم من شهر رمضان سنة 1975 بسبب الندرة وارتفاع الأسعار والمطالبة برفع أجورهم، وفي السنة نفسها اضرب عمال السكك الحديدية.
- في صيف 1978 أعلن عمال المؤسسة الوطنية للآلات الميكانيكية إضرابهم، بسبب المدير الذي لم يعطهم الاجور التي وعدهم بها[1].

3- الثورة الزراعية:

بالرغم من أن المشروع الوطني للتنمية انطلق منذ 1967، إلا أن الاصلاح الزراعي لم يبدأ إلا في بداية 1971، فالإنتاج الزراعي الخام كان يصل الى 2300 مليون دينار عام 1963 ثم صعد الى 2508 مليون سنة 1965، لكنه انخفض الى 1677 مليون عام 1966، فالزراعة التي كانت تمثل 22% من الانتاج الوطني الخام سنة 1963 لم تعد تمثل منه سوى 15,8% سنة 1966. فالحبوب مثلا التي تحتل زراعتها 80% من الاراضي الزراعية كانت تعطي محاصيل قدرها 23 مليون قنطار عام 1963 و 17 مليون عام 1965 ثم 8 مليون سنة 1966، أما الانتاج الحيواني ولاسيما الغنم الذي لا يزال بين أيدي المربين الخواص التقليديين فقد سجل تحسنا، اذ ارتفع عدد الاغنام من 5,3 مليون راس سنة 1963 الى 7,1 مليون عام 1967[2].

وجراء هذا الانخفاض في الانتاج الزراعي وتدهور الحالة الاجتماعية للفلاحين، حتم على القيادة السياسة ضرورة ادخال اصلاحات تساعد على تجاوز الوضعية النقدية المنخفضة في

---

[1] سليمان الرياشي وآخرون، الازمة، المرجع السابق، ص ص 348-249.

[2] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [د.ت]، ص ص 36-37.

المجال الزراعي[1]، فزادوا الاستثمارات الزراعية الفعلية من 1,88 مليار دينار خلال المخطط الثلاثي الى 4,35 مليار خلال المخطط الرباعي الأول، ولا شك أن هذا التطور يدل على اهتمام الدولة بتلبية حاجات تطوير الزراعة كقطاع منتج، وقسمت الاستثمارات الزراعية خلال المخطط الرباعي الاول على النحو التالي: تقوية وتجهيز مياه الري 1,9 مليار دج، الفلاحة 2,92 مليار دج، الصيد 120 مليون دج.

واهتمت الدولة بتطوير الفلاحة في ثلاثة اتجاهات، أولها تطوير الري من الري الطبيعي أي ما تمطره السماء الى الري الصناعي، ثانيا تطوير الانتاج النباتي والحيواني عن طريق التوسع في التشجير وزراعة الحبوب والاهتمام بتربية المواشي والطيور والأسماك، مع تدعيم الزراعة بأدوات ميكانيكية متطورة، أما الاتجاه الثالث هو تدعيم صغار الفلاحين[2].

وبالنسبة للمخطط الرباعي الثاني فإن المقدار الذي خصص للاستثمارات الزراعية هو 16,72 مليار دج، واهتم هذا المخطط بتطوير أسلوب الانتاج الزراعي لأنه يشكل جزءا من القطاع المنتج، واهم الفروع المستثمرة هي:

- الزراعة النباتية والحيوانية 12,00 مليار دج، استثمرت في استصلاح الاراضي والغابات، والانتاج الحيواني.
- أعمال الري 4,6 مليار دج، استثمرت في بناء السدود والتنقيب وصرف المياه، الري الزراعي، المياه الصالحة للشرب.
- الصيد البحري 0,12 مليار دج، استثمرت في الثروات السمكية، تربية الأسماك في أحواض، السفن، مركبات لحفظ الاسماك.

ومن أبرز أهداف الاستثمار الزراعي خلال فترة المخطط الرباعي الثاني مايلي:

- استصلاح 500.000 هكتار من الاراضي الجديدة.
- غرس 100.000 هكتار جديدة من الأراضي بالأشجار المثمرة.

---

[1] عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص 93.

[2] محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة، المرجع السابق، ص ص 201-205.

- تشجير 607.000 هكتار من الأراضي الجبلية او الاراضي قليلة الاستعمال زراعيا.
- تربية الحيوانات في حظائر وتجهيزها بمراكز للماء ومراكز العلاج البيطري على مساحة 1,8 مليون هكتار[1].

جدول يوضح قيم الاستثمارات في القطاع الزراعي خلال المخططات التنموية الثلاث

الفـــترة / المجـــال	المخطط الثلاثي 1967-1969	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977
زراعة+ري (مليار دج)	1,9	4,1	16,6
زراعة+ري (%)	17	14,5	15

المصدر: عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص 96.

يظهر من الجدول أن قيمة الاستثمارات في قطاع الزراعة قد ازدادت خلال الفترة الزمنية 1967- 1977، من 1,9 مليار دج الى 16,6 مليار دج، وهي نسبة تعتبر عالية نسبيا، أما على مستوى الانتاج ورغم هذه الاصلاحات فإنه ظل في حالة تدهور ولم تستطع الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، فمثلا بالنسبة للقمح كان الاستهلاك 2,8 مليون طن ولكن نسبة الانتاج كانت 1,7 مليون طن وهذا أدى الى العجز[2].

3-1- المحتوى السياسي لميثاق الثورة الزراعية:

ان ميثاق الثورة الزراعية الذي صادق عليه مجلسا الثورة والحكومة في 8 نوفمبر 1971، هو سياسة تستهدف معالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي بالجزائر، ويهتم برنامج الثورة الزراعية بدمج الزراعة في قطاع واحد منسجم في وحداته وضمان ترقيته ككتلة واحدة، تقوم على مبدأ "الارض لمن يخدمها"[3].

---

[1] محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة، المرجع السابق، ص ص 284-293.

[2] عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص 96.

[3] حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 323.

ومن أهداف الثورة الزراعية:

- توفير الهياكل الاساسية لقطاع الزراعة كالجرارات والحاصدات.
- جرد الأراضي البور واستصلاح الأراضي التي احرقها المستعمر.
- اعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل واسعة الاستهلاك كالقمح، البطاطا، الطماطم....، للحد من استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة.
- تحديد أسعار المنتوجات الغذائية التي لا يستطيع المواطن الجزائري الاستغناء عنها.
- التكفل بمشاكل الفلاحين ومدهم بالعتاد اللازم وتشجيعهم على الرفع من منتوجاتهم.
- مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية والوقوف على مدى انجازها.
- انتهاج سياسة الملكية الجماعية للأراضي الزراعية.
- توزيع الارباح على الفلاحين والقضاء على نظام الخماسة.
- انشاء تعاونيات فلاحية[1].

ويتلخص مضمون الثورة الزراعية في اعادة توزيع عادل وفعال لوسائل الانتاج والأراضي على الفلاحين، وإدماجهم في مجهود تنمية البلاد، وتحسين ظروف معيشتهم، وتحديد وضبط الأنظمة الاساسية للملكية العقارية، على أن يشارك الفلاحون في اختيار شكل التنظيم الأكثر ملائمة لاحتياجاتهم[2].

ومن أهم ما تضمنته نصوص الثورة الزراعية :

أ- تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية بحيث تأمم الاراضي والنخيل وتلحق بهذا الصندوق على أساس ثلاثة أوضاع هي:

***التغيب عن الأرض:** ينبغي على الثورة الزراعية القضاء على كافة أشكال التغيب عن الارض فهذا الوضع يرجع الى اهمال الاراضي واستثمارها الناقص، وانطلاقا من مبدأ "الارض لمن يخدمها" يعد متغيبا كل مالك لا يستغل أرضه شخصيا، وعليه تأمم أراضي المالكين المتغيبين

---

[1] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص ص 24-25.

[2] محمد العيد مطمر، الرئيس، المرجع السابق، ص 57.

وتستغل من طرف العمال الموجودين فيها والفلاحين الذين لا يملكون الارض ويعيشون في نفس البلدية أو الناحية، ولا تطبق هذه القاعدة على ثلاث حالات:

- حالة الملكية لمساحة صغيرة جدا،لا تتجاوز 5 هكتارات,
- حالة اضطرار بعض الملاكين لترك أراضيهم على اثر الحرب.
- حالة الاشخاص العاجزين عن خدمة الارض (الشيوخ، العجزة، النساء، الايتام الصغار).

***الغاء الملكية الواسعة:** يقصد بهذا تحديد الملكية الواسعة بإزالة الفوارق التي تسود العالم الريفي، فتحديد هذه الملكيات تمكن من استخدام طاقات العمل لعائلة واحدة، بجعل المالك مضطرا لاستغلال ارضه لأقصى حد واستثمارها في كل الظروف، وتحدد مساحات الأراضي تبعا للأوضاع الطبيعية للأراضي والإمكانيات التي تتغير من منطقة الى اخرى[1].

ومبدأ وضع حد أقصى للملكية الزراعية هو بهدف اعادة بناء الهيكل الزراعي في الجزائر الذي يتشكل من قطاعات متفاوتة القوى الإنتاجية، لأن أخطر نتيجة في الملكية الواسعة هي استغلال الوحدات الزراعية الكبيرة للوحدات الزراعية الصغيرة، وهذا ما سبب مشاكل في الانتاج والتشغيل، وتدهور الوحدات الضعيفة لفائدة الوحدات الكبيرة، وهذا يتنافى مع مبدأ التطبيق الاشتراكي[2].

***أراضي الجماعات العمومية والخاصة:** ان نقصان الاراضي بالنسبة لعدد الفلاحين الذين لا يملكون الأرض أو يملكون قليلا منها يجعل من الضروري استثمار أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، واستغلالها بشكل كثيف، وكذلك استثمار كل أرض لا مالك لها بصفة عامة[3].

ب- تخصيص اراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية، ويتم ذلك وفقا لشروط أهمها:

***اختيار المستحقين:** يجب على الفلاح الذي سيعمل في الاراضي ان يكون له أهلية بدنية

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثورة الزراعية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976، ص ص 20-22.

[2] حسن بهلول، القطاع، المصدر السابق، ص 342.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثورة، المصدر السابق، ص 23.

لاستغلالها، ومنح الأرض للفلاح الذي يملكها على درجة ناقصة أي يفتقر لأرض كافية.

***طريقة تخصيص الأراضي:** ان تخصيص الأراضي يكون لفائدة مجموعة من الفلاحين بقصد قيامهم بالاستغلال في اطار تعاونية، اما التخصيص على شكل قطع منفردة فلا يعمل به.

***حقوق والتزامات المستحقين:** ينتفع المستحقون من المساعدة والعون التقني والمالي بقصد تسهيل تنصيبهم على الاراضي التي تخصص لهم، أما التزامات المستحقون فهي خدمة ارضهم شخصيا واستثمارها في اطار التوجيهات المقررة في المخطط الوطني، والمشاركة في الاشغال ذات الصالح الجماعي[1].

جاء في الميثاق الوطني حول الثورة الزراعية: "ان الثورة الزراعية ترمي الى تغيير انسان الريف، كما تهدف الى تحقيق اشتراكية الزراعة، وهي لن تتقدم خطوة الى الامام ما لم تتوصل الى تغيير ذهنية الفلاح....وبهذا صارت الثورة الزراعية أداة للتغيير الاجتماعي الذي لا ينفصل عن الثورة الثقافية....، ولهذا فكل عمل من أعمال الثورة الزراعية ينصب في الوقت ذاته على كل الشروط التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية"[2].وقال بومدين:"ان كلمة الثورة بسيطة، وهي تعني المساواة، وتعني أن الارض للإنسان الذي يخدمها، وان تَرفع عن العمل في الارض فليتركها، لأنه حرام أن يملك أرضا ويهملها، فهذا غير وارد لا في القرآن ولا في السنة،"[3].

كما اهتمت الثورة الزراعية بالقرية الاشتراكية أي السكن الريفي والتعاونيات، التي تهدف الى تلبية حاجيات المواطنين وذلك بإنشاء البنايات والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية من ماء وغاز وكهرباء، ومراكز للعلاج وأندية ثقافية ووكالة بريد ومواصلات ومدارس ومساجد، فهذه القرى تتميز بأن مكان انشائها قرب الاراضي التي يتم توزيعها على المستفيدين، وقد أعطى بومدين أمر بناء 1000 قرية اشتراكية و 5000 تعاونية فلاحية[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثورة، المصدر السابق، ص ص 24-25.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص 114.

[3] سليمة كبير، الرئيس، المرجع السابق، ص ص 24-25.

[4] وزارة الاعلام والثقافة، الثورة الزراعية القرى الاشتراكية، ورشات الفنون الطباعية، اسبانيا، 1976، ص ص 33-34.

وابتداءا من مارس 1975 عمدت الحكومة الى ادخال الثورة ضمن قطاع التسيير الذاتي، من خلال نظام التعاونيات وتطوير سياسة التجهيز وتحسين المداخيل بالنسبة للريف، وفسح المجال أمام البادية للمساهمة كقوة سياسية في مسيرة التنمية الوطنية، بحيث يكون نظام التسيير الذاتي لا مركزي[1].

3-2- نتائج الثورة الزراعية:

بالنسبة للمخطط الثلاثي الأول 1967-1969 كانت النتائج المتحصل عليها:

- تشجير اكثر من 10 آلاف من الأراضي وغرس أكثر من ألف هكتار بالأشجار المثمرة، اضافة الى اقتناء 5 آلاف جرار.
- تربية 3 آلاف من الأبقار الحلوب.

أما المخطط الرباعي الأول 1970-1973 فأهم النتائج المتحصل هي:

- توسيع مساحة الاراضي المغروسة بالأشجار المثمرة الى 7 آلاف هكتار.
- قلع أكثر من 80 ألف قنطار من اشجار العنب المخصصة لإنتاج الخمور[2]، فبعد قرارات 24 فيفري 1971 المتعلقة بتأميم الغاز والشركات البترولية قررت السلطات الفرنسية عدم شراء الخمور الجزائرية، ولهذا قرر بومدين تنظيف المساحات الزراعية المخصصة لأشجار العنب وتحويلها الى انتاج آخر[3].
- اعادة تشجير أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعية.
- بلغ عدد البقار الحلوب 9 آلاف، أما النعاج الحلوب بلغت حوالي 160 ألف نعجة.
- انشاء 15 معمل مستقل لإصلاح المعدات الزراعية و19 معملا متنقلا،و13 معصرة زيتون.

وتمثلت نتائج المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 فيمايلي:

- الغاء الضرائب على الفلاحين.

---

[1] محمد بوضياف، مستقبل، المرجع السابق، ص 344.

[2] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص ص 41-42.

[3] عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص 132.

- توسيع الزراعة في البيوت البلاستيكية.
- الشروع في بناء السد الاخضر للحد من زحف رمال الصحراء، وبلغ طول السد 1550 كلم ومتوسط عرضه 20 كلم.

اما بالنسبة لنتائج ميثاق الثورة الزراعية فقد اشرف بومدين شخصيا على سير العمليات، وقام بالعديد من الزيارات عبر أنحاء الوطن والاتصال بالجماهير الشعبية مباشرة وشرح لهم أهداف الثورة الزراعية[1]، وأهم انجازاتها:

- في 17 جوان 1972 دشن الرئيس بومدين أول تعاونية فلاحية في خميس الخشنة، وتوزيع عقود الاستفادة من الأراضي الزراعية وكان عدد الفلاحين المستفيدين ما يزيد عن 200,000 فلاح.
- في 14 جوان 1974 تم تدشين أول قرية اشتراكية في عين النحلة .
- في 17 يونيو 1975 صدور النصوص المتضمنة تطبيق الثورة الزراعية في المناطق الرعوية، وقررت فيها تحديد عدد القطعان ومنح الماشية للرعاة، وتأسيس تعاونيات تربية المواشي، وتأميم أراضي الرعي واستغلالها جماعيا[2]. وبهذا تم انشاء أكثر من أربعة آلاف تعاونية عاملة تخدمها أكثر من 280 مركز خدمات للمكينات الزراعية، كما تم بناء أكثر من مائة قرية اشتراكية[3].
- القضاء على الوسطاء المكلفين بتجارة الجملة وأصبح كل فلاح بإمكانه بيع انتاجه الزراعي دون وساطة في أسواق الجملة.
- تدشين بومدين العديد من المعاهد والمدارس العليا لتكوين اليد العاملة المختصة في الزراعة حيث ارتفع عدد الطلبة في المعهد الوطني الزراعي من 180 طالب سنة 1965 الى 9 آلاف طالب سنة 1975[4].

---

[1] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص 45.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص ص 210-211.

[3] لطفي الخولي، عن الثورة، المصدر السابق، ص 184.

[4] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص ص 45-46.

كما أنه من ايجابيات الثورة الزراعية القضاء على النظام الاقطاعي الذي وضعه الاستعمار وجعل هناك تفاوتا في العدالة الاجتماعية، وامتصاص نسبة البطالة وخاصة منها في الريف، وإيقاف الزحف الريفي، اضافة الى أن الثورة الزراعية كانت نقطة تحول في الفكر الريفي وفي كيفية التعامل مع الارض واستغلال ثرواتها بوسائل تقنية حديثة[1].

رغم كل الجوانب الايجابية في تسيير الدولة للقطاع الزراعي إلا انه كانت تتخلله العديد من المشاكل والصعوبات، فأثناء فترة 1966-1968 كان الانتاج متقهقر وهذا بسبب تدخل السلطات العمومية في النشاط الزراعي وتسييره اضافة الى كيفية مكافئة العمال الذين كانوا يأخذون أجرة شهرية أكثر مما كانوا يتقاسمون الأرباح، وكذلك قلة الاطارات سواء منهم المهندسون أو التقنيون أو المسيرون، وإنهاك العتاد الفلاحي، ففي سنة 1966 مثلا كانت المزارع العمومية تملك 16 ألف جرار منها 9 آلاف عاطلة لأسباب مختلفة، عتاد قديم، فقدان قطاع الغيار، نقصان في الصيانة.....، أما العمال لكونهم لم يستطيعوا التحكم فعليا في نشاطهم فكانوا يقومون بأداء أقل جهد ممكن في انتظار أجرة شهرية ضعيفة[2].

ونتيجة لهذه الأوضاع تم في 1969 اعادة تنظيم القطاع الاشتراكي، وقامت السلطات باستثمارات معتبرة في الزراعة كما تم انشاء بنك متخصص في العمليات الزراعية، لكن هذه القواعد فضلت الاعتماد على الموارد البترولية أكثر من الاعتماد على الزراعة، وأصبحت الجزائر عام 1970 تستورد ما يقارب ثلث حاجاتها من الحبوب، و10% من الخضر الجافة و30% من البيض، و50% من الحليب، كما بدأت تستورد اللحوم[3].

أما الثورة الزراعية التي هي المحور الأهم في الاقتصاد الوطني باعتبارها ثورة دائمة، فإنها لم تعطي المطلوب منها، فقد أصبحت نكبة على الاقتصاد الوطني وخزينة الدولة، ومن أهم أسباب ذلك أنه لم يراع في تطبيقها سوى الجانب التنظيمي منها لأنه غير مكلف ويقوم

---

[1] سليمان بوشنون، الازمة الجزائرية جذورها وابعادها، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص 137-138.

[2] أحمد هني، اقتصاد، المرجع السابق، ص ص 35-36.

[3] نفسه، ص 37.

على العمليات الاحصائية والتوزيعية، أما الجانب الأهم الذي ظل مهملا فيتمثل في تصميم منهجية فلاحية متكاملة بعيدة الأهداف[1]، اضافة الى أن الثورة الزراعية كانت تريد تثبيت الفلاحين في أراضيهم والحد من النزوح الريفي وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين، فإن العكس هو الذي حدث، فقد استمر نزوح الفلاحين على المراكز الحضرية أي المدن حيث توجد الصناعة والأجور المرتفعة، وهذا ما أدى الى ظهور البطالة بالمدن والأحياء القصديرية[2].

أدت هذه التقلبات الى نقص الانتاج النباتي والحيواني وبدأ فقدان السلع يسود الأسواق، وهنا انتهز المزارعون الخواص الظروف السيئة رغم العراقيل والحواجز التي أنشأتها الادارة في تداول السلع الرأسمالية، فقد كانت التجارة تحت مراقبة البوليس، ومع ذلك أصبح هؤلاء المزارعون يحتكرون الأسواق، فبسبب قلة السلع كانوا يبيعون خضرهم ومنتوجاتهم بأكبر سعر حتى أصبح البعض منهم من أغنى سكان البلد وظهرت الفوارق الاجتماعية[3].

4- السياسة المالية والتجارية:

4-1-السياسة المالية:

ركزت الدولة الجزائرية على ضمان الاستقلال المالي من أجل دعم التحرير الاقتصادي للجزائر من خلال تأمين الشغل واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي قدرة الدولة على تمويل مشاريعها الانمائية بمواردها الخاصة[4].

قامت السلطة الحاكمة بإنشاء بنوك وطنية تقوم بتمويل النشاط الاقتصادي وتخفف العبء على البنك المركزي والخزينة العمومية، ففي 1966 قررت الحكومة تأميم شبكة البنوك الأجنبية وإحداث بنوك يكون رأسمالها جزائري 100%[5]، وكان أول بنك تم انشاءه هو البنك الوطني الجزائري ويعتبر الوسيط لكل المعاملات مع الخارج، فضلا عن توليه عملية تأمين الخدمات

---

[1] سليمان بوشنون، الأزمة، المرجع السابق، ص 132.

[2] عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص ص 98-99.

[3] أحمد هني، اقتصاد، المرجع السابق، ص ص 38-40.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص186.

[5] أحمد هني، اقتصاد، المرجع السابق، ص 68.

المالية للأشخاص والمجموعات المهنية والمؤسسات الصناعية والزراعية للقطاع الاشتراكي، وفي نفس سنة 1966 تم انشاء القرض الشعبي الجزائري، وهو يمول المؤسسات الصناعية والحرفية الصغرى والمتوسطة، ويقدم قروضا للسياحة والقطاع الفلاحي التعاوني، وفي سنة 1967 تم انشاء البنك الخارجي الجزائري لتمويل التداول السلعي مع الخارج، فضلا عن تدخله في انتقاء أنواع الواردات[1].

وفي أول نوفمبر 1967 تمت "جزائرية" النظام المصرفي والبنكي بإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية لاسيما في المعاملة الخارجية ولذا أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تحتكر جميع عمليات البنك والصرف والقرض، وأصبح منذ بداية سنوات 1970 الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي للجزائر، بحيث تقدم الطلبات الاستثمارية للخزينة العمومية التي كانت تعتمد على الموارد البترولية وعلى ميزانية الحكومة وأدى ذلك الى تحويل البنوك التجارية الى هيئات ادارية تقوم بتنفيذ ما قررته الخزينة، حتى أصبح البنك المركزي متخصص في اعادة تمويل هذه البنوك والتخلي عن مهمته في اصدار العملة، ونجم عن هذا ظهور مديونية ضخمة لمؤسسات القطاع العام تتحملها البنوك دون مقابل، وانتقل الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد يعتمد على الاستدان أكثر مما هو اقتصاد قرض[2].

4-2- السياسة التجارية:

على صعيد التجارة الداخلية كانت أهدافها:

- برمجة العمليات التجارية انطلاقا من أهداف التخطيط من أجل الاستجابة للاحتياجات المخصصة في مجال استثمارات الانتاج والاستهلاك من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وبضائع التجهيز والسلع الاستهلاكية من مواد غذائية.
- تحسين شروط التموين الخاصة بالبضائع الأساسية والحد من استيراد البضائع غير الأساسية وكذلك تثبيت الأسعار والأرباح، والإشراف على توحيد تلك الأسعار على كافة الوطن.

---

[1] نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص 141.

[2] أحمد هني، اقتصاد، المرجع السابق، ص ص 68-70.

- اعداد قائمة تفصيلية للحاجيات القومية من بضائع وخدمات وجمعها على مستوى الادارة التجارية حتى تتمكن الدولة من التعرف على تطورات الطلب وتنسيقه مع العرض.
- تكوين مخزون من الاحتياطي لمجموعة من السلع ذات الضرورة القصوى.
- تدخل قطاع الدولة لتقصير دورات التوزيع وترشيدها.

باشرت الادارة التجارية في العمل على القضاء على الهياكل البالية التجارية وأن تعد هياكل جديدة أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجزائري، كما أنشأت وسائل تخزين وأماكن بيع موزعة بشكل متوازن لتنظيم تجارة الجملة وهذا في سبيل تأمين حاجيات الشعب وسلامة التموين واستقرار الأسعار، والقضاء على الوسطاء تدريجيا[1].

اما على الصعيد الخارجي فمن أهم الاجراءات التي اتبعتها الدولة لإعادة تنظيم التجارة الخارجية، اعادة تنويع مواد التبادل التجاري ووضع سياسة جمركية مطوعة لخدمة هذا الغرض، فقد كان التبادل الخارجي يتم بشكل كبير مع فرنسا ولذلك سعت الدولة لإتمام استقلالها الاقتصادي بتنويع تعاملها مع الدول الأجنبية، وفي فيفري 1968 اتخذت الدولة اجراءات جمركية فيما يخص السلع المستوردة ، وتتمثل فيمايلي:

- ✓ اعفاء معدات التجهيز والمواد الخام والسلع الاستهلاكية التي تلبي الحاجات الاساسية من الرسوم الجمركية.
- ✓ فرض رسوم على السلع الاستهلاكية بالدرجة الثانية نسبة 58 الى 80%، وبنسبة 45 الى 60% اذا لم تكن تنتج محليا.
- ✓ فرض رسوم بنسبة 100 الى 150% بالنسبة للسلع الفاخرة اذا كانت تنتج محليا و80 الى 120% اذا لم تكن كذلك[2]، وبمجيء سنة 1969 كانت السلطة قد تحكمت في 90% من الواردات و 80% من الصادرات[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المرجع السابق، ص ص 116-118.

[2] نفسه، ص ص 120-121.

[3] نور الدين زمام، السلطة، المرجع السابق، ص 143.

من النتائج المتحصل عليها في تطبيق السياسة التجارية، انخفاض استيراد مواد الاستهلاك وتعويضها بالإنتاج القومي، ففي عام 1965 كانت 58% و في عام 1974 أصبحت 28,30%، وفي فترة عشر سنوات 1965-1975 تضاعف حجم المبادلات التجارية بمعدل 6,9% حيث ارتفع من 6460 مليون دج عام 1965 الى 44 ألف مليون دج عام 1975، وارتفع حجم الاستيراد في نفس الفترة من 3,3 مليار دج الى 24,5 مليار دج، بينما ارتفع حجم الصادرات من 3,14 مليار دج الى 20 مليار دج، اما الميزان التجاري فكان في حالة عجز منذ عام 1969 حتى عام 1974 سنة الزيادة في اسعار البترول حيث اصبح متوازن[1].

نستنتج أن توجه القيادة السياسية في مجال التنمية اعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة، وخلق مؤسسات صناعية كبرى وقد سمح هذا الوضع بظهور قطاع عام قوي وفئة من البيروقراطيين والتكنوقراطيين الذين أعطيت لهم الصلاحية في تسيير الاقتصاد والإدارة، بينما أدرجت باقي المجالات كالزراعة الى مراتب ثانوية، لأن التصنيع وفق مسؤولي الدولة الجزائرية هو حجر الأساس في بناء الاقتصاد الوطني، والذي تحقق بالاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الأجنبية عن طريق تأميم مواردنا الطبيعية والتحكم في النظام المصرفي والتجارة.

أما بالنسبة للثورة الزراعية فقامت الدولة بمساعدة الفلاحين عن طريق التوزيع العادل للأراضي ووسائل الإنتاج والقضاء على الملكية الفردية، ولكن هذه الثورة واجهتها العديد من المصاعب ولم تحقق النتائج المتوقعة منها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص ص 124-125.

خـــاتـمـة

عمل الرئيس بومدين على بناء دولة حديثة وقوية تدافع عن حقوق الشعب وتكون محترمة لدى العام والخاص، كما عمل على تنظيم السلطة باعتمادها على اسس جديدة تمنع التشتت والتقسيم، وكان ذلك بتكوين مجلس الثورة والحكومة الجديدين واللذان يضمان قادة الثورة وعظمائها، واهتم كذلك بومدين بتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية، ومواجهة المشاكل الاجتماعية كالحرمان والبطالة.

من خلال دراستي هذه استنتجت أن الرئيس بومدين كانت قضيته الاساسية اتجاه الجزائر هي نشر التنمية في جميع مجالاتها الإدارية، الاقتصادية، الزراعية، والاجتماعية، وذلك لبناء الدولة والمجتمع والأمة الجزائرية.

وقد توصلت الى مجموعة من النتائج أوجزها فيمايلي:

– ان هواري بومدين شخصية عظيمة، اشتهر بذكائه وشجاعته وإيمانه وصلابته ومواقفه الحازمة وتواضعه، هذه الخصال كلها سمحت له أن يتحدى مصاعب الحياة الريفية وتحقيق حلمه بالدراسة في الجامع الازهر وارتقاءه بسرعة في صفوف جيش التحرير الوطني، ولكنه اهتم في تنظيم جيشه بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي عوض الاعتماد على الضباط الجزائريين.

– نشبت صراعات بين هيئة الاركان بقيادة بومدين والحكومة المؤقتة الجزائرية، بسبب عدم اهتمام الأخيرة بالثورة في الداخل، وازدادت الصراعات مؤدية الى ازمة صائفة 1962 والتي كانت صراع من اجل الحكم وانتهت برئاسة بن بلة لأول حكومة جزائرية مستقلة وهذا كان لصالح بومدين لأنه هو الذي وضع بن بلة في الواجهة السياسية لتحقيق بقاءه في الزعامة.

– بالنسبة لقضية اعدام العقيد شعباني فلم يظهر ليومنا هذا من المسؤول الرئيسي على هذا الحكم، لأن هناك مستفيدان من هذا الاعدام هما بن بلة وبومدين، وكلاهما نفيا الأمر وألحقاه بالآخر.

– قام العقيد بومدين بانقلابه على الرئيس بن بلة والتي أسماها بحركة التصحيح الثوري، مبررا بأن بن بلة وقع في العديد من الأخطاء وأهمها حكمه الفردي لأهم مؤسسات الدولة، وبنجاح

الانقلاب وصل بومدين الى مُبتغاة وهو قيادة السلطة الحاكمة بالجزائر.

– شهدت فترة حكم بومدين نظام رئاسي شديد المركزية رغم أنه يقوم ظاهريا على النظام اللامركزي، وقد وصف حكمه بالنظام العسكري الاستبدادي.

– اتبع بومدين سياسة بناء مؤسسات الدولة انطلاقا من القاعدة وذلك بتطبيق سياسة التوازن الجهوي وقانوني البلدية والولاية، ولكن بقيت القرارات والأحكام تأتي من السلطة الحاكمة.

– منذ حكم بومدين للجزائر سنة 1965 بقيت الجزائر بدون دستور ولا مجلس شعبي وطني اي البرلمان وهمش الحزب الحاكم "حزب جبهة التحرير الوطني" حتى سنة 1976، أي أنه حرص على قيادة الدولة تحت أحكامه وحده دون تدخل اي طرف آخر، وهذا يعني تطبيقه للحكم الفردي كما كان الرئيس بن بلة.

– ظهرت اثناء حكم بومدين العديد من الحركات المعارضة له، وذلك لمناهضة حكمه الفردي للبلاد وتطهير الجزائر من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لأنهم اصبحوا هم المسؤولين في المؤسسات الحاكمة، وكان أسلوب بومدين في مواجهته المعارضة إما باغتيال قادتها أو نفيهم أو سجنهم.

– اهتم بومدين بالسياسة الخارجية للجزائر عن طريق الدفاع عن القضايا العادلة في العالم ودعم حركات التحرر ومواجهة التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة ومحاربة التخلف الاقتصادي، وادى هذا الى اعطاء هيبة دولية للجزائر، بالإضافة الى زيادة شعبيته وانتشار سلطته.

– ان النظام الاقتصادي الذي اتبعه بومدين هو النهج الاشتراكي دون المساس بالدين الاسلامي والمقومات العربية، والقضاء على النظام الرأسمالي، وفرض الملكية الجماعية لجميع موارد الدولة.

– نجحت الثورة الصناعية في تطبيقها للمخططات التنموية والتأميم الموارد الطبيعية وبناء المصانع الكبرى ومركبات البترول والغاز، وهذا أدى الى زيادة الانتاج الصناعي بخمسة اضعاف من 1965 الى 1978، توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

– طبقت الثورة الزراعية تحت شعار "الارض لمن يخدمها"، وفعلا وزعت الاراضي على الفلاحين بالإضافة الى العتاد الفلاحي، وبناء القرى الاشتراكية والتعاونيات الفلاحية، ولكن هاته الثورة لم تنجح لأنها أُهملت، وأدى هذا الى نقص في الانتاج الزراعي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي.

– أدت السياسة الاقتصادية الى ظهور الطبقية الاجتماعية وتكوين مسؤولي المؤسسات لثروات مالية كبرى. كما أن النزوح الريفي بقي منتشرا مما أدى الى الاكتظاظ السكاني بالمدن.

– نجحت السياسة المالية بتأميم جميع البنوك الجزائرية وجعلها في خدمة تمويل الاستثمارات الجزائرية وتقديم القروض للمؤسسات الصناعية والحرفية الصغرى والمتوسطة، وهذا قضى على احتكار المؤسسات الكبرى للصغرى.

– قامت السياسة التجارية الداخلية ببناء أسواق الجملة وأماكن تخزين مستلزمات العيش عبر مختلف أنحاء الوطن لتسهيل وصول المواطن الى حاجياته والقضاء على الوسطاء، اما بالنسبة للسياسة الخارجية أصبحت السلطة هي المتحكمة في صادرات وواردات الدولة بوضع سياسة جمركية تخدم تنمية البلاد.

– لحد يومنا هذا لم تظهر حقيقة وفاة الرئيس بومدين، هل هي وفاة طبيعية أمل لأسباب مجهولة.

الملاحق

الملحـــــق	العنـــــــــوان
الملحق رقم: 01	مقتطفات من تصريح مجلس الثورة الذي بثته إذاعة الجزائر في 19 جوان 1965 والذي نشرته جريدة "لوموند" الصادرة بتاريخ 20-21 جوان 1965
الملحق رقم:02	أمر رقم 65-182 مؤرخ في 11 ربيع الأول 1385هـ الموافق 10 يوليو1965 يتضمن تأسيس الحكومة الأولى الجديدة
الملحق رقم:03	أمر رقم 70-53 مؤرخ في 18 جمادى الأول 1390هـ الموافق 21 يوليو 1970 يتضمن تأسيس الحكومة الثانية (الجريدة الرسمية بتاريخ 24 جويلية 1970)
الملحق رقم:04	مرسوم رقم 77-73 مؤرخ في 4 جمادى الأولى1397هـ الموافق 23 أبريل 1977 يتضمن إعادة تنظيم هياكل الحكومة
الملحق رقم:05	أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7 رجب 1396هـ الموافق 5 يوليو 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني
الملحق رقم:06	مقتطفات من دستور الجزائر 22 نوفمبر 1976
الملحق رقم:07	مخطط الصناعات المصنعة يبين العلاقة بين قطاعي الصناعة والزراعة
الملحق رقم:08	ملخص اجتماع افتتاح أعمال اللجنة الوطنية للثورة الزراعية 17 جوان 1972 بالجزائر
الملحق رقم:09	صورة للعقيد محمد شعباني وبجانبه العقيد هواري بومدين
الملحق رقم:10	صورة لوزير الدولة شريف بلقاسم وقائد مجلس الثورة العقيد هواري بومدين، ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة.
الملحق رقم:11	صورة للقاء بين الرئيسين الجزائري هواري بومدين والكوبي فيدال كاسترو
الملحق رقم:12	صورة للرئيس هواري بومدين وعلى يمينه الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان، مارس 1975 بالجزائر

الملحق رقم:13	صورة للرئيس هواري بومدين رفقة الرئيس الليبي معمر القذافي، بحاسي مسعود الجزائر
الملحق رقم:14	صورة لمصنع الحجار الذي كان من أقوى المنشآت في ميدان تذويب الصلب وصناعة الأنابيب الملولبة في العالم (19 جويلية 1969)
الملحق رقم:15	صورة للرئيس هواري بومدين يقدم شهادة الاستفادة من الثورة الزراعية لأحد الفلاحين
الملحق رقم:16	جثمان الرئيس الراحل هواري بومدين يوم 30 ديسمبر 1978 بقصر الشعب الجزائر

الملحق رقم: 01

مقتطفات من تصريح مجلس الثورة الذي بثته إذاعة الجزائر في 19 جوان 1965 والذي نشرته جريدة "لوموند" الصادرة بتاريخ 20-21 جوان 1965

(...)أيها الشعب الكريم:

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والإحتياطات لضمان النظّام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد.

(...) ومع ذلك فلا يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الإقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الإنتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، لا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة.

إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلاّ بتمسكنا بمعتقداتنا، واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمه الخلقية ومثله العليا، وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الإعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الإستقرار السياسي في ظل الأخوة المستردة، وتثبيت الحكم الثوري على أساس تقدير صحيح وسليم للمركزية الديمقراطية ولتشييد مجتمع اشتراكي حقيقي.

أيها الإخوة المواطنون:

إن الجزائر اليوم تقف على عتبة أهم مؤتمر دولي يمكن أن ينعقد في بلد من بلدان العالم الثالث، وإن السمعة التي اكتسبتها بلادنا خلال ثورتها المباركة والتي جعلتها محظ أنظار العالم مما حدا بالدول الى أن تختارها مكانا لعقد المؤتمر الإفريقي الأسيوي، إن كل هذا لا ينسينا الثقة التي وضعتها في وطننا المفدى شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن الظروف الدولية مهما كانت طيبة، لا يمكن أن نسمح لشخص أن يستغلها لغاية فردية على حساب مصلحة الوطن العليا.

إن الصداقة الخالصة، والإحترام الأخوي الذي نحن مديونون به لهذه الشعوب ولقادتها تجعل من واجبنا أن نستنكر أمامها المؤامرات لميكيافيليته التي أحكم نسجها الديكتاتور الطاغية، وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدعم مثلنا العليا في التضامن والسلم. ولكن ليوسع سلطته الفردية ولاستعباد الضمير الوطني.

إن ابن بلة بعد أن رفع القناع عن الخداع والمغامرة، والمغالطة السياسية سيلقى المصير الذي خص به التاريخ كل المستبدين وسيفهم آنذاك أنه لاحق لأحد أن يهين الأمة، وأن يعتبر نبل الشعب غفلة وسذاجة، وسيفهم أنه لن يكون في امكان أي فرد أن يغتصب ـ بطرق فاسدة ـ الثقة السياسية التي يضعها فيه كبار الضيوف لتبرير خيانته العظمى.

إن بلدنا سيفي بجميع التزاماته بأمانة وإخلاص في اليدان الخارجي، وفي كل الميادين التي قطع فيها عهودا على نفسه أكثر من أي وقت مضى.

وإنا نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير العاطفة الذاتية والنزوات الفردية، بل سيكون في المجال الخارجي صورة منعكسة لسياستنا الداخلية المتجهة نحو تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا. ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الشخصية ننسي أعمالنا الأساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء.

وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوحي توجيهها باستمرار من المبادىء التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر.

المصدر: رشيد مصالي، هواري بومدين، المصدر السابق، ص ص 96-98.

الملحق رقم:02

أمر رقم 65-182 مؤرخ في 11 ربيع الأول 1385هـ الموافق 10 يوليو1965 يتضمن تأسيس الحكومة الجديدة

إن مجلس الثورة

- بناءا على بيان 19 يونيو 1965

وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور البلاد، يأمر مايلي:

المادة 1: تؤلف حكومة يتم تشكيلها كمايلي:

- هواري بومدين.....رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء
- رابح بيطاط..... وزيرا للدولة
- عبد العزيز بوتفليقة.....وزيرا للشؤون الخارجية
- أحمد مدغري..... وزيرا للداخلية
- أحمد قايد..... وزيرا للمالية والتخطيط
- أحمد محساس..... وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي
- بشير بومعزة..... وزيرا للأنباء
- محمد بجاوي..... وزيرا للعدل حامل الأختام
- أحمد طالب..... وزيرا للتربية الوطنية
- تجيني هدام..... وزيرا للصحة العمومية
- بوعلام بن حمودة..... وزيرا لقدماء المجاهدين
- بلعيد عبد السلام..... وزيرا للصناعة والطاقة
- عبد القادر زعيبك..... وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
- عبد النور علي يحيى..... وزيرا للأشغال العمومية
- محمد الهادي الحاج اسماعيل..... وزيرا للتعمير والإسكان

- نور الدين دلسي..... وزيرا للتجارة
- عبد العزيز زرداني..... وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية
- عبد العزيز معاوي..... وزيرا للسياحة
- عبد الكريم بن محمود..... وزيرا للشبيبة والرياضة
- العربي سعدوني..... وزيرا للأوقاف

المادة 2: يتولى رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء مهمة وزارة الدفاع الوطني.

المادة 3: تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته، وفي امكانه تعديلها بصفة كلية أو جزئية بموجب أمر يصدر منه.

المادة 4: يكون الوزراء مسؤولين بصورة فردية تجاه رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء ويكونون مسؤولين على وجه جماعي أمام مجلس الثورة.

المادة 5: تحوز الحكومة بموجب تفويض مجلس الثورة، السلطات الضرورية لسير أجهزة الدولة وكيان الأمة.

المادة 6: إن التدابير التي تتخذها الحكومة تصدر حسب الكيفية، على شكل أوامر أو مراسيم.

المادة 7: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وينفذ كقانون الدولة.

وحرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو 1965.

عن مجلس الثورة

الرئيس

هواري بومدين

المصدر: Abdelkader Boulsane, Les Gouvernements, op.cit, pp 63-64

الملحق رقم:03

أمر رقم 70-53 مؤرخ في 18 جمادى الأول 1390هـ الموافق 21 يوليو 1970 يتضمن تأسيس الحكومة الثانية (الجريدة الرسمية بتاريخ 24 جويلية 1970)

إن مجلس الثورة،

- بناء على بيان مجلس الثورة الصادر بتاريخ 19 صفر عام 1385 الموافق 19 يونيو سنة 1925.

- وبعد الاطلاع على الأمر رقم 25-182 المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1925 والمتضمن تأسيس الحكومة.

يأمر بمايلي:

المادة 1: تؤسس حكومة يكون تشكيلها على النحو التالي:

- رئيس الحكومة.....,, هواري بومدين
- وزير الدولة..... شريف بلقاسم
- وزير الدولة المكلف بالنقل..... رابح بيطاط
- وزير الشؤون الخارجية..... عبد العزيز بوتفليقة
- وزير الداخلية..... أحمد مدغري
- وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي..... محمد طيبي
- وزير العدل، حامل الأختام..... بوعلام بن حمودة
- وزير التعليم الابتدائي والثانوي..... عبد الكريم بن محمود
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي..... محمد الصديق بن يحيى
- وزير الصحة العمومية..... عمر بوجلاب
- وزير الأشغال العمومية والبناء..... عبد القادر زيباك
- وزير الأخبار والثقافة..... أحمد طالب
- وزير الصناعة والطاقة..... بلعيد عبد السلام

- وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية..... مولود قاسم
- وزير السياحة..... عبد العزيز معاوي
- وزير العمل والشؤون الاجتماعية..... محمد سعيد معزوزي
- وزير التجارة..... عياشي ياكر
- وزير المالية..... اسماعيل محروق
- وزير قدماء المجاهدين..... محمود قنز
- وزير البريد والمواصلات..... محمد قاضي
- وزير الشبيبة والرياضة..... عبد الله فاضل
- كاتب الدولة للتخطيط..... كمال عبد الله خوجة
- كاتب الدولة للمياه..... عبد الله عرباوي

المادة 2: يقوم رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء بمهام وزارة الدفاع الوطني.

المادة 3: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وحرر بالجزائر في 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970.

عن مجلس الثورة

الرئيس

هواري بومدين

المصدر:Abdelkader Boulsane, Les Gouvernements, op.cit, pp 85-87

الملحق رقم:04

مرسوم رقم 77-73 مؤرخ في 4 جمادى الأولى 1397هـ الموافق 23 أبريل 1977

يتضمن إعادة تنظيم هياكل الحكومة

إن رئيس الجمهورية،

- بناءا على الميثاق الوطني،

- وبمقتضى الدستور ولاسيما المواد 113 و114 و115 و111-5 منه،

يرسم مايلي:

المادة 1: يعاد تنظيم هياكل الحكومة التي تؤلف على النحو التالي:

- وزير الشؤون الخارجية..... عبد العزيز بوتفليقة
- وزير الفلاحة والثورة الزراعية..... محمد الطيبي العربي
- وزير الداخلية..... محمد بن أحمد عبد الغني
- وزير الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة..... أحمد بن شريف
- وزير النقل..... أحمد دراية
- وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية..... أحمد طالب الإبراهيمي
- وزير الأشغال العمومية..... بوعلام بن حمودة
- وزير الصناعات الخفيفة..... بلعيد عبد السلام
- وزير المالية..... محمد الصديق بن يحيى
- وزير المجاهدين..... محمد السعيد معزوزي
- وزير لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالشؤون الدينية... مولود قاسم نايت بلقاسم
- وزير الصحة العمومية..... سعيد آيت مسعودان
- وزير التربية..... مصطفى الأشرف
- وزير العدل..... عبد المالك بن حبيلس
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي..... عبد اللطيف رحال

–وزير البريد والمواصلات..... محمد زرقيني

– وزير العمل والتكوين المهني..... محمد أمير

– وزير السكن والبناء..... عبد المجيد أوشيش

– وزير التجارة..... محمد يعلي

– وزير الإعلام والثقافة..... رضا مالك

– وزير السياحة..... عبد الغني العقبي

– وزير الشبيبة والرياضة..... جمال حوحو

– وزير الصناعة الثقيلة..... محمد الياسين

– وزير الطاقة والصناعات البتروكيميا..... أحمد غزالي

– كاتب الدولة للتخطيط..... كمال عبد الله خوجة

المادة 2: يتولى رئيس الجمهورية مهمة وزارة الدفاع الوطني.

المادة 3: تنشأ كتابتان للدولة إحداهما مكلفة بالإنتاج النباتي، والأخرى بالإنتاج الحيواني.

المادة 4: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر 23 أفريل 1977

هواري بومدين

المصدر: Abdelkader Boulsane, Les Gouvernements, op.cit, pp 92-94

الملحق رقم:05

أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7 رجب 1396هـ الموافق 5 يوليو 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني

بِاسْمِ الشَّعْبِ

إنَّ مَجْلِسَ الثَّوْرَةِ ،

- بِنَاءً عَلَى بَيَانِ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1965 ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرَيْنِ رَقْمِ 65 ـ 182 وَرَقْمِ 70 ـ 53 الْمُؤَرَّخَيْنِ فِي 11 رَبِيعٍ الْأَوَّلِ عَامَ 1385 الْمُوَافِقِ 10 يُولْيُو سَنَةَ 1965 و 18 جُمَادَى الْأُولَى عَامَ 1390 الْمُوَافِقِ 21 يُولْيُو سَنَةَ 1970 وَالْمُتَضَمِّنَيْنِ تَأْسِيسَ الْحُكُومَةِ ،
- وَبِنَاءً عَلَى الْخِطَابِ الرِّئَاسِيِّ لِيَوْمِ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1975 ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرِ رَقْمِ 75 ـ 69 الْمُؤَرَّخِ فِي 27 شَوَّالَ عَامَ 1395 الْمُوَافِقِ أَوَّلَ نُوفَمْبَرَ سَنَةَ 1975 وَالْمُتَضَمِّنِ إِحْدَاثَ اللَّجْنَةِ السَّامِيَةِ لِلْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرِ رَقْمِ 76 ـ 51 الْمُؤَرَّخِ فِي 5 جُمَادَى الثَّانِيَةِ عَامَ 1396 الْمُوَافِقِ 3 يُونْيُو سَنَةَ 1976 وَالْمُتَضَمِّنِ اِسْتِدْعَاءَ هَيْئَةِ النَّاخِبِينَ وَتَنْظِيمَ الاِسْتِفْتَاءِ حَوْلَ الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ،
- وَبِنَاءً عَلَى الْمُوَافَقَةِ عَلَى مَشْرُوعِ الْمِيثَاقِ مِنْ قِبَلِ النَّدْوَةِ الْوَطَنِيَّةِ يَوْمَ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1976 ،
- وَبِنَاءً عَلَى مُوَافَقَةِ الشَّعْبِ عَلَى الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ الْمُقْتَرَحِ مِنْ طَرَفِ جَبْهَةِ التَّحْرِيرِ الْوَطَنِيِّ وَالْإِعْلَانِ الرَّسْمِيِّ لِلنَّتَائِجِ النِّهَائِيَّةِ لِاسْتِفْتَاءِ يَوْمِ 27 يُونْيُو سَنَةَ 1976 ،

يَأْمُرُ بِمَا يَلِي :

الْمَادَّةُ الْأُولَى : يَسْرِي مَفْعُولُ الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ، الْآتِي نَصُّهُ ، ابْتِدَاءً مِنْ تَارِيخِ نَشْرِهِ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْأَسْمَى لِسِيَاسَةِ الْأُمَّةِ وَقَوَانِينِ الدَّوْلَةِ .

الْمَادَّةُ 2 : يُنْشَرُ هَذَا الْأَمْرُ فِي الْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ لِلْجُمْهُورِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الشَّعْبِيَّةِ .

وَحُرِّرَ بِالْجَزَائِرِ فِي 7 رَجَبٍ عَامَ 1396 الْمُوَافِقِ 5 يُولْيُو سَنَةَ 1976 .

رئيس مجلس الثورة

هواري بومدين

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص01.

الملحق رقم:06

مقتطفات من دستور الجزائر 22 نوفمبر 1976

الفصل الأول

الجمهورية

المادة 1 :

الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية ، وهي وحدة لا تتجزأ .

الدولة الجزائرية دولة اشتراكية .

المادة 2 :

الاسلام دين الدولة .

المادة 3 :

اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية .

تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي .

المادة 4 :

عاصمة الجمهورية مدينة الجزائر .

النشيد الوطني وخاصيات العلم وخاتم الدولة ، يحددها القانون .

المادة 5 :

السيادة الوطنية ملك للشعب ، يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين .

المادة 6 :

الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة .

وهو المصدر الإديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات .

الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضاً لأي تأويل لأحكام الدستور .

الفصل الثاني

الاشتراكية

المادة 10 :

الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه ، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني . وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني .

مفهوم الاشتراكية ، طبقا لما ورد في الميثاق الوطني نصا وروحا ، هو تعميق لثورة فاتح نوفمبر 1954 ونتيجة منطقية لها .

الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية تستهدف إزالة استغلال الإنسان للإنسان ، شعارها : « من الشعب وإلى الشعب » .

المادة 11 :

تتوخى الاشتراكية تحقيق تطور البلاد ، وتحويل العمال والفلاحين إلى منتجين واعين ومسؤولين ، ونشر العدالة الاجتماعية ، وتوفير أسباب تفتح شخصية المواطن .

تحدد الثورة الاشتراكية خطوط عملها الأساسية للتعجيل بترقية الإنسان إلى مستوى من العيش يتلاءم وظروف الحياة العصرية ، وتمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية اقتصادية متحررة من الاستغلال والتخلف .

سيحظى النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ترتكز عليه الاشتراكية بالتطوير المستمر ، بحيث يستفيد من مزايا الرقي العلمي والتقني .

الفصل الثالث

الدولة

المادة 25 :

تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابها الوطني ، وعلى مجالها الجوي ، وعلى مياهها الإقليمية .

كما تمارس سيادة الدولة على كل الموارد المختلفة الموجودة على سطح جرفها القاري أو في باطنه ، وفي منطقتها الاقتصادية الخاصة بها .

المادة 26 :

تستمد الدولة سلطتها من الإرادة الشعبية .

وهي في خدمة الشعب وحده .

وتستمد علة وجودها ، وفاعليتها من تقبل الشعب لها .

المادة 27 :

الدولة ديموقراطية في أهدافها وفي تسييرها .

إن المساهمة النشيطة للشعب في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وفي تسيير الإدارة ومراقبة الدولة ، هي ضرورة تفرضها الثورة .

المادة 28 :

هدف الدولة الاشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع على أساس مبادىء التنظيم الاشتراكي .

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، ص ص 13-21.

الملحق رقم:07

مخطط الصناعات المصنعة يبين العلاقة بين قطاعي الصناعة والزراعة

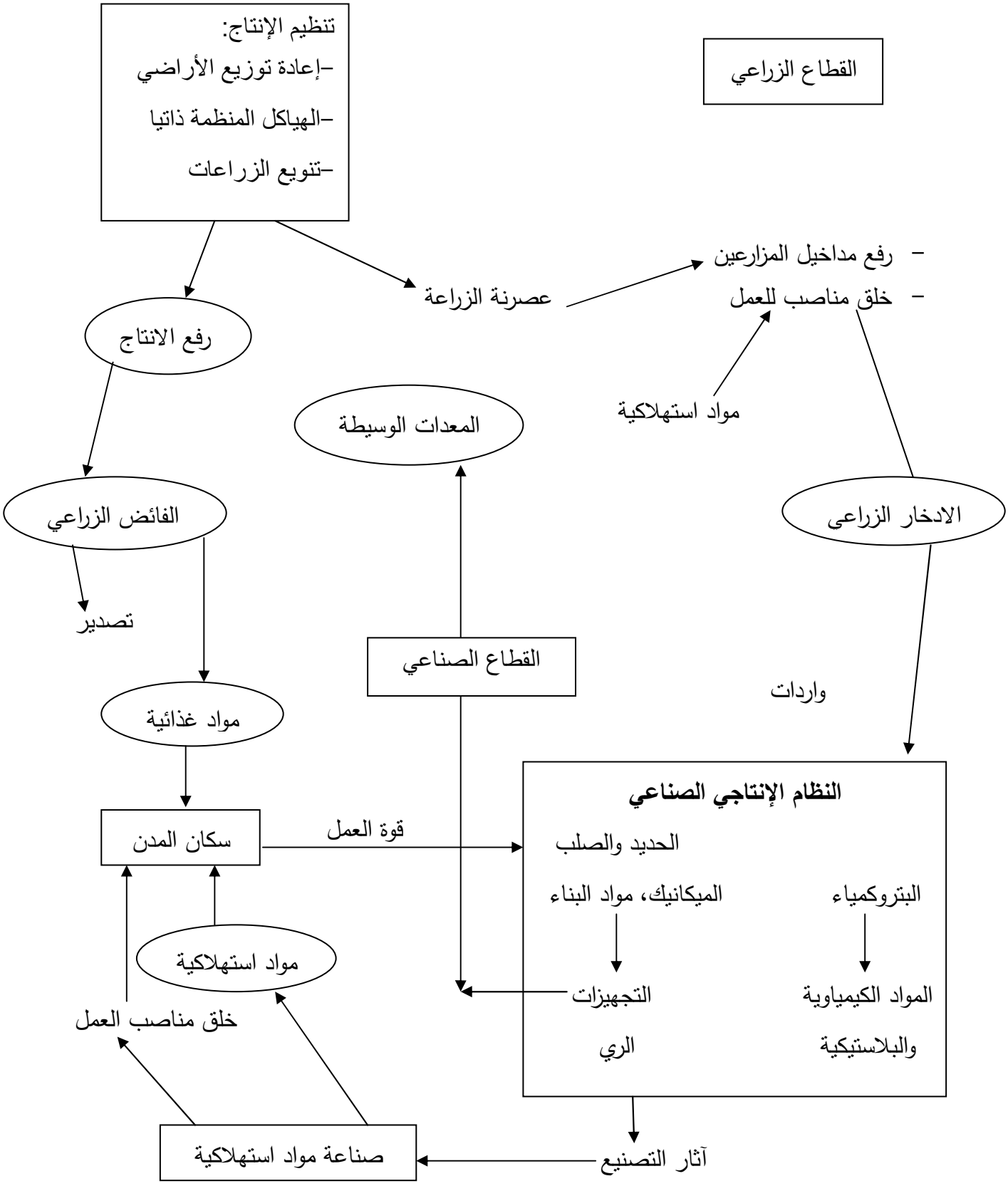

المصدر: اسمهان تمغارت، إشكالية، المرجع السابق، ص 101.

الملحق رقم: 08

ملخص اجتماع افتتاح أعمال اللجنة الوطنية للثورة الزراعية 17 جوان 1972 بالجزائر

أيها الإخوة

عقدنا هذا الاجتماع ، الذي هو عبارة عن جلسة عمل ، بمناسبة الشروع في تطبيق الثورة الزراعية.

لقد نصبناكما تعلمون اللجنة الوطنية للإصلاح الزراعي بصفة رسمية .

ونحن نجتمع اليوم بحضور رؤساء النواحي العسكرية والمحافظين الوطنيين، ورؤساء المجالس التنفيذية والشعبية للولايات ، لأن هذه السلطات لها دور ايجابي في تطبيق الثورة الزراعية . والسبب الرئيسي في هذا الاجتماع هو تحديد دور الولاية ومسؤوليتها في تطبيق الثورة الزراعية، ولهذا فإني أعلق أهمية كبرى على هذا اللقاء.

لقد تكلمنا على الثورة الزراعية كثيرا، وقضينا سنوات في درس و مناقشة و إعداد النصوص النهائية لها ، واليوم صدر القانون العام ، وُحدد الإطار الكلي للثورة الزراعية ، وقد شارك الجميع في هذا القانون قبل صدوره . وهناك قوانين أخرى ستصدر بعد ذلك تعدها اللجنة الوطنية للثورة الزراعية وتقدمها إلى مجلس الثورة والحكومة .

إن المجلس التنفيذي للولاية له دورهام في التطبيق ، ونحن اخترنا استعمال الأجهزة الحالية على جميع المستويات المحلية في تطبيق الثورة الزراعية ، لأنها منتخبة ولها صلاحيات ، حيث يتولى الوالي اتخاذ القرارات بصفة مؤقتة ، قبل تزكيتها قانونيا . و إن مجلس الولاية هو همزة وصل بين القاعدة والقمة ، وله دور أساسي وحاسم ، في نجاح الثورة الزراعية ، ونظرا لأهمية الثورة الزراعية يجب أن يتحمل مجلس الولاية مسؤولياته كاملةً ، و على سبيل المثال فإن قائمة المستفيدين أو الذين

يتم تحديد ملكيتهم من طرف المجلس التنفيذي ، لا بد أن تناقش من طرف المجلس الشعبي للولاية في جلسة علنية مفتوحة لجميع الناس ، حتى يكون العمل عادلا خال من التعسف و الظلم ، والمجلس البلدي هو الآخر له دور كبير و أساسي في تطبيق الثورة الزراعية ، ومن حق الولاية أن تساعد فنيا المجالس الشعبية أثناء التطبيق.

والحزب له دوره الأساسي ، وأنا أقول بأن هناك أناس يقولون أن الحزب ليس له شغل وأعتقد أن معركة الثورة الزراعية هي معركة الحزب ، وأتوجه بهذا للمحافظين السياسيين في الحزب وأكرربأن الثورة الزراعية يجب أن تكون معركة المناضلين ، وأن يقوموا بشرح مغزى الثورة الزراعية و أهدافها.

والمجلس البلدي في إطار الثورة الزراعية يتكون من الأعضاء المنتخبون ، ومن ممثلي المنظمات الوطنية التابعة للحزب ، والفلاحين الفقراء والفلاحين بدون أرض . وهناك أيضا لجنة التحكيم والمراجعة للولاية ، و يكمن دورها في النظر في كل القضايا التي تعرض عليها ، واتحادات الفلاحين لها دور هام في التعبئة ، لكن للأسف إن هذه الاتحادات ما زالت لم تنظم بعد ، ويجب على هذه الاتحادات أن تفتح الباب للفلاحين الفقراء الذين سيصبحون الحلفاء الطبيعيين للثورة الزراعية.

إن أهم شيء في الجانب السياسي هو إفهام الناس وشرح لهم حقيقة الثورة الزراعية وأهدافها ، وأنا هنا أطرح سؤال هل السلطات المحلية قامت بشرح أهداف الثورة الزراعية ؟ حقيقة إن أجهزة الإعلام من إذاعة وتلفزة وصحافة قامت بمجهود كبير ، ولكنه غير كافي بل يجب على المسؤولين من الولاة ومحافظي الحزب وكل المسؤولين أن يتصلوا بالجماهير الريفية في القرى والجبال ويتناقشوا معهم ، ويشرحوا لهم أهداف الثورة الزراعية ، ويصعدوا إلى قمم الجبال ، وأن لا

يترددوا إذا لزم الأمر في استعمال وسائل النقل التي يستعملها الفلاحون أنفسهم ، حتى يكونوا أقرب إلى الواقع.

إن عملية الشرح يجب أن تتبعها عملية تجنيد الولاة ومسؤولي الحزب وكل المسؤولين المحليين، والفلاحين الصغار والعمال لأن المعركة معركتهم .. ولا بد من تجنيد الشبيبة التي هي مستعدة للتجند في هذه المعركة ، لأن شبابنا يتسم بالحماس وحسن الاستعداد للعمل ، وأنا إذ أتكلم عن التجنيد فلا يعني هذا أن هناك في بلادنا ملاكا كبارا يقدرون على عرقلة هذا العمل ، ولكن هناك عناصر يمكن أن تقوم بدعاية معادية للثورة ، إن الكل يعرف أننا انتهجنا سياسة حكيمة بعيدة عن الغوغائية والانتقام وحاولنا أن نكون واقعيين في كل تصرفاتنا ، على أساس اختياراتنا الأساسية ومبادئنا الثورية التي لا نحيد عنها ، لقد حددنا أهداف سياستنا وعلى السلطات المحلية أن تكون مدركة لهذا المشكل ، مقدرة لأبعاده.

إن الثورة الزراعية في بلادنا ليست مجرد تحديد للملكية فقط بل هي عملية واسعة لها أبعاد كبرى ، إنها بداية تحول جذري و هام للريف الجزائري ، الذي تحمل كل قسوة وأخطار الاحتلال وخاصة في أيام الحرب التحريرية ، ورغم هذا فإن جـــماهير الريف لازالت صابرة ومؤمنة بتحسين أوضاعها تنتظر العدل والمساعدة ، فقد تحولت معظم الإطارات الريفية إلى المدينة عقب الاستقلال ، وأصبحت الأرياف شبه فارغة ، لذلك فإن عملية الثورة الزراعية تهدف إلى تطوير الريف بواسطة تنميته ليعود أبناؤه إليه ، ورغم الصعوبات التي ستواجهنا فأنا متفائل جدا من نجاح عملية تطبيق الثورة الزراعية ، لأن القضية قضية تصميم وعزم وإخلاص وإيمان ، والإصلاحات الزراعية التي فشلت في كثير من البلدان

كانت نتيجة لعدم وجود بعد في النظر وحصر الإصلاح الزراعي في تحديد الملكية فقط.

وقد قررنا تخصيص 100 مليون دينار جزائري للثورة الزراعية في هذه السنة ، أما قضية التعاونيات ، فلا يجب أن تفشل في بلادنا التي حققت أروع الانتصارات في حرب التحرير ، صحيح أن الناس عندنا مرتبطون بالأرض ، إلا أننا لا نريد القضاء على الملكية الفردية ولكننا نريد فقط توفير الحياة الكريمة للفرد وهذا ما يطلبه الـــمواطن الجزائري اليوم.

وقبل الختام أقول :

- إن قسما كبيرا من الأراضي الغنية هي الآن تحت إشراف الدولة ،
- و الفلاح أصبح يعمل فيها بكل كرامة .
- الصناعات الكبرى كلها الآن أصبحت ملكـــاً للـــدولـــة و بالتالـــي فهـــي ملك للشعب.
- البنوك والهياكل المالية كلها مؤممة.
- التجارة الخارجية مؤممة . و قطاع المحروقات والطاقة أصبحا تحت إشراف الدولة.
- الوضعية المالية في بلادنا سليمة جدا على جميع المستويات.

وأخيرا توجد على رأس الدولة قيادة ثوريه تعمل لفائدة الجماهير الشعبية ، وخاصة الفلاحين الفقراء الذين ستعمل الثورة على مساعدتهم وتحريرهم من الفقر والتخلف الاجتماعي والاقتصادي ، وهذه القيادة لا تريد تفقير الفلاح ، بل هي تريد مساعدته ونقصد طبعا الفلاح الذي يخدم الأرض بنفسه .

المصدر: رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص ص 164-167.

الملحق رقم:09

العقيد محمد شعباني وبجانبه العقيد هواري بومدين

المصدر: رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص184.

الملحق رقم:10

من اليمين الى اليسار: وزير الدولة شريف بلقاسم، قائد مجلس الثورة العقيد هواري بومدين، وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة.

المصدر: رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص185.

الملحق رقم:11

لقاء بين الرئيسين الجزائري هواري بومدين والكوبي فيدال كاسترو

المصدر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص 194.

الملحق رقم:12

الرئيس هواري بومدين وعلى يمينه الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان

مارس 1975 بالجزائر

المصدر: رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص189.

الملحق رقم:13

صورة للرئيس هواري بومدين رفقة الرئيس الليبي معمر القذافي، بحاسي مسعود الجزائر

المصدر: محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس، المصدر السابق، ص 403.

الملحق رقم:14

صورة لمصنع الحجار الذي كان من أقوى المنشآت في ميدان تذويب الصلب وصناعة الأنابيب الملولبة في العالم (19 جويلية 1969)

المصدر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص101.

الملحق رقم:15

صورة للرئيس هواري بومدين يقدم شهادة الاستفادة من الثورة الزراعية لأحد الفلاحين

المصدر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص146.

الملحق رقم:16

جثمان الرئيس الراحل هواري بومدين يوم 30 ديسمبر 1978 بقصر الشعب الجزائر

المصدر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص238.

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- المصادر:

❖ المذكرات الشخصية:

1-بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1979، تحرير عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

2- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، تقديم: الفريق سعد الدين الشاذلي، تحرير: صادق بخوش، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر، 2000.

3- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

4- زبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تحرير: مصطفى دالع، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

5- شيروف محمد الصالح، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، 2005.

6- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، الطبعة الثانية، دار القصبة، الجزائر، 2011.

7- نزار خالد، مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم: علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999.

❖ الكتب:

1- براهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

2- بن آشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982.

3- بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

4- بوضياف محمد، الجزائر...إلى أين؟، ترجمة: محمد بن زغيبة ويحيى الزغودي، مراجعة: جمال الدين صالحي، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992.

5- تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والآمال، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الثورة الزراعية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، [د.ت].

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خطب الرئيس بومدين من جوان 1965 الى جوان 1970، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1970.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، الجزائر، 1976.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.

11- الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، 1975.

12- ستورا بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

13- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003.

14- عميمور محي الدين، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، الطبعة الثالثة، موفم للنشر، الجزائر، 2000.

15- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، الجزائر، 1991.

16- مصالي رشيد، هواري بومدين الرجل اللغز، ترجمة: فاطمة الزهراء قشي ومحمد الأخضر الصبيحي، دار الهدى، الجزائر، [د.ت].

17- هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، ترجمة: الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2002.

18- وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية القوى المشتركة مجموعة نظرات عن الجزائر، ورشات الفنون الطباعية، اسبانيا، 1976.

❖ الصحف:

1- بوجملين وردة، "حوار مع العقيد الطاهر زبيري"، **جريدة الشروق**، العدد 4248، الجزائر، 6 جانفي 2014.

2- عبد الناصر، "حوار مع السيد محمد الصالح شيروف"، **جريدة الشروق**، العددين 4241 و 4242، الجزائر، 30-31 ديسمبر 2013.

2-المراجع:

❖ الكتب:

1- أبو زكريا يحيى، الجزائر من أحمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة، دار النشر للنشر والتوزيع، [د.ب]، 2003.

2- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

3- بلقاسم محمد وبهلول حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

4- بن خرف الله الطاهر، النخبة الحاكمة في الجزائر1962-1989، ج2، دار هومة، الجزائر، 2007.

5- بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

6- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

7- بوالشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 1990.

8- بوشنون سليمان، الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها، دار هومة، الجزائر، 2012.

9- بومايدة عمار، بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، تقديم: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

10- دبلة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة، 2004.

11- درواز الهادي أحمد، العقيد محمد شعباني الأمل والألم، دار هومة، الجزائر، 2009.

12- الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

13- زمام نور الدين، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002.

14- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

15- عباس محمد، ثوار....عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005.

16- عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن(1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007.

17- عباس محمد، فرسان الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة ، الجزائر، 2005.

18- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

19- عدالة رابح، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2013.

20- العمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب، الجزائر، 1997.

21- عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، الجزائر، [د.ت].

22- كبير سليمة، الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر، الجزائر،[د.ت].

23- لونيسي ابراهيم، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، دار هومة، الجزائر، 2012.

24- لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2007.

25- لونيسي رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

26-مرتاض عبد المالك، دليل مصطلحات ثورة التحرير الكبرى، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.

27- مطمر محمد العيد، الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003.

28- مطمر محمد العيد، محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الهدى، الجزائر،1999.

29- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

30- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، الطبعة الثانية، دار الأصالة، الجزائر، 2009.

31- هميسي مصطفى، كيف تحكم الجزائر من بربروس الى بوتفليقة، دار هومة، الجزائر، 2011.

32- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [د.ت].

❖ <u>الرسائل والمذكرات الجامعية:</u>

1- بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

2- تمغارت اسمهان، إشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962-1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.

3-مصمودي نصر الدين، دور ومواقف العقيد محمد شعباني في الثورة وفي مطلع الاستقلال 1954-1964، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009.

❖ المجلات:

1- سعد الله عمر، "الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني"، **مجلة المصادر**،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد 14، الجزائر، 2006.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

1-Boulsane Abdelkader, Les Gouvernements de L'Algerie 1962-2006, Edition Houma, 2007, Alger.

2-Rebulique Algerienne Democratique et Populaire, Gestion Socialiste des Entreprises, Commission Nationale pour le Gestion Socialiste des Entreprises, Alger, 1975.

3-Taleb Ibrahimi Ahmed, Mémoire d'un Algérien, Tome2, Editions casbah, Alger, 2008.

فهرس

الموضوعات

اهداء.....

شكر وعرفان.....

مقدمة..... أ-ح

الفصل الأول: هواري بومدين قبل توليه حكم الجزائر

1- نشأة هواري بومدين "محمد بوخروبة".....**09**

1-1-مولده ونشأته.....09

1-2-تعليمه.....10

2- بومدين وأحداث ثورة نوفمبر 1954 وصولا للاستقلال.....**11**

2-1-التحاقه بالثورة.....11

2-2-رئاسته لهيئة الاركان.....14

2-3-صراع بومدين مع الحكومة المؤقتة..... 17

2-4-أزمة صائفة 1962..... 20

3- بومدين بعد استقلال الجزائر..... **26**

3-1-علاقته بمقتل شعباني..... 26

3-2-الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة 19 جوان 1965..... 31

3-3-وفاته..... 35

الفصل الثاني: الأوضاع السياسية للجزائر خلال 1965-1978

1- السياسة الداخلية للجزائر في عهد بومدين..... **40**

1-1- بدايات تكوين الدولة..... 40

1-2- حزب جبهة التحرير الوطني..... 45

1-3- الأجهزة والمنظمات الجماهيرية..... 47

1-4- تطبيق سياسة التوازن الجهوي..... 48

1-5- جهازي البلدية والولاية..... 49
1-6- ميثاق ودستور 1976..... 51
1-6-1- ميثاق 1976..... 51
1-6-2- دستور 1976..... 53
2- الحركات المعارضة لهواري بومدين..... 56
2-1-الأحزاب المعارضة له..... 56
2-2- المعارضة الشخصية له..... 56
3- السياسة الخارجية للجزائر في عهد بومدين..... 61
3-1-علاقة الجزائر مع المعسكرين الشرقي والغربي..... 61
3-2- علاقة الجزائر مع فرنسا..... 62
3-3- علاقة الجزائر مع الوطن العربي والقضية الفلسطينية..... 63
3-4- علاقة الجزائر مع المغرب العربي..... 65
3-5- علاقة الجزائر مع افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية..... 66
3-6- علاقة الجزائر مع حركة عدم الانحياز..... 67

الفصل الثالث: الأوضاع الاقتصادية للجزائر خلال 1965-1978

1- السياسة الاقتصادية التي اتبعها بومدين..... 71
2- الثورة الصناعية..... 73
2-1-المخططات الاقتصادية الكبرى ونتائجها..... 74
2-1-1- المخطط الثلاثي 1967-1969..... 74
2-1-2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973..... 76
2-1-3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977..... 78
2-1-4- نتائجها..... 80

2-2- التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية..... 83
3-الثورة الزراعية..... 87
3-1-المحتوى السياسي لميثاق الثورة الزراعية..... 89
3-2- نتائجها..... 93
4-السياسة المالية والتجارية..... 96
4-1- السياسة المالية..... 96
4-2- السياسة التجارية.....97
خاتمة..... 100
الملاحق..... 104
البيبليوغرافيا..... 132
فهرس الموضوعات..... 138